الجامعة الأمريكية المفتوحة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

تيسير مصطلح الحديث

حقوق الطبع محفوظة

لدار الأندلس الخضراء

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

المملكة العربية السعودية - جدة

الإدارة: ص.ب : ٤٢٣٤٠ جدة ٢١٥٤١ هاتف : ٦٨١٠٥٧٧ -

فاكس : ٦٨١٠٥٧٨

المكتبات : حي اسلامة - خلف مسجد الشعيبي هاتف -

فاكس : ٦٨٢٥٢٠٩

حي الثغر - شارع باخشب هاتف: ٦٨١٥٠٢٧ - فاكس: ٦٨١٠٥٧٨

مكتب الرياض : هاتف / فاكس : ٢٤٣٤٩٣٠

الموقع: www.alandalos.com -

البريد الإلكتروني: info@alandalos.com

حقوق الطبع © ١٤٢٥هـ. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بشكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام رقمي أو إلكتروني يُمكّن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن من دار الأندلس الخضراء.

الجامعة الأمريكية المفتوحة

مؤسسة تعليمية

مستقلة غير ربحية

Web Location:
www.aou.edu.com

4212 King Street
Alexandria, VA
22302 U.S.A

مكتب الجامعة بالقاهرة

Eamit: Info@aou-edu.com

هاتف: ٤١١٥٢٧٦

فاكس: ٤١١٥٢٦٠

مركز لبحوث وإعداد

المناهج بالجامعة

٣٠ ش عبد العزيز عيسى المنطقة

التاسعة - مدينة نصر - القاهرة.

تليفاكس:

٠٠٢٠٢٦٧٠٩٢٦٩

لجنة إعداد وتطوير المناهج بالجامعة

مكتب القاهرة – مكتب جدة

أعد مادة هذا الكتاب:

أ.د / محمـــود الطحـــان.	أســـتاذ الحديـــث المشارك بكلية أصول الديـــن بجامعـــة الإمـــام محمد بن سعود الإسلامية.

إشراف و متابعة

د/ محمد يسري إبراهيم

رئيس مركز البحوث وإعداد المناهج بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة إلى الدارس

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

الإخوة والأخوات طلبة وطالبات مرحلة البكالوريوس بالجامعة الأمريكية المفتوحة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..... وبعد

فمرحباً بكم على طريق التفقه في الدين، وأهلاً بكم أوفياء لدينكم في زمن الغربة الثانية للإسلام، ونزف إليكم بشرى إمام الأنبياء والمرسلين أن "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" وأن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يفعل، وأن من سلك طريقاً يبتغي فيه علماً يسر الله له به طريقاً إلى الجنة.

عزيزي الدارس ...عزيزتي الدارسة: يطيب لنا أن نلتقي بكم مجدداً في مرحلة البكالوريوس مع مقرر يسير مصباح الهدى. وقد تم إعداد هذه المادة وتنظيمها في صورة وحدات تضم فصولا، تحتوي كل وحدة على عناصر أساسية هي: (مبررات دراسة الوحدة — الأهداف التعليمية — الرسومات الخطية— الأنشطة التعليمية).

وإننا لنوصي إخوتنا وأخواتنا - طلبة الجامعة - بأن يسيروا في دراسة هذا المقرر وفقاً لنظام تصميم الوحدات الذي أعد به هذا الكتاب، ومحاولة تحقيق الأهداف التعليمية وقراءة كل العناصر الأساسية في كل وحدة، والاستفادة من الرسومات الخطية الموجودة في بداية كل فصل، والإجابة على أسئلة الاختبارات الملحقة بنهاية كل وحدة بمساعدة أستاذ المادة، وتنفيذ الأنشطة التعليمية الملحقة في نهاية كل وحدة. وذلك حتى يتحقق أكبر قدر من الاستيعاب والفائدة، والله تعالى هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

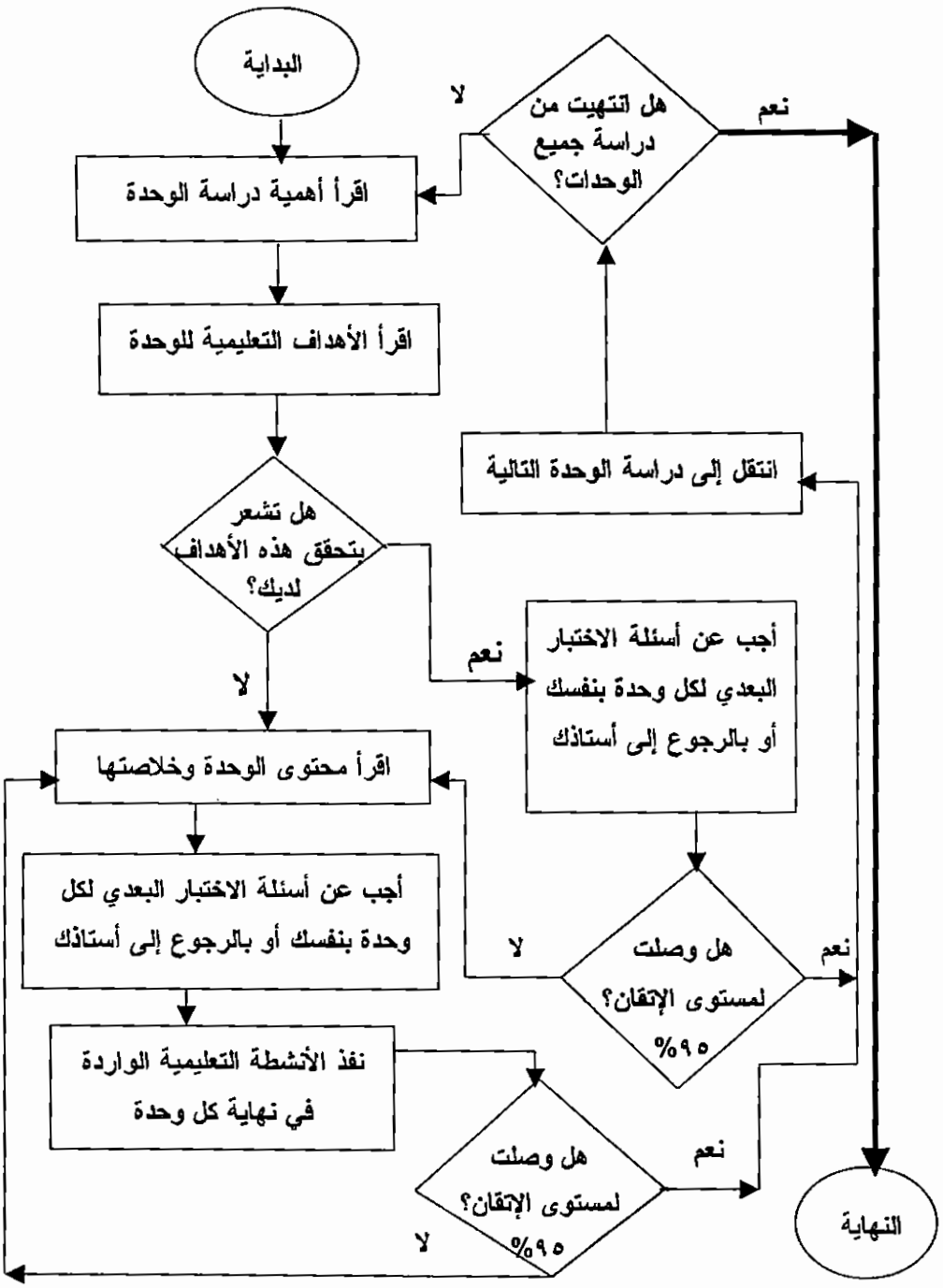
البداية
هل انتهيت من دراسة جميع الوحدات؟
لا
نعم
اقرأ أهمية دراسة الوحدة
اقرأ الأهداف التعليمية للوحدة
انتقل إلى دراسة الوحدة التالية
هل تشعر بتحقق هذه الأهداف لديك؟
نعم
لا
أجب عن أسئلة الاختبار البعدي لكل وحدة بنفسك أو بالرجوع إلى أستاذك
اقرأ محتوى الوحدة وخلاصتها
أجب عن أسئلة الاختبار البعدي لكل وحدة بنفسك أو بالرجوع إلى أستاذك
هل وصلت لمستوى الإتقان؟ ٩٥%
لا
نعم
نفذ الأنشطة التعليمية الواردة في نهاية كل وحدة
هل وصلت لمستوى الإتقان؟ ٩٥%
نعم
لا
النهاية

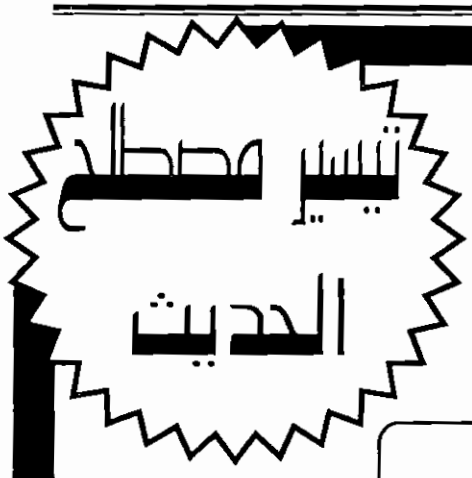

الوحدة الأولى — الخـــــبر.

الوحدة الثانية — صفة من تقبل روايته وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل.

الوحدة الثالثة — الرواية وآدابها وكيفية ضبطها.

الوحدة الرابعة — الإسناد وما يتعلق به.

المراجع — قائمة مراجع الكتاب.

الفهرس — فهرس الكتاب.

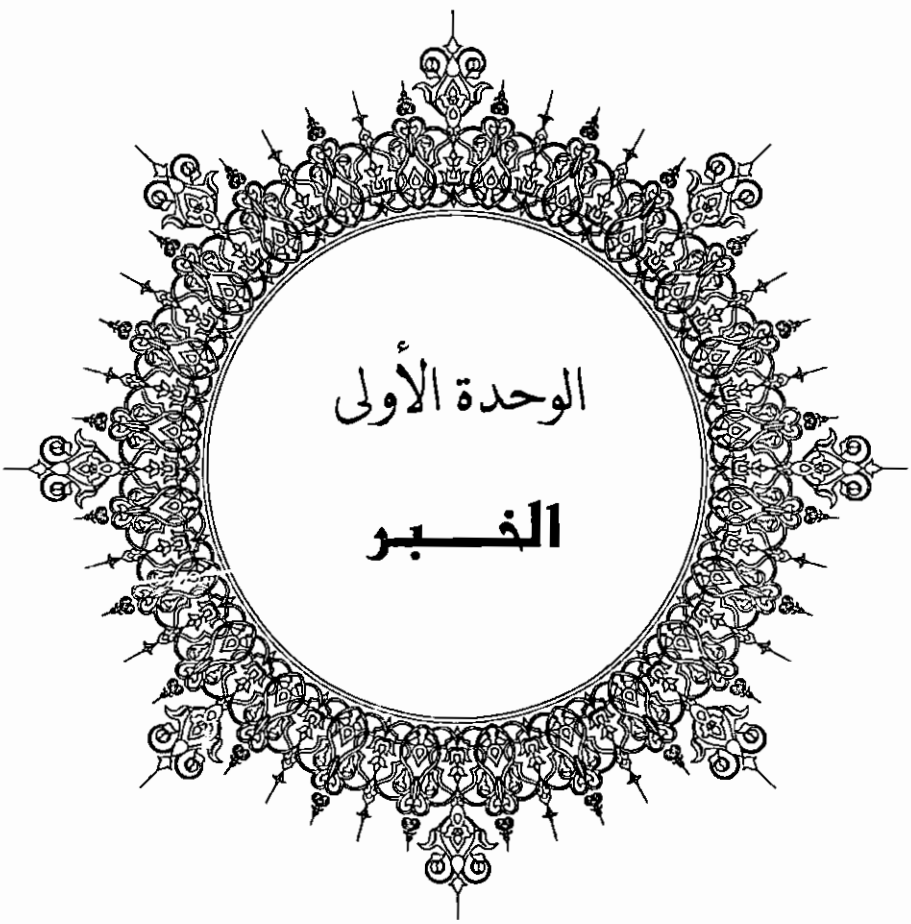

الوحدة الأولى

الخبر

الوحدة الأولى

الخـبر

مبررات دراسة الوحدة:

عزيزي الدارس: يرد المسلمون مورد الحديث؛ للارتواء من فيضه، وعلومه، وأحكامه، وحِكَمه، وطِبّه، وما يشتمل عليه من فوائد، لا غنى للمسلمين عنها فهو المصدر الثاني للتشريع، وكما حثّ القرآن الكريم المسلمين على التثبت من الأنباء والأحبار قبل اتخاذ قرار بناء عليها، بقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا**﴾[الحجرات:٦]، فلقد حرص الصحابة -رضوان الله عليهم- على التثبت من الأخبار قبل نقلها، وتزخر كتب السنة بالأمثلة العديدة لمواقف مضيئة لرجالات الحديث ورواته في التثبت من الأخبار قبل نقلها.

وحتى يكون المسلم على قناعة تامة، وعقيدة راسخة بصحة وصدق الأحاديث والأخبار المنقولة إلينا، وما تحتوي عليه كتب السنة من كنوز الأحاديث، والأخبار المنقولة عن رسول الله ﷺ، فينبغي على المسلم والدارس لعلم الحديث أن يكون على فقه وبينة عن نشأة علم مصطلح الحديث، وأشهر المصنفات في هذا العلم، وكذلك لابد لدارس علم الحديث أن يكون على دراية بالخبر وأنواعه والخبر المقبول، والخبر المردود، والخبر المشترك بين المقبول والمردود.

وسوف تعرض هذه الوحدة لكل هذه الموضوعات، فكن حريصاً على دراستها واستخلاص الأحكام والتعريفات والأمثلة والمسميات الكثيرة للأحاديث حسب درجة الإسناد، وعدد من المصنفات المهمة في كل نوع من الأحاديث.

لذا أدعوك -عزيزي الدارس- لدراسة هذه الوحدة بكل جد والله تعالى يوفقك لما يحب ويرضى.

الأهداف التعليمية للمقدمة:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذه المقدمة أن تصبح قادرًا على أن:

١- تتحدث عن نشأة علم مصطلح الحديث والسبب في نشأة هذا العلم.

٢- تذكر أهم المصنفات في علم مصطلح الحديث، وأصحاب هذه المصنفات.

٣- توضح فوائد علم مصطلح الحديث وأهميته.

٤- تعرف المصطلحات المرتبطة بمصطلح الحديث، مثل: علم المصطلح –الخبر– الأثر–الإسناد –السند –المسند –المتن –المحدث –الحافظ –الحاكم.

٥- تناقش زملاءك في ثمرة علم مصطلح الحديث لمجال الدعوة الإسلامية.

مقدمة تيسير مصطلح الحديث

١- نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مر بها.

٢- أشهر المصنفات في علم المصطلح.

٣-تعريفات أولية.

نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مَرَّ بها

يلاحظ الباحث المُتَفَحِّصُ أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار -موجودةٌ في الكتاب العزيز والسنة النبوية؛ فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾[الحجرات:٦]. وجاء في السنة قوله ﷺ: **"نضر الله امرأ سمع منا شيئًا، فبلَّغه كما سمعه فرب مُبَلَّغ أوعى من سامع"**(١). وفي رواية: **"فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"**(٢).

ففي هذه الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف: مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها بالانتباه لها، ووعيها، والتدقيق في نقلها للآخرين.

وامتثالاً لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ؛ فقد كان الصحابة -رضي الله عنهم- يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، لاسيما إذا شكُّوا في صدق الناقل لها، فظهر بناء على هذا موضوع الإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردها. فقد جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين: "قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

وبناء على أن الخبر لا يقبل إلا بعد معرفة سنده؛ فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر.

---

(١) المصدر نفسه لكن قال عنه حسن، وروى الحديث أبو داود وابن ماجه وأحمد.

(٢) مقدمة صحيح مسلم.

ثم توسع العلماء في ذلك حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث، من ناحية ضبطه، وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه، وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفويًا.

ثم تطور الأمر، وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكنة متفرقة من الكتب، ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى؛ كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث مثل: كتاب الرسالة، وكتاب الأم للإمام الشافعي.

وأخيرًا لما نضجت العلوم واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري؛ أفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان من أول من أفرده بالتصنيف القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ في كتابه "المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي". وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح من حين إفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا.

أشهر المُصَنَّفات في علم المصطلح

١- المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي:

صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرَّامَهُرْمُزي المتوفى سنة ٣٦٠ هـ؛ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتتح التصنيف في أي فن أو علم غالبًا.

٢- معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥ هـ؛ لكنه لم يهذب الأبحاث، و لم يرتبها الترتيب الفني المناسب.

٣- المُسْتَخْرج على معرفة علوم الحديث:

صنفه أبو نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني المتوفَّى سنة ٤٣٠ هـ، استدرك فيه على الحاكم ما فاته في كتابه "معرفة علوم الحديث" من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمُتَعَقِّب أن يستدركها عليه أيضًا.

٤- الكفاية في علم الرواية:

صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المشهور المتوفَّى سنة ٤٦٣هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعتبر من أجلّ مصادر هذا العلم.

٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:

صنفه الخطيب البغدادي أيضًا، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية -كما هو واضح من تسميته- وهو فريد في بابه، قيّم في أبحاثه ومحتوياته، وقلّ مِنْ فنون علوم الحديث إلا وقد صنف الخطيب فيه كتابًا مفرَدًا؛ فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: "كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عِيال على كُتبه".

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع:

صنفه القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبي المتوفَّى سنة ٥٤٤هـ، وهو كتاب غير شامل لجميع أبحاث المصطلح؛ بل هو مقصور على ما يتعلق بكيفية التحمل والأداء وما يتفرع عنها؛ لكنه جيد في بابه، حسن التنسيق والترتيب.

٧- ما لا يسع المحدثَ جهلُه:

صنفه أبو حفص عمر بن عبد المجيد المَيَانجي المتوفَّى سنة ٥٨٠ هـ، وهو جزء صغير ليس فيه كبير فائدة.

٨ ـ علوم الحديث:

صنفه أبو عَمْرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُوري، المشهور بابن الصلاح المتوفَّى سنة ٦٤٣ هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ"مقدمة ابن الصلاح" وهو من أجود الكتب في المصطلح، جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومَنْ تقدمه، فكان كتابًا حافلاً بالفوائد؛ لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب؛ لأنه أملاه شيئًا فشيئًا، وهو مع هذا عمدة مَنْ جاء بعده من العلماء، فكم من مختصر له وناظم، ومُنْتَصِر له ومُعَارِض.

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير النذير:

صنفه محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفَّى سنة ٦٧٦ هـ، وكتابه هذا اختصار لكتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، وهو كتاب جيد، لكنه مغلق العبارة أحيانًا.

١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، وهو شرح لكتاب تقريب النواوي كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من

الفوائد الشيء الكثير.

١١- نَظْم الدّرر في علم الأثر:

صنفه زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، ومشهورة باسم "ألفية العراقي" نظم فيها "علوم الحديث" لابن الصلاح، وزاد عليه، وهي جيدة غزيرة الفوائد، وعليها شروح متعددة، منها شرحان للمؤلف نفسه.

١٢- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث:

صنفه محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي المتوفّى سنة ٩٠٢ هـ، وهو شرح على ألفية العراقي، وهو من أَوْفَى شروح الألفية وأجودها.

١٣- نُخْبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأَثَر:

صنفه الحافظ ابن حجر العَسْقَلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، وهو جزء صغير مختصر جدًّا، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيبًا، ابتكر فيه مؤلفه طريقة في الترتيب والتقسيم لم يُسْبَق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه: "نزهة النظر" كما شرحه غيره.

١٤- المنظومة البَيْقُونية:

صنفها عمر بن محمد البَيْقُوني المتوفّى سنة ١٠٨٠هـ، وهي من المنظومات المختصرة؛ إذ لا تتجاوز أربعة وثلاثين بيتًا، وتعتبر من المختصرات النافعة المشهورة، وعليها شروح متعددة.

١٥- قواعد التحديث:

صنفه محمد جمال الدين القاسمي المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ، وهو كتاب مُحَرّر مفيد. وهناك مصنفات أخرى كثيرة يطول ذكرها، اقتصرت على ذكر المشهور منها، فجزى الله الجميع عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

تعريفات أولية

١- علم المصطلح:

علم بأصول وقواعدَ تُعرف بها أحوالُ السَّنَد والمَتْنِ من حيثُ القَبول والرَّدّ.

٢- موضوعه:

السند والمتن من حيثُ القبول والردّ.

٣- ثمرته:

تمييزُ الصحيح من السقيم من الأحاديث.

٤- الحديث:

أ- لغة: الجديد، ويجمع على أحاديث على خلاف القياس.

ب- اصطلاحًا: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

٥- الخبر:

أ- لغة: النبأ، وجمعه أخبار.

ب- اصطلاحًا: فيه ثلاثة أقوال وهي:

١- هو مُرادِف للحديث: أي: إن معناهما واحد اصطلاحًا.

٢- مُغَاير له: فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

٣- أَعَمُّ منه: أي: أن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.

٦- الأَثَر:

أ- لغة: بَقِيَّة الشيء.

ب- اصطلاحًا: فيه قولان هما:

١- هو مُرَادِف للحديث: أي: أن معناهما واحد اصطلاحًا.

٢- مُغَاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

٧- **الإسناد**: له معنيان:

أ- عَزْوُ الحديث إلى قائله مُسْنَدًا.

ب- سلسلة الرجال المُوْصِلَةُ للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

٨- **السَّنَد**:

أ- لغة: المُعْتَمَد؛ وسُمّي بذلك لأن الحديث يستند إليه ويَعتمد عليه.

ب- اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلةُ للمتن.

٩- **المتن**:

أ- لغة: ما صَلُب وارتفع من الأرض.

ب- واصطلاحًا: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

١٠- **المُسْنَد (بفتح النون)**:

أ- لغة: اسم مفعول من أسند الشيء إليه بمعنى عزاه ونسبه له.

ب- اصطلاحًا: له ثلاثة معان.

١- كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حِدَة.

٢- الحديث المرفوع المتصل سندًا.

٣- أن يُراد به "السند"؛ فيكون بهذا المعنى مصدرًا ميميًّا.

١١- **المُسْنِد**: **(بكسر النون)**:

هو من يروي الحديث بسنده، سواء أكان عنده علم به، أم ليس له إلا مجرد الرواية.

١٢- المُحَدِّث:

هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثير من الروايات وأحوال رواتها.

١٣- الحافظ:

فيه قولان:

أ- مرادف للمحدث عند كثير من المحدثين.

ب- وقيل: هو أرفع درجة من المحدث، بحيث يكون ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله.

١٤- الحاكم:

هو من أحاط علمًا بجميع الأحاديث حتى لا يفوته منها إلا اليسير على رأي بعض أهل العلم.

الفصل الأول

تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

الأهداف التعليمية للفصل الأول:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

١- تعرف الخبر المتواتر لغة واصطلاحاً وتذكر شروطه وحكمه وأقسامه، وأشهر المصنفات فيه.

٢- تبين معنى خبر الآحاد وتذكر حكمه وأقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه.

٣- تكتب نبذة قصيرة عن كل مما يلي:

- خبر الآحاد المشهور.
- خبر الآحاد العزيز.
- خبر الآحاد الغريب.

الفصل الأول: تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

المبحث الأول: الخبر المتواتر

١- تعريفه لغة واصطلاحاً.

٢- شروطه.

٣- حكمه.

٤-أقسامه: أ- المتواتر اللفظي. ب- المتواتر المعنوي.

٥- وجوده.

٦- أشهر المصنفات فيه:

أ- لأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة.

ب- قطف الأزهار.

ج- نظم المتناثر من الحديث المتواتر.

المبحث الثاني: خبر الآحاد.

- تعريفه لغة واصطلاحاً.
- حكمه.
- أقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه:

(مشهور- عزيز- غريب)

الفصل الأول

تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين:

١- ما كان له طرق بلا حَصْرِ عدد معين فهو المتواتر.

٢- ما كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد.

ولكل منهما أقسام وتفاصيل، سأذكرها وأبسطها إن شاء الله تعالى، وأبدأ ببحث المتواتر.

المبحث الأول: الخبر المتواتِر

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل مشتق من التواتر أي التتابع، تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله.

ب- واصطلاحًا: ما رواه عدد كثير تستحيل معه العادة تواطؤهم على الكذب.

ومعنى التعريف: أي هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواة كثيرون، يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا على اختلاق هذا الخبر.

٢- شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي:

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال، والمختار منها أنه عشرة أشخاص[1].

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

---

(١) تدريب الراوي (٢/١٧٧).

ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب[1].

د- أن يكون مستند خبرهم الحس:

كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا... إلخ، أما إن كان مستند خبرهم العقل: كالقول بحدوث العالم مثلاً؛ فلا يسمى الخبر حينئذ متواترًا.

٣- حكمه:

المتواتر يفيد العلم الضروري: أي اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا كمن يشاهد الأمر بنفسه، فلا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، يقبل كله دونما حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

٤- أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي.

أ- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: "**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**" رواه بضعة وسبعون صحابيًا.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدْر المشترك بينها -وهو الرفع عند الدعاء- تواتر باعتبار مجموع الطرق[2].

---

(١) ودلك كأن يكونوا من بلاد مختلفة، وأجناس مختلفة، ومذاهب مختلفة، وما شابه ذلك، وبناء على ذلك فقد يكثر عدد المخبرين ولا يثبت للخبر حكم المتواتر، وقد يقلّ العدد نسبيًا ويثبت للخبر حكم المتواتر، وذلك حسب أحوال الرواة.

(٢) تدريب الراوي (٢/١٨٠).

٥- وجوده:

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة: منها حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث "نضر الله امرأ"، وغيرها كثير. لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الآحاد، لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدًا بالنسبة لها.

٦- أشهر المصنفات فيه:

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها، فمن تلك المصنفات:

أ- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي، وهو مرتب على الأبواب.

ب- قطف الأزهار: للسيوطي أيضًا، وهو تلخيص للكتاب السابق.

ح- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني.

المبحث الثاني: خبر الآحاد

١- تعريفه:

أ- لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص.

ب- واصطلاحًا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر[١].

٢- حكمه:

يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

٣- أقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه:

ينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام.

أولاً: مشهور. ثانيًا: عزيز. ثالثًا: غريب.

وسأتكلم على كل منها بالتفصيل فيما يلي.

أولاً: المشهور:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من: "شهرْت الأمر"؛ إذا أعلنته وأظهرته، سمي بذلك لظهوره.

ب- اصطلاحًا: ما رواه ثلاثة فأكثر -في كل طبقة- ما لم يبلغ حد التواتر.

٢- مثاله:

حديث: "**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه...**"[٢].

٣- المسْتفيْض:

أ- لغة: اسم فاعل من: "استفاض" مشتق من فاض الماء، وسمي بذلك لانتشاره.

---

(١) نزهة النظر (ص٢٦).

(٢) أخرجه الشيخان والترمذي وابن ماجه وأحمد.

ب- واصطلاحًا: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال؛ وهي:

١- أنه مرادف للمشهور.

٢- أنه أخص منه؛ لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور.

٣- هو أعم منه أي عكس القول الثاني.

٤- المشهور غير الاصطلاحي:

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر. فيشمل:

أ- ما له إسناد واحد.

ب- وما له أكثر من إسناد.

ج- وما لا يوجد له إسناد أصلاً.

٥- أنواع المشهور غير الاصطلاحي:

له أنواع كثيرة أشهرها:

أ- مشهور بين أهل الحديث خاصة: ومثاله: حديث أنس "أن رسول الله ﷺ **قنت شهرًا -بعد الركوع- يدعو على رعْل وذكْوان**"(١).

ب- مشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوام: مثاله: "**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**"(٢).

ج- مشهور بين الفقهاء: مثاله: حديث "**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**"(٣).

د- مشهور بين الأصوليين: مثاله: حديث: "**رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما**

---

(١) أخرجه الشيخان.

(٢) متفق عليه.

(٣) صححه الحاكم في المستدرك وأقره الذهبي لكن بلفظ: "ما أحل الله شيئًا أبغض إليه من الطلاق".

استكرهوا عليه"[1].

هـ- مشهور بين النحاة: مثاله: حديث: **"نعْم العبد صهيْبٌ؛ لو لم يخف الله لم يعْصه"**[2].

و- مشهور بين العامة: مثاله حديث **"العجلة من الشيطان"**[3].

٦- حكم المشهور:

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح، بل منه الصحيح ومنه الحسن والضعيف بل والموضوع، لكن إن صح المشهور الاصطلاحي كانت له ميزة ترجحه على العزيز والغريب.

٧- أشهر المصنفات فيه:

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هو الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحًا، ومن هذه المصنفات:

أ- المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة للسخاوي.

ب- كشف الخفاء ومزيل الإلْباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، للعجلوني. (تراجع)

ج- تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الديْبع الشيباني.

ثانيًا: العزيز:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو صفة مشبهة من: "عز يعزّ" بالكسر، أي قل وندر، أو من: "عز يعزّ"

---

(١) صححه ابن حبان والحاكم.

(٢) لا أصل له.

(٣) أخرجه الترمذي وحسنه.

بالفتح، أي قوي واشتد؛ وسمي بذلك إما لقلة وجوده وندرته، وإما لقوته بمجيئه من طريق آخر.

ب- اصطلاحًا: أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

٢- شرح التعريف:

يعني أن لا يوجد في طبقة من طبقات السند أقل من اثنين؛ أما إن وجد في بعض طبقات السند ثلاثة فأكثر فلا يضر، بشرط أن تبقى ولو طبقة واحدة فيها اثنان؛ لأن العبرة لأقل طبقة من طبقات السند.

هذا التعريف هو الراجح كما حرره الحافظ ابن حجر[١]، وقال بعض العلماء: إن العزيز هو رواية اثنين أو ثلاثة، فلم يفصلوه عن المشهور في بعض صوره.

٣- مثاله:

قول رسول الله ﷺ: **"لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين"**[٢].

ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبدالعزيز: إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعةٌ.

٤- أشهر المصنفات فيه:

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز؛ والظاهر أن ذلك لقلته ولعدم حصول فائدة مهمة من تلك المصنفات.

ثالثًا: الغريب:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه.

---

(١) انظر النخبة وشرحها له (ص٢١-٢٤).

(٢) البخاري ومسلم.

ب- اصطلاحًا: هو ما ينفرد بروايته راو واحد.

٢- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند ولو في طبقة واحدة، ولا تضرّ الزيادة عن واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل.

٣- تسمية ثانية له:

يطلق كثير من العلماء على الغريب اسمًا آخر هو: "**الفرْد**" على أنهما مترادفان، وغاير بعض العلماء بينهما، فجعل كلاً منهما نوعًا مستقلاً؛ لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما مترادفين لغة واصطلاحًا، إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته؛ فـ"الفرد" أكثر ما يطلقونه على "الفرْد المطْلق"، و"الغريب" أكثر ما يطلقونه على "الفرْد النسْبي"[١].

٤- أقسامه:

ينقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين: "غريب مطلق"، و"غريب نسبي".

أ- الغريب المطلق، أو الفرد المطلق:

١- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي: ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده[٢].

---

(١) نزهة النظر (ص٢٨).

(٢) وأصل السند أي طرفه الذي فيه الصحابي، والصحابي حلقة من حلقات السند، أي إذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريبًا غرابة مطلقة. وأما ما فهمه الملا علي القاري من كلام الحافظ ابن حجر عندما شرح أصل السند بأنه "الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع وإن تعددت الطرق=

٢- مثاله: حديث: "**إنما الأعمال بالنيات**"[١]. تفرد به عمر بن الخطاب ﷺ. هذا، وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدد من الرواة.

ب- الغريب النسبي: أو الفرد النسبي.

١- تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، أي أن يرويه أكثر من راو في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد عن أولئك الرواة.

٢- مثاله: حديث: "مالك عن الزهري عن أنس ﷺ أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر"[٢]. تفرد به مالك عن الزهري.

٣- سبب التسمية: وسمي هذا القسم بـــ "الغريب النسبي"؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين.

٥- من أنواع الغريب النسبي:

هناك أنوع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبي؛ لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي:

أ- تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم: لم يروه ثقةٌ إلا فلان.

ب- تفرد راو معين عن راو معين: كقولهم: "تفرد به فلان عن فلان" وإن كان مرويًا من وجوه أخرى عن غيره.

=إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي من أن تفرد الصحابي لا يعد غرابة، وتعليله ذلك بأنه ليس في الصحابة ما يوجب قدحًا أو أن الصحابة كلهم عدول فما أظن أن ابن حجر أراد ذلك والله أعلم، بدليل أنه عرف الغريب بقوله: "هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند" أي ولو وقع التفرد في موضع الصحابي؛ لأن الصحابي حلقة من حلقات السند، والعلم عند الله تعالى.

(١) أخرجه الشيخان.

(٢) أخرجه الشيخان.

ج- تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم: "تفرد به أهل مكة أو أهل الشام".
د- تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى: كقولهم: "تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام عن أهل الحجاز"[1].

٦- تقسيم آخر له:

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى:

أ- غريب متنًا وإسنادًا: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد.
ب- غريب إسنادًا لا متنًا: كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي: "غريب من هذا الوجه".

٧- من مظانّ الغريب:

أي مكان وجود أمثلة كثيرة له:

أ- مسند البزار.
ب- المعجم الأوسط للطبراني.

٨- أشهر المصنفات فيه:

أ- غرائب مالك للدارقطني.
ب- الأفراد للدارقطني.
ج- السنن التي تفرّد بكل سنة منها أهل بلدة، لأبي داود السجستاني.

تقسيم خبر الآحاد بالنسبة إلى قوته وضعفه:

ينقسم خبر الآحاد -من مشهور وعزيز وغريب- بالنسبة إلى قوته وضعفه إلى قسمين وهما:

أ- مقبول: وهو ما ترجح صدق المخبر به، وحكمه: وجوب الاحتجاج والعمل به.
ب- مردود: وهو ما لم يترجح صدق المخبر به، وحكمه: أنه لا يحتج به ولا يجب العمل به. ولكل من المقبول والمردود أقسام وتفاصيل سأذكرها في فصلين مستقلين -إن شاء الله تعالى.

---

(١) لم آت بالأمثلة لأجل الاختصار.

الفصل الثاني
الخبر المقبول

الأهداف التعليمية للفصل الثاني:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تكون قادرًا على أن:

١- تتحدث عن أقسام المقبول وتفصّل القول في كل من الصحيح لذاته والحسن لذاته.

٢- تقارن بين كل من الصحيح لغيره والحسن لغيره.

٣- تذكر أنواع خبر الآحاد المحتفّ بالقرائن وأنواعه.

٤- تعرف كلا من محكم الحديث ومختلفة وتذكر الأحكام المتعلقة بهما.

٥- تبين حقيقة ناسخ الحديث ومنسوخه وتعرف كلا منهما.

الفصل الثاني: الخبر المقبول

المبحث الأول: أقسام المقبول

١- الصحيح:

أ- تعريفه لغة واصطلاحاً.

ب- شرح التعريف. ج- شروطه.

د- مثاله. هـ- حكمه.

٢-الحسن:

أ- تعريفه لغة واصطلاحاً. ب- حكمه.

ج- مثاله.

٣- الصحيح لغيره:

أ- تعريفه. ب- مرتبته.

ج- مثاله.

٤- الحسن لغيره:

أ- تعريفه، وما يستفاد منه. ب- مرتبته.

ج- حكمه. د- مثاله.

المبحث الثاني: تقسم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به.

أ- خبر الآحاد المقبول المحتف بالقرائن (توطئة - أنواعه - حكمه).

ب- محكم الحديث ومختلفه.

ج- ناسخ الحديث ومنسوخه.

الفصل الثاني
الخبر المقبول

المبحث الأول: أقسام المقبول.

المبحث الثاني: تقسيم المقبول إلى معمول به وغير معمول به.

المبحث الأول: أقسام المقبول

يقسم المقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين رئيسيين هما: صحيح وحسن، وكلٌّ منهما يقسم إلى قسمين هما: لذاته ولغيره، فتئول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام هي:

١- صحيح لذاته.

٢- حسن لذاته.

٣- صحيح لغيره.

٤- حسن لغيره.

وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلاً.

أولاً: الصحيح:

١- تعريفه:

أ- لغة: الصحيح ضد السقيم، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في الحديث وسائر المعاني.

ب- واصطلاحًا: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

٢- شرح التعريف:

اشتمل التعريف السابق على أمور يجب توفرها حتى يكون الحديث

صحيحًا، وهذه الأمور هي:

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راو من رواته قد أخذه مباسرة عمن فوقه من أول السند إلى منتهاه.

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلمًا بالغًا عاقلاً غير فاسق وغير مخروم المروءة.

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راو من رواته كان تام الضبط: إما ضبط صدر، أو ضبط كتاب.

د- عدم الشذوذ: أي أن لا يكون الحديث شاذًّا، والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

هـ- عدم العلة: أي أن لا يكون الحديث معلولاً، والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه.

٣- شروطه:

يتبين من شرح التعريف أن شروط الصحيح التي يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحًا خمسة وهي: (اتصال السند -عدالة الرواة -ضبط الرواة -عدم العلة -عدم الشذوذ).

فإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة؛ فلا يسمى الحديث حينئذ صحيحًا.

٤- مثاله:

ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت

رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور"[1].

فهذا الحديث صحيح؛ لأن:

أ- سنده متصل: إذ أن كل راو من رواته سمعه من شيخه، وأما عنعنة[2] مالك وابن شهاب وابن جبير فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين.

ب، ج- رواته عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل:

١- عبد الله بن يوسف: ثقة متقن.

٢- مالك بن أنس: إمام حافظ.

٣- ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متفق على جلالته وإتقانه.

٤- محمد بن جبير: ثقة.

٥- جبير بن مطعم: صحابيٌّ.

د- غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه.

هـ- ليس فيه علة من العلل.

٥- حكمه:

وجوب: العمل به؛ بإجماع أهل الحديث ومن يعتد به من الأصوليين والفقهاء، فهو حجة من حجج الشرع، لا يسع المسلمَ تركُ العمل به.

٦- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح":

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح": أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه، لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة.

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح": أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة

---

(١) البخاري - كتاب الأذان.

(٢) العنعنة: رواية الحديث عن الشيخ بلفظ "عن" وسيأتي تفصيل حكم العنعنة في نوع المعنعن.

الخمسة السابقة كلها أو بعضها، لا أنه كذب في نفس الأمر؛ لجواز إصابة من هو كثير الخطأ[1].

٧- هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقًا؟

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقًا؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقًا. ومع ذلك، فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد؛ والظاهر أن كل إمام رجّح ما قوي عنده، فمن تلك الأقوال أن أصحها:

أ- الزهري عن سالم عن أبيه[2]. روي ذلك عن إسحاق بن راهويه وأحمد.

ب- ابن سيرين عن عبيدة عن علي[3]. روي ذلك عن ابن المديني والفلاس.

ج- الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله[4]. روي ذلك عن ابن معين.

د- الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي. روي ذلك عن أبي بكر بن أبي شيبة.

هـ- مالك عن نافع عن ابن عمر. روي ذلك عن البخاري.

٨- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم صحيح مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

أ- أيهما أصح: والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث

---

(١) انظر تدريب الراوي (١/٧٥-٧٦).

(٢) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب.

(٣) هو علي بن أبي طالب.

(٤) هو عبد الله بن مسعود.

البخاري أشد اتصالاً وأوثق رجالاً، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

هذا، وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، إنما هو باعتبار المجموع وإلا فقد توجد بعض الأحاديث في مسلم أقوى من بعض الأحاديث في البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

ب- هل استوعبا الصحيح أو التزماه؟ لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزماه؛ فقد قال البخاري: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"[1].

وقال مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه"[2].

ج- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

١- قال الحافظ الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأنكر هذا عليه.

٢- والصحيح أنه فاتهما شيء كثير؛ فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر". وقال "أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح"[3].

د- كم عدة الأحاديث في كل منهما؟

١- البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثًا بالمكررة،

---

(١) وفي بعض الروايات "لملال الطول" والمعنى أنه ترك رواية كثير من الأحاديث الصحيحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب فيمل الناس من طوله.

(٢) أي ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها.

(٣) علوم الحديث (ص١٦).

وبحذف المكررة أربعة آلاف.

٢- مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفًا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف.

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلمًا؟

نجدها في الكتب المعتمدة المشهورة: كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، والبيهقي وغيرها.

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لابد من التنصيص على صحته، إلا في كتاب مَنْ شَرَطَ الاقتصار على إخراج الصحيح: كصحيح ابن خزيمة.

٩- الكلام على مستدرك الحاكم وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان:

أ- مستدرك الحاكم: هو كتاب ضخم من كتب الحديث، ذكر مؤلفه فيه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما، ولم يخرجاها. كما ذكر الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرط واحد منهما، معبرًا عنها بأنها صحيحة الإسناد، وربما ذكر بعض الأحاديث التي لم تصح لكنه نبه عليها، وهو متساهل في التصحيح؛ فينبغي أن يتتبع ويحكم على أحاديثه بما يليق بحالها، ولقد تتبعه الذهبي وحكم على أكثر أحاديثه بما يليق بحالها، ولا يزال الكتاب بحاجة إلى تتبع وعناية[1].

ب- صحيح ابن حبان: هذا الكتاب ترتيبه مخترع؛ فهو ليس مرتبًا على الأبواب ولا على المسانيد، ولهذا أسماه: "التقاسيم والأنواع" والكشف على الحديث من كتابه هذا عسرٌ جدًا، وقد رتبه بعض المتأخرين[2] على الأبواب، ومصنفه متساهل في

---

(١) يتتبع الآن أخونا المحقق فضيلة الشيخ الدكتور محمود الميرة أحاديث الكتاب التي لم يحكم عليه الذهبي بشيء، ويحكم عليها بما يليق بحالها، وله نية في طبع المستدرك بعد هذا الجهد، فجزاه الله عن المسلمين خيرًا.

(٢) هو الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بلبان المتوفى سنة ٧٣٩هـ وسمى ترتيبه "الإحسان في تقريب ابن حبان".

الحكم على الحديث بالصحة لكنه أقل تساهلاً من الحاكم[1].

ج- صحيح ابن خزيمة: هو أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد[2].

١٠- المستخرجات على الصحيحين:

أ- موضوع المستخرج:

هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب؛ فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

ب- أشهر المستخرجات على الصحيحين:

١- المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي على البخاري.

٢- المستخرج لأبي عوانة الإسفراييني على مسلم.

٣- المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على كل منهما.

ج- هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؟

لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم؛ لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ، وكذلك ما أخرجه المؤلفون القدامى في تصانيفهم المستقلة: كالبيهقي والبغوي وشبههما قائلين: "رواه البخاري" أو "رواه مسلم"؛ فقد وقع في بعضه تفاوت في المعنى وفي الألفاظ، فمرادهم من قولهم "رواه البخاري ومسلم أنهما رويا أصله.

د- هل يجوز أن ننقل منها حديثًا ونعزوه إليهما؟ بناء على ما تقدم: لا يجوز

---

(١) تدريب الراوي (١/ ١٠٩).

(٢) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفًا حديثًا، ويقول رواه البخاري أو مسلم إلا بأحد أمرين:

١- أن يقابل الحديث بروايتهما.

٢- أو يقول صاحب المستخرج أو المصنف: "أخرجاه بلفظه".

هـ- فوائد المستخرجات على الصحيحين:

للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة، ذكرها السيوطي في تدريبه[1]، وإليك أهمها:

١- علوّ الإسناد: لأن مصنف المستخرج لو روى حديثًا من طريق البخاري مثلاً، لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به في المستخرج.

٢- الزيادة في قدر الصحيح: لما يقع من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

٣- القوة بكثرة الطرق: وفائدتها الترجيح عند المعارضة.

١١- ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟

مر بنا أن البخاري ومسلمًا لم يدخلا في صحيحيهما إلا ما صح، وأن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول، فما هي الأحاديث المحكوم بصحتها والتي تلقتها الأمة بالقبول يا ترى؟

والجواب هو: أن ما روياه بالإسناد المتصل فهو المحكوم بصحته، وأما ما حذف من مبدأ إسناده راو أو أكثر -ويسمى المعلق[2]، وهو في البخاري كثير، لكنه في تراجم الأبواب ومقدماتها، ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتّة، أما في مسلم فليس فيه من ذلك إلا حديث واحد في باب التيمم، لم يصله في

(١) (١/١١٥-١١٦).

(٢) وسيأتي عنه تفصيلاً فيما بعد.

موضع آخر- فحكمه كما يلي:

أ- ما كان منه بصيغة الجزم: كقال وأمر وذكر، فهو حكمٌ بصحته عن المضاف إليه.

ب- وما لم يكن فيه جزم: كيروى ويذكر ويحكى، وروي وذكر، فليس فيه حكمٌ بصحته عن المضاف إليه، ومع ذلك فليس فيه حديث واه؛ لإدخاله في الكتاب المسمى بالصحيح.

١٢- مراتب الصحيح:

مر بنا أن بعض العلماء ذكروا أصح الأسانيد عندهم، فبناء على ذلك وعلى تمكن باقي شروط الصحة؛ يمكن أن يقال: إن للحديث الصحيح مراتب.

أ- أعلى مراتبه: ما كان مرويًا بإسناد من أصح الأسانيد: كمالك عن نافع عن ابن عمر.

ب- ودون ذلك رتبةً: ما كان مرويًا من طريق رجال هم أدنى من رجال الإسناد الأول: كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس.

ج- ودون ذلك رتبة: ما كان من رواية من تحققت فيهم أدنى ما يصدق عليهم وصف الثقة: كرواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

ويلتحق بهذه التفاصيل تقسيم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب وهي:

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم (وهو أعلى المراتب).

٢- ثم ما انفرد به البخاري.

٣- ثم ما انفرد به مسلم.

٤- ثم ما كان على شرطهما و لم يخرجاه.

٥- ثم ما كان على شرط البخاري و لم يخرجه.

٦- ثم ما كان على شرط مسلم و لم يخرجه.

٧- ثم ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما.

١٣- شرط الشيخين:

لم يفصح الشيخان عن شرط شرطاه أو عيّناه زيادة على الشروط المتفق عليها في الصحيح؛ لكن الباحثين من العلماء ظهر لهم من التتبع والاستقراء لأساليبهما ما ظنه كل منهم أنه شرطهما أو شرطُ واحدٍ منهما.

وأحسن ما قيل في ذلك أن المراد بشرط الشيخين أو أحدهما: أن يكون الحديث مرويًا من طريق رجال الكتابين أو أحدهما، مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم.

١٤- معنى قولهم: "متفقٌ عليه":

إذا قال علماء الحديث عن حديث: "متفق عليه" فمرادهم اتفاق الشيخين، أي اتفاق الشيخين على صحته؛ لا اتفاق الأمة، إلا أن ابن الصلاح قال: "لكن اتفاق الأمة عليه لازمٌ من ذلك وحاصل معه؛ لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول"[١].

١٥- هل يشترط في الصحيح أن يكون عزيزًا؟:

الصحيح أنه لا يشترط في الصحيح أن يكون عزيزًا، بمعنى أن يكون له إسنادان؛ لأنه يوجد في الصحيحين وغيرهما أحاديث صحيحة وهي عزيزة، وزعم بعض العلماء ذلك كأبي علي الجبائي المعتزلي والحاكم، وقولهم هذا خلاف ما اتفقت عليه الأمة.

---

(١) علوم الحديث (ص ٢٤).

ثانيًا: الحسن:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو صفة مشبهة من "الحسن" بمعنى الجمال.

ب- واصطلاحًا: اختلفت أقوال العلماء فيه؛ نظراً لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأن بعضهم عرف أحد قسميه، وسأذكر بعض تلك التعريفات ثم أختار ما أراه أوفق من غيره.

١- تعريف الخطابي: هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء[١].

٢- تعريف الترمذي: كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًّا، ويروى من غير وجه نحو ذلك؛ فهو عندنا حديث حسن"[٢].

٣- تعريف ابن حجر: قال: "وخبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ؛ هو الصحيح لذاته[٣]، فإن خف الضبط؛ فالحسن لذاته"[٤].

قلت: فكأن الحسن عند ابن حجر هو الصحيح إذا خف ضبط راويه -أي قل ضبطه- وهو خير ما عرف به الحسن، أما تعريف الخطابي فعليه انتقادات كثيرة، وأما الترمذي فقد عرف أحد قسمي الحسن، وهو الحسن لغيره، والأصل في تعريفه أن يعرف الحسن لذاته؛ لأن الحسن لغيره، ضعيف في

(١) معالم السنن (١/١١).

(٢) جامع الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي، كتاب العلل في آخر جامعه (١٠/٥١٩).

(٣) النخبة مع شرحها له (ص٢٩).

(٤) المصدر السابق (ص٣٤).

الأصل ارتقى إلى مرتبة الحسن لانجباره بتعدد طرقه.

٤- تعريفه المختار: ويمكن أن يعرف الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة".

٢- حكمه:

هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة؛ لذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح: كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أولاً[1].

٣- مثاله:

ما أخرجه الترمذي قال: "حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله ﷺ: **إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف**... الحديث"[2]. فهذا الحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن غريب".

وكان هذا الحديث حسنًا؛ لأن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي؛ فإنه حسن الحديث[3]؛ لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن.

٤- مراتبه:

كما أن للصحيح مراتب يتفاوت بها بعض الصحيح عن بعض، كذلك فإن

---

(١) انظر تدريب الراوي (١/١٦٠).

(٢) الترمذي: أبواب فضائل الجهاد (٥/٣٠٠) من الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي.

(٣) كما نقل الحافظ بن حجر في تهذيب التهذيب ذلك عن أبي أحمد (٢/٩٦).

للحسن مراتب، وقد جعلها الذهبي مرتبتين فقال:

أ- فأعلى مراتبه: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وابن إسحاق عن التيمي، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح، وهو من أدنى مراتب الصحيح.

ب- ثم بعد ذلك ما اختلف في تحسينه وتضعيفه: كحديث الحارث بن عبد الله، وعاصم بن ضمرة وحجاج بن أرطأة ونحوهم.

٥- مرتبة قولهم: "حديث صحيح الإسناد" أو "حسن الإسناد":

أ- قول المحدثين: "هذا حديث صحيح الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث صحيح".

ب- وكذلك قولهم: "هذا حديث حسن الإسناد" دون قولهم: "هذا حديث حسن"؛ لأنه قد يصح أو يحسن الإسناد دون المتن لشذوذ أو علة، فكأن المحدث إذا قال: "هذا حديث صحيح"، فقد تكفل لنا بتوفر شروط الصحة الخمسة في هذا الحديث، أما إذا قال: "هذا حديث صحيح الإسناد"، فقد تكفل لنا بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة وهي: اتصال الإسناد، وعدالة الرواة، وضبطهم، أما نفي الشذوذ ونفي العلة عنه فلم يتكفل بهما؛ لأنه لم يتثبت منهما.

لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: "هذا حديث صحيح الإسناد" و لم يذكر له علة، فالظاهر صحة المتن؛ لأن الأصل عدم العلة وعدم الشذوذ.

٦- معنى قول الترمذي وغيره: "حديث حسن صحيح":

إن ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي، وملخصه ما يلي:

أ- إن كان للحديث إسنادان فأكثر فالمعنى: "حسن باعتبار إسناد، صحيح باعتبار إسناد آخر".

ب- وإن كان له إسناد واحد فالمعنى: "حسن عند قوم، صحيح عند قوم آخرين".

فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحدهما.

٧- تقسيم البغوي أحاديث "المصابيح"[١]:

درج الإمام البغوي في كتابه "المصابيح" على اصطلاح خاص له -وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما بقوله: "صحيح"، وإلى الأحاديث التي في السنن الأربعة بقوله: "حسن"، وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام لدى المحدثين؛ لأن في السنن الأربعة الصحيح والحسن والضعيف والمنكر؛ لذلك نبه ابن الصلاح والنووي على ذلك، فينبغي على القارئ في كتاب "المصابيح" أن يكون على علم باصطلاح البغوي الخاص في هذ الكتاب عند قوله عن الأحاديث: "صحيح" أو "حسن".

٨- الكتب التي من مظنات[٢] الحسن:

لم يفرد العلماء كتبًا خاصة بالحديث الحسن المجرد، كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبًا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن

---

(١) اسم الكتاب الكامل "مصابيح السنة" وهو كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث منتقاة من الصحيحين والسنن الأربعة وسنن الدارمي، وهو الذي زاد عليه وهذبه الخطيب التبريزي وسماه: "مشكاة المصابيح".

(٢) مظنات جمع مظنة بكسر الظاء، ومظنة الشيء معدنه وموضعه، فيكون معنى العنوان "الكتب التي هي موضع وجود الحسن".

أشهر هذه الكتب:

أ- جامع الترمذي: المشهور بـ"سنن الترمذي" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب وأكثر من ذكره.

لكن ينبغي التنبه إلى أن نسخه تختلف في قوله "حسن صحيح" ونحوه؛ فعلى طالب الحديث العناية باختيار النسخة المحققة، والمقابلة على أصول معتمدة.

ب- سنن أبي داود: فقد ذكر في رسالته إلى أهل مكة: أنه يـذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهنٌ شديد بينه، وما لم يذكر فيه شيئًا فهو صالح. فبناء على ذلك: إذا وجدنا فيه حديثًا لم يبين هو ضعفه و لم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين فهو حسن عند أبي داود.

ج- سنن الدارقطني: فقد نص الدارقطني على كثير منه في هذا الكتاب.

ثالثًا: الصحيح لغيره:

١- تعريفه:

هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه. وسمي صحيحًا لغيره؛ لأن الصحة لم تأت مـن ذات السند، وإنما جاءت من انضمام غيره له.

٢- مرتبته:

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

٣- مثاله:

حديث "محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: **لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**"[1].

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، وأخرجه الشيخان من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

قال ابن الصلاح: "فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر؛ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، واجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح"[1].

رابعًا: الحسن لغيره:

١- تعريفه:

هو الضعيف إذا تعددت طرقه، و لم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه.

ويستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه، أو انقطاع في سنده، أو جهالة في رجاله.

٢- مرتبته:

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته.

وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته.

٣- حكمه:

هو من المقبول الذي يحتج به.

٤- مثاله:

" ما رواه الترمذي وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن

---

(١) علوم الحديث (ص ٣١ - ٣٢)

عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه: أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ: "**أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟**" قالت: نعم، فأجاز".

قال الترمذي: "وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حدرد"[1].

فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه".

خامسًا: خبر الآحاد المقبول المحتفّ بالقرائن:

١- توطئة:

وفي ختام أقسام المقبول، أبحث المقبول المحتف بالقرائن، والمراد بالمحتف بالقرائن أي: الذي أحاط واقترن به من أمور زائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط.

وهذه الأمور الزائدة التي تقترن بالخبر المقبول تزيده قوة، وتجعل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى الخالية عن تلك الأمور الزائدة، وترجحه عليها.

٢- أنواعه:

الخبر المحتف بالقرائن أنواع، أشهرها:

أ- ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر، فقد احتف به قرائن منها:

١- جلالتهما في هذا الشأن.

٢- تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

٣- تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر.

---

(١) الترمذي.

ب- المشهور، إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل.

ج- الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين؛ حيث لا يكون غريبًا.

كالحديث الذي يرويه الإمام أحمد عن الإمام الشافعي، ويرويه الشافعي عن الإمام مالك، ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي -كذلك- غيره في الرواية عن الإمام مالك.

٣- حكمه:

هو أرجح من أيّ خبر مقبول من أخبار الآحاد، فلو تعارض الخبر المحتفّ بالقرائن مع غيره من الأخبار المقبولة قدم الخبر المحتف بالقرائن.

المبحث الثاني

تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث وهما: "المحكم، ومختلف الحديث"، و"الناسخ، والمنسوخ".

أولاً: المحكم ومختلف الحديث:

١- تعريف المحكم:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "أحكم"، بمعنى أتقن.

ب- واصطلاحًا: هو الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله.

وأكثر الأحاديث من هذا النوع، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة، فهي قليلة بالنسبة لمجموع الأحاديث.

٢- تعريف مختلف الحديث:

أ- لغة: هو اسم فاعل من "الاختلاف"، ضد الاتفاق. ومعنى مختلف الحديث: أي الأحاديث التي تصلنا ويخالف بعضها بعضًا في المعنى، أي يتضادّان في المعنى.

ب- واصطلاحًا: هو الحديث المقبول المعارض بمثله، مع إمكان الجمع بينهما.

أي هو الحديث الصحيح أو الحسن، الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة ويناقضه في المعنى ظاهرًا، ويمكن لأولي العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

٣- مثال المختلف:

أ- حديث "**لا عدوى ولا طيرة**[١]..."، الذي أخرجه مسلم.

ب- حديث "**فر من المجذوم**[٢] **فرارك من الأسد**"، الذي أخرجه البخاري.

فهذان حديثان صحيحان، ظاهرهما التعارض؛ لأن الأول ينفي العدوى، والثاني يثبتها، وقد جمع العلماء بينهما ووفقوا بين معناهما على وجوه متعددة، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر، ومفاده ما يلي:

٤- كيفية الجمع:

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال: إن العدوى منفية وغير ثابتة؛ بدليل قوله ﷺ: "**لا يعدي شيء شيئًا**"[٣]، وقوله لمن عارضه بأن البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب: "**فمن أعدى الأول؟**"[٤]، يعني: أن الله تعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول. وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سدّ الذرائع؛ أي: لئلا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك المجذوم حصول شيء له من ذلك المرض -بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية- فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الإثم، فأمر بتجنب المجذوم؛ دفعًا للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم.

٥- ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

يجب عليه أن يتبع المراحل الآتية:

---

(١) الطيرة: التشاؤم بالطيور.

(٢) المجذوم: المصاب بالجذام وهو داء تتساقط أعضاء من يصاب به.

(٣) الترمذي في كتاب القدر (٤/٤٥٠) وأخرجه أحمد.

(٤) البخاري: كتاب الطب (١٠/١٧١) مع فتح الباري، وأخرجه مسلم وأبو داود وأحمد.

أ- إذا أمكن الجمع بينهما: تعين الجمع، ووجب العمل بهما.

ب- إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه:

١- فإن علم أحدهما ناسخًا: قدمناه وعملنا به، وتركنا المنسوخ.

٢- وإن لم يعلم ذلك: رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهًا أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.

٣- وإن لم يترجح أحدهما على الآخر -وهو نادر- توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح.

٦- أهميته ومن يكمل له:

هذا الفن من أهم علوم الحديث؛ إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء، وإنما يكمل له ويمهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة؛ وهؤلاء هم الذين لا يشكل عليهم منه إلا النادر.

وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم، ودقة فهمهم، وحسن اختيارهم. كما زلت فيه أقدام من خاض غماره من بعض المتطفلين على موائد العلماء.

٧- أشهر المصنفات فيه:

أ- اختلاف الحديث: للإمام الشافعي، وهو أول من تكلم وصنف فيه.

ب- مشكل الآثار: للطحاوي، أبي جعفر أحمد بن سلامة.

ثانيًا: ناسخ الحديث ومنسوخه:

١- تعريف النسخ:

أ- لغة: له معنيان: الإزالة، ومنه نسخت الشمس الظل: أي إزالته، والنقل، ومنه نسخت الكتاب، إذا نقلت ما فيه؛ فكأن الناسخ قد أزال المنسوخ أو نقله

إلى حكم آخر.

ب- واصطلاحًا: رفع الشارع حكمًا منه متقدمًا بحكم منه متأخر.

٢- أهميته وصعوبته وأشهر المبرزين فيه:

معرفة ناسخ الحديث من منسوخه فن مهم صعب؛ فقد قال: الزهري: "أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ الحديث من منسوخه".

وأشهر المبرزين فيه هو الإمام الشافعي؛ فقد كانت له فيه اليد الطولى والسابقة الأولى. قال الإمام أحمد لابن وارة -وقد قدم من مصر- كتبت كتب الشافعي؟ قال: لا، قال: فرطت، ما علمنا المجمل من المفسر، ولا ناسخ الحديث من منسوخه حتى جالسنا الشافعي.

٣- بم يعرف الناسخ من المنسوخ؟

يعرف ناسخ الحديث من منسوخه بأحد هذه الأمور:

أ- بتصريح رسول الله ﷺ: كحديث بريدة في صحيح مسلم: "**كنت نهيتكم عن زيارة القبول فزوروها فإنها تذكّر الآخرة**".

ب- بقول صحابي: كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار" أخرجه أصحاب السنن.

ج- بمعرفة التاريخ: كحديث شداد بن أوس: " أفطر الحاجم والمحجوم"[1] نسخ

(١) رواه أبو داود.

"بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرمٌ صائم[1]؛ فقد جاء في بعض طرق حديث شداد أن ذلك كان زمن الفتح، وأن ابن عباس صحبه في حجة الوداع.

د- بدلالة الإجماع: كحديث **"من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه"**[2].

قال النووي: "دل الإجماع على نسخه".

والإجماع لا يَنْسَخُ، ولا يُنْسَخُ، ولكن يدل على ناسخ.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أ- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي.

ب- الناسخ والمنسوخ للإمام أحمد.

ج- تجريد الأحاديث المنسوخة لابن الجوزي.

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) رواه أبو داود والترمذي.

الفصل الثالث

الخبر المردود

الأهداف التعليمية للفصل الثالث:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

١- تتحدث عن الخبر المردود وأسباب رده، وتبين الضعيف وتعرفه، وتذكر أوهى الأسانيد.

٢- تبين حكم رواية الضعيف وحكم العمل به.

٣- تذكر المراد بالسقط من الإسناد وأنواع السقط.

٤- تشرح تفصيلاً حقيقة كل من: المعلق، والمرسل، والمتصل، والمنقطع، وتذكر التعريف والصور والأمثلة والحكم عليها لكل منها.

٥- تدرك معنى التدليس وأقسامه وحكمه.

٦- تقارن بين كل من تدليس الإسناد وتدليس التسوية.

٧- تحدد حكم رواية المدلس، وتذكر ما يعرف التدليس، وتبين أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين.

٨- تتعرف على معنى كل من: المرسل الخفي، والمعنعن والمؤنن.

٩- تصنف قائمة تتناول أهم المعلومات والأحكام حول المردود بسبب طعن في الراوي على أن تتناول فيها (الموضوع - المتروك - المعروف - المعلل - المدرج - المقلوب - المزيد في متصل الإسناد - المضطرب - المصحف - الشاذ والمحفوظ - الجهالة في الراوي - البدعة - سوء الحفظ).

المبحث الأول: الضعيف

أ- تعريفه لغة واصطلاحاً.

ب- تفاوته.

ج- أوهى الأسانيد.

د- مثاله.

هـ- حكم روايته.

و- حكم العمل به.

المبحث الثاني: المردود بسبب سقط من الإسناد

- المراد بالسقط وأنواعه:

- سقط ظاهر: (المعلق – المرسل – المعضل – المنقطع).

- سقط خفي: (المدلس – المرسل الخفي). - *المعنعن والمؤنن.*

الفصل الثالث: الخبر المردود

المبحث الثالث: المردود بسبب طعن في الراوي

المراد بالطعن في الراوي.

أسباب الطعن في الراوي.

الموضوع –المتروك –المنكر –المعروف –المعلل.

المخالفة للثقات –المدرج –المقلوب –المزيد في متصل الإسناد –المضطرب –المصحف –الشاذ والمحفوظ – الجهالة بالراوي –البدعة –سوء الحفظ.

الفصل الثالث

الخبر المردود

الخبر المردود وأسباب رده:

١- تعريفه:

هو الذي لم يترجح صدق المخبر به.

وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول التي مرت بنا في بحث الصحيح.

٢- أقسامه وأسباب رده:

لقد قسم العلماء الخبر المردود إلى أقسام كثيرة[1]، وأطلقوا على كثير من تلك الأقسام أسماء خاصة بها، ومنها ما لم يطلقوا عليها اسمًا خاص بها، بل سموها باسم عام هو "الضعيف".

أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع بالجملة إلى أحد سببين رئيسيين هما:

أ- سقط من الإسناد. ب- طعن في الراوي.

وتحت كل من هذين السببين أنواع متعددة، سأتكلم عنها بأبحاث مستقلة مفصلة -إن شاء الله تعالى- مبتدئًا ببحث "الضعيف" الذي يعتبر هو الاسم العام لنوع المردود.

المبحث الأول: "الضعيف"

١- تعريفه:

أ- لغة: ضد القوي، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنوي.

ب- واصطلاحًا: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

---

(١) بلغ بها بعضهم نيفًا وأربعين قسمًا.

قال البيقوني في منظومته:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو الضعيف وهو أقسام كثر

٢- تفاوته:

ويتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وحفظته، كما يتفاوت الصحيح، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جدًا، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع[١].

٣- أوهى الأسانيد:

وبناء على ما تقدم في "الصحيح" من ذكر أصح الأسانيد، فقد ذكر العلماء في بحث "الضعيف" ما يسمى بـــ "أوهى الأسانيد"، وقد ذكر الحاكم النيسابوري[٢] جملة كبيرة من "أوهى الأسانيد" بالنسبة إلى بعض الصحابة أو بعض الجهات والبلدان، وأذكر بعض الأمثلة من كتاب الحاكم وغيره:

أ- أوهى الأسانيد بالنسبة لأبي بكر الصديق ﷺ: "صدقة بن موسى الدقيقي عن فرقد السبخي عن مرة الطيب عن أبي بكر"[٣].

ب- أوهى أسانيد الشاميين: "محمد بن قيس المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة[٤].

ج- أوهى أسانيد ابن عباس ﷺ: "السدي الصغير محمد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس" قال الحافظ ابن حجر: "هذه سلسلة الكذب لا

---

(١) انظر: علوم الحديث -معرفة الموضوع (ص٨٩).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص ٧-٧٢).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٧١-٧٢).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص٧١-٧٢).

سلسلة الذهب[1]".

٤- مثاله:

ما أخرجه الترمذي من طريق "حكيم الأثرم" عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "**من أتى حائضًا أو امرأة في دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنـــزل على محمد**"، ثم قال الترمذي بعد إخراجه: "لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة" ثم قال: "وضعف محمد[2] هذا الحديث من قبل إسناده"[3]، قلت لأن في إسناده حكيمًا الأثرم، وقد ضعفه العلماء، فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب "فيه لين".

٥- حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة، والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها -بخلاف الأحاديث الموضوعة فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها- بشرطين.

أ- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.

ب- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، وممن روي عنه التساهل في روايتها: سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي

---

(١) انظر تدريب الراوي (١/١٨١).

(٢) أي البخاري.

(٣) الترمذي مع شرحه (١/٤١٩ ٤٢٠).

وأحمد بن حنبل[1].

وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: قال رسول الله ﷺ كذا، وإنما تقول: روي عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا وما أشبه ذلك؛ لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه.

٦- حكم العمل به:

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء: أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال؛ لكن بشروط ثلاثة أوضحها الحافظ ابن حجر[2] وهي:

أ- أن يكون الضعف غير شديد.

ب- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

ج- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

٧- أشهر المصنفات التي هي مظنة الضعيف:

أ- الكتب التي صنفت في بيان الضعفاء: ككتاب الضعفاء لابن حبان، وكتاب ميزان الاعتدال للذهبي، فإنهم يذكرون أمثلة للأحاديث التي صارت ضعيفة بسبب رواية أولئك الضعفاء لها.

ب- الكتب التي صنفت في أنواع من الضعيف خاصة: مثل كتب المراسيل والعلل والدرج وغيرها ككتاب المراسيل لأبي داود، وكتاب العلل للدارقطني.

---

(١) انظر علوم الحديث (ص٩٣) والكفاية (ص١٣٣-١٣٤) باب التشدد في أحاديث الأحكام والتجوّز في فضائل الأعمال.

(٢) انظر تدريب الراوي (١/٢٩٨-٢٩٩) وفتح المغيث (١/٢٦٨).

المبحث الثاني: المردود بسبب سقط من الإسناد

١- المراد بالسقط من الإسناد:

المراد بالسقط من الإسناد: انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر عمدًا من بعض الرواة، أو عن غير عمد، من أول السند، أو من آخره، أو من أثنائه، سقوطًا ظاهرًا أو خفيًّا.

٢- أنواع السقط:

يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين هما:

أ- سقط ظاهر وهذا النوع من السقط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بعلوم الحديث. ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به (وليست له منه إجازة ولا وجادة)[1]؛ لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة؛ لأنه يتضمن بيان مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم وغير ذلك.

وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء، بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا وهذه الأسماء هي:

١- المعلق. ٢- المرسل.

٣- المعضل. ٤- المنقطع.

ب- سقط خفيٌّ: وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث

---

(١) الإجازة: الإذن بالرواية، وقد يحصل الراوي عليها من شيخ لم يلتق به، كأن يقول الشيخ أحيانًا: أجزت رواية مسموعاتي لأهل زماني، والوجادة بكسر الواو: أن يجد الراوي كتابًا لشيخ من الشيوخ يعرف خطه، فيروي ما في ذلك الكتاب عن الشيخ، وسيأتي تفصيل بحث الإجازة والوجادة في باب طرق التحمل وصيغ الأداء.

وعلل الأسانيد. وله تسميتان وهما:

١- المدلس. ٢- المرسل الخفي.

وإليك بحث هذه المسميات الستة مفصّلة على التوالي.

أولاً: المعلق:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "علق" الشيء بالشيء: أي ناطه وربطه به وجعله معلقًا؛ وسمي هذا السند معلقًا بسبب اتصاله بالجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا؛ فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه.

ب- واصطلاحًا: ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي.

٢- من صوره:

أ- أن يحذف جميع السند ثم يقال مثلاً: "قال رسول الله ﷺ: كذا".

ب- ومنها أن يحذف كل الإسناد إلا الصحابي، أو إلا الصحابي والتابعي[(١)].

٣- مثاله:

ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يذكر في الفخذ: "وقال أبو موسى: غطى النبي ﷺ ركبتيه حين دخل عثمان"[(٢)].

فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي، وهو أبو موسى الأشعري.

٤- حكمه:

الحديث المعلق مردود؛ لأنه فقد شرطًا من شروط القبول -وهو اتصال

(١) شرح النخبة (ص٤٢).

(٢) البخاري: كتاب الصلاة (١/٩٠).

السند- وذلك بحذْف راو أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف.

٥- حكم المعلقات في الصحيحين:

هذا الحكم -وهو أن المعلق مردود- هو للحديث المعلق مطلقًا، لكن إن وجد المعلق في كتاب التزمت صحته -كالصحيحين- فهذا له حكم خاص، قد مر بنا في بحث الصحيح[١]، ولا باس بالتذكير به هنا وهو أن:

أ- ما ذكر بصيغة الجزم: كـ"قال" و"ذكر و"حكى": فهو حكمٌ بصحته عن المضاف إليه.

ب- وما ذكر بصيغة التمريض: كـ"قيل" و"ذكر" و"حكي" فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه؛ بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث واه لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح، وطريق معرفة الصحيح من غيره هو البحث عن إسناد هذا الحديث والحكم عليه بما يليق به[٢].

ثانيًا: المرسل:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "أرسل" بمعنى "أطلق"؛ فكأن المرسل أطلق الإسناد و لم يقيده براو معروف.

ب- واصطلاحًا: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي[٣].

٢- صورته:

وصورته أن يقول التابعي -سواء كان صغيرًا أو كبيرًا- قال رسول الله ﷺ

---

(١) في الفقرة (١١) وهي "ما هو المحكوم بصحته مما رواه الشيخان؟"

(٢) قد بحث العلماء في المعلقات التي في صحيح البخاري، وذكروا أسانيدها المتصلة، وأحسن من جمع ذلك هو الحافظ ابن حجر في كتاب سماه "تعليق التعليق".

(٣) نزهة النظر (ص٤٣)، والتابعي هو من لقي الصحابي مسلمًا ومات على الإسلام.

كذا، أو فعل كذا أو فُعل بحضرته كذا، وهذه صورة المرسل عند المحدّثين.

٣- مثاله:

ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع قال: "حدثني محمد بن رافع ثنا حجين بن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة"[١].

فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبي ﷺ بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبي ﷺ؛ فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره وهو: من بعد التابعي، وأقل هذا السقط أن يكون قد سقط الصحابي، ويحتمل أن يكون قد سقط معه غيره كتابعي مثلاً.

٤- المرسل عند الفقهاء والأصوليين:

ما ذكرته من صورة المرسل هو المرسل عند المحدثين، أما المرسل عند الفقهاء والأصوليين فأعم من ذلك؛ فعندهم أن كل منقطع مرسل على أي وجه كان انقطاعه، وهذا مذهب الخطيب أيضًا.

٥- حكمه:

المرسل في الأصل ضعيف مردود؛ لفقده شرطًا من شروط المقبول وهو: اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف، لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وفي هذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفًا.

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل والاحتجاج به؛ لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند؛ لأن الساقط

---

(١) مسلم - كتاب البيوع.

منه غالبًا ما يكون صحابيًا، والصحابة كلهم عدول، لا تضر عدم معرفتهم.

ومجمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال هي:

أ- ضعيف مردود: عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء. وحجة هؤلاء هي: الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب- صحيح لا يحتج به: عند الأئمة الثلاثة -أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه- وطائفة من العلماء، بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

ج- قبوله بشروط: أي يصح بشروط، وهذا عند الشافعي وبعض أهل العلم.

وهذه الشروط أربعة: ثلاثة في الراوي المرسل، وواحد في الحديث المرسل، وإليك هذه الشروط:

١- أن يكون المرسل من كبار التابعين.

٢- وإذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة.

٣- وإذا شاركه الحفاظ المأمونون لم يخالفوه.

٤- وأن ينضم إلى هذه الشروط الثلاثة واحد مما يلي:

أ- أن يروى الحديث من وجه آخر مسندًا.

ب- أو يروى من وجه آخر مرسلاً، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال المرسل الأول.

ج- أو يوافق قول صحابي.

د- أو يفتي بمقتضاه أكثر أهل العلم[1].

---

(١) انظر الرسالة للشافعي (ص٤٦١).

فإذا تحققت هذه الشروط، تبين صحة مخرج المرسل وما عضده، وأنهما صحيحان، لو عارضهما صحيح من طريق واحد رجحناهما عليه بتعدد الطرق إذا تعذر الجمع بينهما.

٦- مرسل الصحابي:

هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده؛ إما لصغر سنه أو تأخر إسلامه، أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة: كابن عباس، وابن الزبير وغيرهما.

٧- حكم مرسل الصحابي:

الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به؛ لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينوها، فإذا لم يبينوا، وقالوا: قال رسول الله، فالأصل أنهم سمعوها من صحابي آخر -وحذف الصحابي لا يضر- كما تقدم.

وقيل إن مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف مردود.

٨- أشهر المصنفات فيه:

أ- المراسيل لأبي داود.

ب- المراسيل لابن أبي حاتم.

ج- جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي[1].

ثالثًا: المعضل:

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أعضله" بمعنى أعياه.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٨٥-٨٦)، والعلائي هو الحافظ المحقق صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي ولد بدمشق سنة ٦٩٤هـ وتوفي في القدس سنة ٧٦١ هـ.

ب- اصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

٢- مثاله:

"ما رواه الحاكم في "معرفة علوم الحديث" بسنده إلى القعنبي عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "**للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**"، قال الحاكم: هذا معضل عن مالك، أعضله هكذا في الموطأ"[(١)].

فهذا الحديث معضل؛ لأنه سقط منه اثنان متواليان بين مالك وأبي هريرة، وقد عرفنا أنه سقط منه اثنان متواليان من رواية الحديث خارج الموطأ هكذا: "... عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة"[(٢)].

٣- حكمه:

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع[(٣)]؛ لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء.

٤- اجتماعه مع بعض صور المعلق:

إن بين المعضل وبين المعلق عمومًا وخصوصًا من وجه.

أ- فيجتمع المعضل مع المعلق في صورة واحدة وهي: إذا حذف من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو معضل ومعلق في آن واحد.

ب- ويفارقه في صورتين:

١- إذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلق.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٤٦).

(٢) المصدر السابق (ص٤٧).

(٣) انظر الكفاية (ص٢١) والتدريب (٢٩٥/١).

٢- إذا حذف من مبدأ الإسناد راو فقط، فهو معلق وليس بمعضل.

٥- من مظانّ المعضل:

قال السيوطي[١]: من مظان المعضل والمنقطع والمرسل:

أ- كتاب السنن لسعيد بن منصور.

ب- مؤلفات ابن أبي الدنيا.

رابعًا: المنقطع:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل من "الانقطاع" ضد الاتصال.

ب- واصطلاحًا: ما لم يتصل إسناده، على أي وجه كان انقطاعه.

٢- شرح التعريف:

يعني أن كل إسناد انقطع من أي مكان كان، سواء كان الانقطاع من أول الإسناد أو من آخره أو من وسطه، فيدخل فيه -على هذا- المرسل والمعلق والمعضل، لكن علماء المصطلح المتأخرين خصوا المنقطع بما لم تنطبق عليه صورة المرسل أو المعلق أو المعضل، وكذلك كان استعمال المتقدمين في الغالب؛ ولذلك قال النووي: "وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي: كمالك عن ابن عمر"[٢].

٣- المنقطع عند المتأخرين من أهل الحديث:

هو ما لم يتصل إسناده، مما لا يشمله اسم المرسل أو المعلق أو المعضل. فكأن المنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند ما عدا صورًا ثلاثًا من صور

(١) تدريب الراوي (١/٢١٤).

(٢) التقريب مع التدريب (١/٢٠٨).

الانقطاع وهي: حذف أول الإسناد، أو حذف آخره، أو حذف اثنين متواليين من أي مكان كان، وهذا هو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها[1].

ثم إنه قد يكون الانقطاع في مكان واحد من الإسناد، وقد يكون في أكثر من مكان واحد، كأن يكون الانقطاع في مكانين أو ثلاثة مثلاً.

٤- مثاله:

"ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع عن حذيفة مرفوعًا: إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين"[2].

فقد سقط من هذا الإسناد رجل من وسطه وهو "شريك": سقط من بين الثوري وأبي إسحاق؛ إذ أن الثوري لم يسمع الحديث من أبي إسحاق مباشرة، وإنما سمعه من شريك، وشريك سمعه من أبي إسحاق.

فهذا الانقطاع لا ينطبق عليه اسم المرسل ولا المعلق ولا المعضل؛ فهو منقطع.

٥- حكمه:

المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء؛ وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

خامسًا: المدلس:

١- تعريف التدليس:

أ- المدلس لغة: اسم مفعول من "التدليس" والتدليس في اللغة: كتمان عيب السلعة عن المشتري، وأصل التدليس مشتق من "الدلس" وهو الظلمة أو

---

(١) النخبة وشرحها له (ص٤٤).

(٢) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٣٦)، وأخرجه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط بمعناه. انظر مجمع الزوائد (٥/١٧٦).

اختلاط الظلام كما في القاموس[1]، فكأن المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمرُه، فصار الحديث مدلسًا.

ب- واصطلاحًا: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسينٌ لظاهره.

٢- أقسام التدليس:

للتدليس قسمان رئيسيان هما: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

٣- تدليس الإسناد:

لقد عرف علماء الحديث هذا النوع من التدليس بتعريفات مختلفة، وسأختار أصحها وأدقها -في نظري- وهو تعريف الإمامين أبي أحمد بن عمرو البزّار وأبي الحسن بن القطان، وهذا التعريف هو:

أ- أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه[2].

ب- شرح التعريف: ومعنى هذا التعريف أن تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عن شيخ قد سمع منه بعض الأحاديث لكن هذا الحديث، الذي دلسه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من شيخ آخر عنه، فيسقط ذلك الشيخ، ويرويه عنه بلفظ محتمل للسماع وغيره: كـ"قال"، أو"عن"؛ ليوهم غيره أنه سمعه منه، لكن لا يصرح بأنه سمع منه هذا الحديث، فلا يقول: "سمعت" أو "حدثني" حتى لا يصير كذابًا بذلك ثم قد يكون الذي أسقطه واحدًا أو أكثر.

ج- الفرق بينه وبين الإرسال الخفيّ: قال أبو الحسن بن القطان بعد ذكره للتعريف السابق: "والفرق بينه وبين الإرسال هو: أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه". وإيضاح ذلك أن كلاً من المدلس والمرسل إرسالاً خفيًا يروي

(١) القاموس (٢/٢٢٤).

(٢) شرح ألفية العراقي له (١/١٨٠).

عن شيخ شيئًا لم يسمعه منه، بلفظ يحتمل السماع وغيره؛ لكن المدلّس قد سمع من ذلك الشيخ أحاديث غير التي دلسها، على حين أن المرسل إرسالاً خفيًّا لم يسمع من ذلك الشيخ أبدًا -لا الأحاديث التي أرسلها ولا غيرها- لكنه عاصره أو لقيه.

د- مثاله: ما أخرجه الحاكم[1] بسنده إلى علي بن خشرم قال: "قال ثنا ابن عيينة: عن الزهري، فقيل له: سمعه من الزهري؟ فقال: لا، ولا ممن سمعه من الزهري: حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري" ففي هذا المثال أسقط ابن عيينة اثنين بينه وبين الزهري.

٤- تدليس التسوية:

هذا النوع من التدليس هو في الحقيقة نوع من أنواع تدليس الإسناد.

أ- تعريفه: هو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راوٍ ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر. وصورة ذلك أن يروي الراوي حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة -ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر- فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيسوي الإسناد كله ثقات.

وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفًا بالتدليس، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه غرور شديد.

---

(١) في معرفة علوم الحديث (ص١٣٠).

ب- أشهر من كان يفعله:

١- بقية بن الوليد. قال أبو مسهر: "أحاديث بقية ليست نقية؛ فكن منها على تقية[١].

٢- الوليد بن مسلم.

ج- مثاله: ما رواه ابن أبي حاتم في العلل قال: "سمعت أبي: وذكر الحديث الذي رواه إسحاق بن راهويه عن بقية: حدثني أبو وهب الأسدي عن نافع عن ابن عمر حديث: "**لا تحمدوا إسلام المرء حتى تعرفوا عقدة رأيه**". قال أبي: هذا الحديث له أمر قل من يفهمه، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعبيد الله بن عمر ثقة، كنيته أبو وهب، وهو أسدي فكناه بقية ونسبه إلى بني أسد كي لا يفطن له؛ حتى إذا[٢] ترك إسحاق بـــن أبي فروة لا يهتدى له"[٣].

٥- تدليس الشيوخ:

أ- تعريفه: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به؛ كي لا يعرف.

ب- مثاله: قول أبي بكر بن مجاهد أحد أئمة القراء: "حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله، يريد به أبا بكر بن أبي داود السجستاني".

٦- حكم التدليس:

أ- أما تدليس الإسناد: فمكروه جدًّا؛ ذمّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذمًّا له، فقال فيه أقوالاً منها: "التدليس أخو الكذب".

---

(١) ميزان الاعتدال (٣٣٢/١).

(٢) شرح الألفية للعراقي (١٩٠/١) والتدريب (٢٢٥/١).

(٣) علوم الحديث (ص٦٦).

ب- وأما تدليس التسوية: فهو أشد كراهة منه؛ حتى قال العراقي: "إنه قادح فيمن تعمد فعله".

ج- وأما تدليس الشيوخ: فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن المدلس لم يسقط أحدًا، وإنما الكراهة بسبب تضييع المروي عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه.

٧- الأغراض الحاملة على التدليس:

الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ أربعة، هي:

١- ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة.

٢- تأخر وفاته بحيث شاركه في السماع منه جماعة دونه.

٣- صغر سنه بحيث يكون أصغر من الراوي عنه.

٤- كثرة الرواية عنه، فلا يحب الإكثار من ذكر اسمه على صورة واحدة.

الأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة، هي:

١- توهيم علوّ الإسناد.

٢- فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.

٣- ٤- ٥- الأغراض الثلاثة الأولى المذكورة في تدليس الشيوخ.

٨- أسباب ذم المدلس ثلاثة، هي:

أ- إيهامه السماع ممن لم يسمع منه.

ب- عدوله عن الكشف إلى الاحتمال.

ج- علمه بأنه لو ذكر الذي دلس عنه لم يكن مرضيا[1].

---

(١) جمع الكفاية (ص٣٥٨).

٩- حكم رواية المدلس:

اختلف العلماء في قبول رواية المدلس على أقوال، أشهرها قولان.

أ- رد رواية المدلس مطلقًا وإن بين السماع؛ لأن التدليس نفسه جرحٌ. (وهذا غير معتمد).

ب- التفصيل: (وهو الصحيح).

١- إن صرح بالسماع قبلت روايته أي: إن قال: "سمعت" -أو نحوها- قبل حديثه.

٢- وإن لم يصرح بالسماع لم تقبل روايته، أي: إن قال "عن" -ونحوها- لم يقبل[١] حديثه.

١٠- بم يعرف التدليس؟

يعرف التدليس بأحد أمرين:

أ- إخبار المدلس نفسه إذا سئل، كما جرى لابن عيينة مثلا.

ب- نص إمام من أئمة هذا الشأن؛ بناء على معرفته ذلك من البحث والتتبع.

١١- أشهر المصنفات في التدليس والمدلسين:

هناك مصنفات في التدليس والمدلسين كثيرة أشهرها:

أ- ثلاثة مصنفات للخطيب البغدادي؛ واحد في أسماء المدلسين، واسمه "التبيين لأسماء المدلسين"[٢]، والآخران أفرد كلاً منهما لبيان نوع من أنواع التدليس[٣].

ب- التبيين لأسماء المدلسين: لبرهان الدين بن الحلبي (وقد طبعت هذه الرسالة).

---

(١) علوم الحديث (ص٦٧-٦٨).

(٢) الكفاية (ص٣٦١).

(٣) الكفاية (ص٣٥٧).

ج- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر (وقد طبعت أيضًا).

سادسًا: المرسل الخفيّ:

١- تعريفه:

أ- المرسل لغة: اسم مفعول من الإرسال بمعنى الإطلاق، كأن المرسل أطلق الإسناد ولم يصله، والخفي ضد الجلي؛ لأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث.

ب- واصطلاحًا: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره: كـ: "قال".

٢- مثاله:

"ما رواه ابن ماجه من طريق عمر بن عبد العزيز عن عقبة بن عامر مرفوعا: "رحم الله حارس الحرس[١]"؛ فإن عمر لم يلق عقبة كما قال المزي في الأطراف.

٣- بم يعرف؟

يعرف الإرسال الخفي بأحد أمور ثلاثة، هي:

أ- نص بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدّث عنه، أو لم يسمع منه مطلقًا.

ب- إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه أو لم يسمع منه شيئًا.

ج- مجيء الحديث من وجه آخر، فيه زيادة شخص بين هذا الراوي وبين من روى عنه. وهذا الأمر الثالث فيه خلاف للعلماء؛ لأنه قد يكون من نوع "المزيد في متصل الأسانيد".

---

(١) ابن ماجة: كتاب الجهاد (٢/٩٢٥) رقم الحديث (٢٧٦٩).

٤- حكمه:

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه، فحكمه حكم المنقطع.

٥- أشهر المصنفات فيه:

- كتاب التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي.

المعنعن والمؤنن:

١- تمهيد:

لقد انتهت أنواع المردود الستة التي سببُ ردِّها سَقْطٌ من الإسناد، لكن لما كان المعنعن والمؤنن مختلفًا فيهما، هل هما من نوع المنقطع أو المتصل؟ رأيت إلحاقهما بأنواع المردود بسبب سقطٍ من الإسناد.

٢- تعريف المعنعن:

أ- المعنعن لغة: اسم مفعول من "عنعن" بمعنى قال: "عن، عن".

ب- واصطلاحًا: قول الراوي: فلان عن فلان.

٣- مثاله:

ما رواه ابن ماجه قال: "حدثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا معاوية بن هشام، ثنا سفيان، عن أسامة بن زيد، عن عثمان بن عروة، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **"إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف"**[1].

٤- هل هو من المتصل أو المنقطع؟:

اختلف العلماء فيه على قولين:

أ- قيل: إنه منقطع حتى يتبين اتصاله.

ب- والصحيح الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه

(١) ابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة والسنن فيها (١/٣٢١) رقم الحديث (١٠٠٥).

والأصول: أنه متصل بشروط، اتفقوا على شرطين منها، واختلفوا في اشتراط ما عداهما، أما الشرطان اللذان اتفقوا على أنه لابد منهما -ومذهب مسلم الاكتفاء بهما- فهما.

١- أن لا يكون المعنعن مدلسًا.

٢- أن يمكن لقاء بعضهم بعضًا، أي لقاء المعنعن بمن عنعن عنه.

وأما الشروط التي اختلفوا في اشتراطها زيادة على الشرطين السابقين فهي:

١- ثبوت اللقاء: وهو قول البخاري وابن المديني والمحققين.

٢- طول الصحبة: وهو قول أبي المظفر السمعاني.

٣- معرفته بالرواية عنه: وهو قول أبي عمرو الداني.

٥- تعريف المؤنن:

أ- لغة: اسم مفعول من "أنن" بمعنى قال "أن، أن".

ب- واصطلاحًا: هو قول الراوي: "حدثنا فلان أن فلانًا قال:..."

٦- حكم المؤنن:

أ- قال أحمد وجماعة: هو منقطع حتى يتبين اتصاله.

ب- وقال الجمهور: "أن" كـ "عن"، ومطلقه محمول على السماع بالشروط المتقدمة.

المبحث الثالث: المردود بسبب طعن في الراوي

١- المراد بالطعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه.

٢- أسباب الطعن في الراوي:

أسباب الطعن في الراوي عشرة أشياء: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط.

أ- أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي:

١- الكذب. ٢- التهمة بالكذب.

٣- الفسق. ٤- البدعة.

٥- الجهالة.

ب- أما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي:

١- فحش الغلط. ٢- سوء الحفظ.

٣- الغفلة. ٤- كثرة الأوهام.

٥- مخالفة الثقات.

وسأذكر أنواع الحديث المردود بسبب من هذه الأسباب على التوالي مبتدئًا بالسبب الأشد طعنًا.

أولاً: الموضوع:

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله ﷺ، فحديثه يسمى الموضوع.

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "وضع الشيء" أي "حطّه"؛ وسمي بذلك لانحطاط رتبته.

ب- واصطلاحًا: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ.

٢- رتبته:

هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها. وبعض العلماء يعتبره قسمًا مستقلاً، وليس نوعًا من أنواع الأحاديث الضعيفة.

٣- حكم روايته:

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان، إلا مع بيان وضعه؛ لحديث مسلم: "**من حدث عني بحديث يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين**"(١).

٤- طرق الوضاعين في صياغة الحديث:

أ- أن ينشئ الوضّاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسنادًا ويرويه.

ب- أن يأخذ كلامًا لبعض الحكماء -أو غيرهم- ويضع له إسنادًا.

٥- كيف يعرف الحديث الموضوع؟

يعرف بأمور منها:

أ- إقرار الواضع بالوضع: كإقرار أبي عصمة نوح بن أبي مريم بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة عن ابن عباس.

ب- أو ما يتنزل منزلة إقراره: كأن يحدث عن شيخ، فيسأل عن مولده، فيذكر تاريخًا تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو ولا يعرف

---

(١) مقدمة مسلم بشرح النووي (١/٦٢).

ذلك الحديث إلا عنده.

ج- أو قرينة في الراوي: مثل أن يكون الراوي رافضيًّا والحديث في فضائل أهل البيت.

د- أو قرينة في المروي: مثل كون الحديث ركيك اللفظ، أو مخالفًا للحس أو صريح القرآن.

٦- دواعي الوضع وأصناف الوضاعين:

أ- التقرب إلى الله تعالى: بوضع أحاديث ترغّب الناس في الخيرات، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعون قوم ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الوضاعين؛ لأن الناس قبلت موضوعاتهم ثقة بهم.

ومن هؤلاء: ميسرة بن عبد ربه؛ فقد روى ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي: قال لميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها؛ أرغّب الناس"[1].

ب- الانتصار للمذهب: لاسيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة، وظهور الفرق السياسية كالخوارج والشيعة. فقد وضعت كل فرقة من الأحاديث ما يؤيد مذهبها، كحديث: "علي خير البشر من شك فيه كفر".

ج- الطعن في الإسلام: وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يكيدوا للإسلام جهارًا؛ فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه: ومن هؤلاء محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة؛ فقد روى عن حميد عن أنس مرفوعًا: "أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله[2]" ولقد بين جهابذة الحديث أمر هذه الأحاديث، ولله الحمد والمنة.

---

(١) تدريب الراوي (١/٢٨٣).

(٢) المصدر السابق (١/٢٨٤).

د- التزلف إلى الحكام: أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف: مثل قصة غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي، حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التوّ إلى النبي ﷺ أنه قال: "لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح" فزاد كلمة "أو جناح" لأجل المهدي، فعرف المهدي ذلك؛ فأمر بذبح الحمام، وقال: أنا حملته على ذلك.

هـ- التكسب وطلب الرزق: كبعض القُصّاص الذين يتكسبون بالتحدث إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة حتى يستمع إليهم الناس ويعطوهم: كأبي سعيد المدائني.

و- قصد الشهرة: وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث؛ فيقلبون سند الحديث ليستغرب، فيرغب في سماعه منهم، كابن أبي دحية وحماد النصيبي[1].

٧- مذاهب الكرامية في وضع الحديث:

زعمت فرقة من المبتدعة سموا بالكرامية جواز وضع الأحاديث في باب الترغيب والترهيب فقط، واستدلوا على ذلك بما روي في بعض طرق حديث: "**من كذب علي متعمداً**" من زيادة جملة "ليضل الناس"، ولكن هذه الزيادة لم تثبت عند حفاظ الحديث.

وقال بعضهم: "نحن نكذب له لا عليه" وهذا استدلال في غاية السخف؛ فإن النبي ﷺ لا يحتاج لشرعه إلى كذابين ليروجوه.

(١) المصدر السابق (٢٨٦/١).

وهذا الزعم خلاف إجماع المسلمين، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فجزم بتكفير واضع الحديث.

٨- خطأ بعض المفسرين في ذكر الأحاديث الموضوعة:

لقد أخطأ بعض المفسرين في ذكرهم أحاديث موضوعة في تفاسيرهم من غير بيان وضعها، لاسيما الحديث المرويّ عن أبيّ بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، ومن هؤلاء المفسرين:

أ- الثعلبي. ب- الواحدي.

ج- الزمخشري. د- البيضاوي. هـ- الشوكاني.

٩- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب الموضوعات: لابن الجوزي، وهو من أقدم ما صنف في هذا الفن، لكنه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع؛ لذا انتقده العلماء وتعقّبوه.

ب- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: للسيوطي، هو اختصار لكتاب ابن الجوزي وتعقيب عليه، وزيادات لم يذكرها ابن الجوزي.

ج- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة: لابن عراق الكناني، وهو كتاب تلخيص لسابقيه، وهو كتاب حافل مهذب مفيد.

ثانيًا: المتروك[1].

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو التهمة بالكذب -وهو السبب الثاني- سمي حديثه المتروك.

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "الترك"، وتسمي العرب البيضة بعد أن يخرج منها الفرخ

(١) هذا النوع ذكره الحافظ ابن حجر في النخبة و لم يذكره قبله ابن الصلاح ولا النووي.

"التريكة" أي متروكة، لا فائدة منها[1].

ب- واصطلاحًا: هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب.

٢- أسباب اتهام الراوي بالكذب أحد أمرين وهما:

أ- أن لا يُروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة[2].

ب- أن يعرف بالكذب في كلامه العادي، لكن لم يظهر منه الكذب في الحديث النبوي.

٣- مثاله:

حديث عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي، عن جابر عن أبي الطفيل عن علي وعمار قالا: "كان النبي ﷺ يقنت في الفجر، ويكبر يوم عرفة من صلاة الغداة، ويقطع صلاة العصر آخر أيام التشريق".

وقد قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عمرو بن شمر: "متروك الحديث"[3].

٤- رتبته:

مر بنا أن شر الضعيف الموضوع، ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبه الحافظ ابن حجر[4].

ثالثًا: المنكر:

إذا كان سبب الطعن في: الراوي فحش الغلط، أو كثرة الغفلة أو الفسق -وهو السبب الثالث والرابع والخامس- فحديثه يسمى المنكر.

---

(١) انظر القاموس (٣/٣٠٦).

(٢) القواعد المعلومة: هي القواعد العامة التي استنبطها العلماء من مجموع نصوص عامة صحيحة مثل قاعدة: "الأصل براءة الذمة"

(٣) ميزان الاعتدال (٣/٢٦٨).

(٤) انظر التدريب (١/٢٩٥) والنخبة وشرحها (ص٤٦) وما بعدها.

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "الإنكار" ضد الإقرار.

ب- واصطلاحًا: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة أشهرها تعريفان وهما:

١- هو الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

وهذا التعريف ذكره الحافظ ابن حجر ونسبه لغيره[١].

ومشى على هذا التعريف البيقوني في منظومته فقال:

ومنكر الفرد به راو غدا تعـــديله لا يحمل التفردا

٢- هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة.

وهذا التعريف هو الذي ذكره الحافظ ابن حجر واعتمده، وفيه زيادة على التعريف الأول وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة.

٢- الفرق بينه وبين الشاذّ:

أ- أن الشاذ ما رواه المقبول[٢] مخالفًا لمن هو أولى منه.

ب- أن المنكر ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة.

فيعلم من هذا أنهما يشتركان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أن الشاذّ راويه مقبول، والمنكر راويه ضعيف. قال ابن حجر: "وقد غفل من سوّى بينهما"[٣].

٣- مثاله:

أ- مثال للتعريف الأول: ما رواه النسائي وابن ماجه من رواية أبي زكير: يحيى بن

---

(١) انظر النخبة وشرحها (ص٤٧).

(٢) المراد بالمقبول هنا ما يشمل راوي الصحيح وراوي الحسن أي: "العدل التام الضبط أو العدل الذي خف ضبطه".

(٣) انظر النخبة وشرحها (ص٣٧) ويعني بقوله هذا ابن الصلاح، فقد سوى بين الشاذ والمنكر في "علوم الحديث" (ص٧٢) إذ قال: "المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه".

محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا: "كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان".

قال النسائي: "هذا حديث منكر، تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح، أخرج له مسلم في المتابعات، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده"[1].

ب- مثال للتعريف الثاني: ما رواه ابن أبي حاتم من طريق حبيب بن حبيب الزيات عن أبي إسحاق عن العيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام وقرى الضيف دخل الجنة".

قال أبو حاتم: "هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رووه عن أبي إسحاق موقوفًا، وهو المعروف"

٤- رتبته:

يتبين من تعريفي المنكر المذكورين آنفًا أن المنكر من أنواع الضعيف جدًّا؛ لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما رواية ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد؛ لذلك مر بنا في بحث "المتروك" أن المنكر يأتي في شدة الضعف بعد مرتبة المتروك.

رابعًا: المعروف[2]:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "عرف".

ب- اصطلاحًا: ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف.

---

(١) التدريب (١/ ٢٤٠).

(٢) لم يذكر "المعروف" هنا؛ لأنه من أنواع المردود، وإنما ذكر هنا لمناسبة قسيمه "المنكر" هذا. و"المعروف" من أقسام المقبول الذي يحتج به كما هو معروف.

فهو بهذا المعنى مقابل للمنكر أو -بتعبير أدق- هو مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمده الحافظ ابن حجر.

٢- مثاله:

أما مثاله فهو المثال الثاني الذي مر في نوع المنكر، لكن من طريق الثقات الذين رووْه موقوفًا على ابن عباس؛ لأن ابن أبي حاتم قال: -بعد أن ساق حديث حبيب المرفوع-: "هو منكر؛ لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفًا، وهو المعروف".

خامسًا: المعلل:

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو "الوهم" فحديثه يسمى المعلل، وهو السبب السادس.

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "أعله" بكذا فهو "معل" وهو القياس الصرفي المشهور، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ"المعلل" من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة،[1] ومن المحدثين من عبر عنه بـ "المعلول"، وهو ضعيف مرذول عند أهل العربية واللغة[2].

ب- واصطلاحًا: هو الحديث الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

٢- تعريف العلة:

هي سبب غامض خفي قادح في صحة الحديث.

(١) لأن المعلل اسم مفعول من "علله" بمعنى أشاه، ومنه تعليل الأم ولدها.

(٢) لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول، وانظر علوم الحديث (ص٨١).

فيؤخذ من تعريف العلة هذا: أن العلة عند علماء الحديث لابد أن يتحقق فيها شرطان، وهما:

أ- الغموض والخفاء.

ب- والقدح في صحة الحديث.

فإن اختل واحد منهما -كأن تكون العلة ظاهرة أو غير قادحة- فلا تسمى عندئذ علة اصطلاحًا.

٣- قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحي:

إن ما ذكرته من تعريف العلة في الفقرة السابقة هو المراد بالعلة في اصطلاح المحدثين، لكن قد يطلقون العلة أحيانًا على أي طعن موجه للحديث وإن لم يكن هذا الطعن خفيًا أو قادحًا:

أ- فمن النوع الأول: التعليل بكذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك؛ حتى لقد سمى الترمذي النسخ علة.

ب- ومن النوع الثاني: التعليل بمخالفة لا تقدح في صحة الحديث: كإرسال ما وصله الثقة؛ وبناء على ذلك قال بعضهم: من الحديث الصحيح ما هو صحيح معلل.

٤- جلالته ودقته ومن يتمكن منه:

معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة الخفية التي لا تظهر إلا للجهابذة في علوم الحديث، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب؛ ولهذا لم يخض غماره إلا القليل من الأئمة: كابن المديني، وأحمد، والبخاري وأبي حاتم والدارقطني.

٥- إلى أيّ إسناد يتطرق التعليل؟

يتطرق التعليل إلى الإسناد الجامع شروط الصحة ظاهرًا؛ لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله؛ إذ أنه مردود لا يعمل به.

٦- بم يستعان على إدراك العلة؟

يستعان على إدراك العلة بأمور، منها:

أ- تفرُّد الراوي.

ب- مخالفة غيره له.

ج- قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم في الفقرتين (أ، ب).

هذه الأمور تنبه العارف بهذا الفن على وهم وقع من راوي الحديث: إما بكشف إرسال في حديث رواه موصولاً، أو وقف في حديث رواه مرفوعًا، أو إدخاله حديثًا في حديث، أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظنه ذلك؛ فيحكم بعدم صحة الحديث.

٧- ما هو الطريق إلى معرفة المعلل؟

الطريق إلى معرفته هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم وإتقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة.

٨- أين تقع العلة؟

أ- تقع في الإسناد -وهو الأكثر- كالتعليل بالوقف والإرسال.

ب- وتقع في المتن -وهو الأقل- مثل حديث نفي قراءة البسملة في الصلاة.

٩- هل العلة في الإسناد تقدح في المتن؟

أ- قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد، وذلك مثل التعليل بالإرسال.

ب- وقد تقدح في الإسناد خاصة، ويكون المتن صحيحًا، مثل: حديث يعلى بن

عبيد، عن الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعًا "البيعان بالخيار" فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في قوله "عمرو بن دينار"؛ إنما هو عبد الله بن دينار، فهذا المتن صحيح، وإن كان في الإسناد علة الغلط؛ لأن كلاً من عمرو وعبد الله بن دينار ثقة. فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وإن كان سياق الإسناد خطأ.

١٠- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب العلل لابن المديني.

ب- علل الحديث لابن أبي حاتم.

ج- العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.

د- العلل الكبير، والعلل الصغير، للترمذي.

هـ- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها.

المخالفة للثقات:

إذا كان سبب الطعن في الراوي مخالفته للثقات -وهو السبب السابع-؛ فينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث: وهي: "المدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمضطرب والمصحف".

١- فإن كانت المخالفة بتغيير سياق الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع فيسمى: "المدرج".

٢- وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير، فيسمى: "المقلوب".

٣- وإن كانت المخالفة بزيادة راو، فيسمى: "المزيد في متصل الأسانيد".

٤- وإن كانت المخالفة بإبدال راو براو أو بحصول التدافع في المتن ولا مرجّح، فيسمى: "المضطرب".

٥- وإن كانت المخالفة بتغيير اللفظ مع بقاء السياق، فيسمى: "المصحف"[١]، وإليك تفصيل البحث فيها على التوالي.

سادسًا: المدرج:

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من: "أدرجت" الشيء في الشيء؛ إذا أدخلته فيه وضمّنْته إياه.

ب- واصطلاحًا: ما غُيِّر سياق إسناده، أو أُدخل في متنه ما ليس منه، بلا فصل.

٢- أقسامه:

المدرج قسمان. مدرج الإسناد، ومدرج المتن.

أ- مدرج الإسناد.

١- **تعريفه:** هو ما غير سياق إسناده.

٢- **من صوره:** أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول كلامًا من قبل نفسه؛ فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك.

٣- مثاله: قصة ثابت بن موسى الزاهد في روايته: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار[٢]" وأصل القصة أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يملي ويقول: "حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ... "وسكت ليكتب المستملي[٣]، فلما نظر

---

(١) انظر النخبة وشرحها (ص٤٨-٤٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه -باب قيام الليل (١/٤٢٢) رقم الحديث (١٣٣٣).

(٣) المستملي هو الذي يبلغ صوت المحدث إذا كثر الطلاب في المجلس.

إلى ثابت قال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار"، وقصد بذلك ثابتًا لزهده وورعه؛ فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به.

ب- مدرج المتن:

١- تعريفه: ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

٢- أقسامه: ثلاثة وهي:

أ- أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو قليل، لكنه أكثر من وقوعه في وسطه.

ب- أن يكون الإدراج في وسط الحديث، وهو أقلّ من الأول.

ج- أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الغالب.

٣- أمثلة له:

أ- مثال لوقوع الإدراج في أول الحديث: وسببه أن الراوي يتول كلامًا يريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل؛ فيتوهم السامع أن لكل حديث: مثل: ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن وشبابة -فرقهما- عن شعبة عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "**أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار**". فقوله: "أسبغوا الوضوء"، مدرج من كلام أبي هريرة كما بين في رواية البخاري عن آدم عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: "أسبغوا الوضوء؛ فإن أبا القاسم ﷺ قال: "**ويل للأعقاب من النار**".

قال الخطيب: "وهم أبو قطن وشبابة في روايتهما له عن شعبة على ما سقناه، وقد رواه الجمُّ الغفير عنه كرواية آدم"[1].

ب- مثال لوقوع الإدراج في وسط الحديث: حديث عائشة في بدء الوحي:

---

(١) تدريب الراوي (١/ ٢٧٠).

"كان النبي ﷺ يتحنّث في غار حراء -وهو التعبد- الليالي ذوات العدد"[1].

فقوله: "وهو التعبد"، مدرج من كلام الزهري.

ج- مثال لوقوع الإدراج في آخر الحديث: حديث أبي هريرة مرفوعًا "للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك"[2].

فقولـه: "والذي نفسي بيده... إلخ" من كلام أبي هريرة؛ لأنه يستحيل أن يصدر ذلك منه ﷺ؛ لأنه لا يمكن أن يتمنى الرق؛ ولأن أمه لم تكن موجودة حتى يبرها.

٣- دواعي الإدراج:

دواعي الإدراج متعددة، أشهرها ما يلي:

أ- بيان حكم شرعي.

ب- استنباط حكم شرعي من الحديث قبل أن يتم الحديث.

ج- شرح لفظ غريب في الحديث.

٤- كيف يدرك الإدراج؟

يدرك الإدراج بأمور منها:

أ- وروده منفصّلاً في رواية أخرى.

ب- التنصيص عليه من بعض الأئمة المطلعين.

ج- إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام.

د- استحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

٥- حكم الإدراج:

الإدراج حرام بإجماع العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، ويستثنى من ذلك

---

(١) البخاري: باب بدء الوحي.

(٢) البخاري في العتق.

ما كان لتفسير غريب، فإنه غير ممنوع؛ ولذلك فعله الزهري وغيره من الأئمة.

٦- أشهر المصنفات فيه:

أ- الفصل للوصل المدرج في النقل" للخطيب البغدادي.

ب- "تقريب المنهج بترتيب المدرج" لابن حجر، وهو تلخيص لكتاب الخطيب وزيادة عليه.

سابعًا: المقلوب:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم مفعول من "القلب"، وهو تحويل الشيء عن وجهه[1].

ب- واصطلاحًا: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه.

٢- أقسامه:

ينقسم المقلوب إلى قسمين رئيسيين، هما:

مقلوب السند، ومقلوب المتن.

أ- مقلوب السند: وهو ما وقع الإبدال في سنده، وله صورتان:

١- أن يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه: كحديث مرويٍّ عن "كعب بن مرة"؛ فيرويه الراوي عن "مرة بن كعب".

٢- أن يبدل الراوي شخصًا بآخر بقصد الإغراب: كحديث مشهور عن "سالم"؛ فيجعله الراوي عن "نافع".

وممن كان يفعل ذلك من الرواة "حماد بن عمرو النصيبي"، وهذا مثاله: حديث رواه حماد النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: "**إذا**

---

(١) انظر القاموس (١/ ١٢٣).

لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام". فهذا حديث مقلوب، قلبه حماد، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة؛ هكذا أخرجه مسلم في صحيحه.

وهذا النوع من القلب هو الذي يطلق على راويه أنه "يسرق الحديث".

ب- مقلوب المتن: وهو ما وقع الإبدال في متنه، وله صورتان أيضًا:

١- أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث.

ومثاله: حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله؛ ففيه: "... **ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله**". فهذا مما انقلب على بعض الرواة وإنما هو: **"حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"**[(١)].

٢- أن يجعل الراوي متن هذا الحديث على إسنادٍ آخر، ويجعل إسناده لمتنٍ آخر، وذلك بقصد الامتحان وغيره. مثاله: ما فعله أهل بغداد مع الإمام البخاري، إذ قلبوا له مائة حديث، وسألوه عنها امتحانًا لحفظه؛ فردها على ما كانت عليه قبل القلب، و لم يخطئ في واحد منها[(٢)].

٣- الأسباب الحاملة على القلب:

تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هي:

أ- قصد الإغراب ليرغب الناس في رواية حديثه والأخذ عنه.

ب- قصد الامتحان والتأكد من حفظ المحدث وتمام ضبطه.

---

(١) البخاري في الجماعة، ومسلم في الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة (١٢٠/٧) من شرح النووي على مسلم، ومالك في الموطأ، كتاب الشعر، باب ما جاء في المتحابين في الله، (٩٥٢/٢).

(٢) انظر تفاصيل القصة في تاريخ بغداد (٢٠/٢).

ج- الوقوع في الخطأ والغلط من غير قصد.

٤- حكم القلب:

أ- إن كان القلب بقصد الإغراب فلا شك في أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييرًا للحديث، وهذا من عمل الوضّاعين.

ب- وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائز، للتثبت من حفظ المحدّث وأهليته، وهذا بشرط أن يبين الصحيح قبل انفضاض المجلس.

ج- وإن كان عن خطأ وسهو، فلا شك أن فاعله معذور في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه؛ فإنه يخل بضبطه، ويجعله ضعيفًا.

أما الحديث المقلوب فهو من أنواع الضعيف المردود كما هو معلوم.

د- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب" للخطيب البغدادي، والظاهر من اسم الكتاب أنه خاص بقسم المقلوب الواقع في السند فقط.

ثامنًا: المزيد في متصل الأسانيد:

١- تعريفه:

أ- لغة: المزيد اسم مفعول من "الزيادة"، والمتصل ضد المنقطع، والأسانيد جمع إسناد.

ب- واصطلاحًا: زيادة راو في أثناء سند ظاهرُهُ الاتصال.

٢- مثاله:

ما روى ابن المبارك قال: حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد، حدثني بُسْر بن عبيد الله، قال سمعت أبا إدريس قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **"لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها"**[1].

(١) رواه مسلم: كتاب الجنائز (٣٨/٧) والترمذي (٣٦٧/٣) كلاهما بزيادة أبي إدريس وحذفها.

٣- الزيادة في هذا المثال:

الزيادة في هذا المثال في موضعين: الموضع الأول في لفظ "سفيان" والموضع الثاني في لفظ "أبا إدريس"، وسبب الزيادة في الموضعين هو الوهم.

أ- أما زيادة "سفيان" فوهْم ممن دون ابن المبارك؛ لأن عددًا من الثقات رووْا الحديث عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد، ومنهم من صرّح فيه بالإخبار.

ب- وأما زيادة "أبا إدريس" فوهم من ابن المبارك؛ لأن عددًا من الثقات رووْا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرح بسماع بسر من واثلة.

٤- شروط رد الزيادة:

يشترط لردّ الزيادة واعتبارها وهْمًا ممن زادها شرطان، هُمَا:

أ- أن يكون من لم يزدها أتقن ممن زادها.

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

فإن اختلّ الشرطان أو واحد منهما ترجّحت الزيادة وقُبلت، واعتُبر الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعًا، لكن انقطاعه خفيٌّ، وهو الذي يسمى: "المرسل الخفيُّ".

٥- الاعتراضات الواردة على ادعاء وقوع الزيادة:

يُعترض على ادعاء وقوع الزيادة باعتراضيْن، هما:

أ- إن كان الإسناد الخالي عن الزيادة بحرف "عن" في موضع الزيادة، فينبغي أن يجعل منقطعًا.

ب- وإن كان مصرحًا فيه بالسماع، احتمل أن يكون سمعه من رجل عنه أولاً، ثم سمعه منه مباشرة، ويمكن أن يجاب عن ذلك بما يلي:

أ- أما الاعتراض الأول فهو كما قال المعترض.

ب- وأما الاعتراض الثاني، فالاحتمال المذكور فيه ممكنٌ، لكن العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وهْمٌ، إلا مع قرينة تدل على ذلك.

٦- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" للخطيب البغدادي.

تاسعًا: المضطرب:

١- تعريفه:

أ- لغة: هو اسم فاعل من "الاضطراب": وهو اختلال الأمر وفساد نظامه، وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته وضرب بعضه بعضًا.

ب- واصطلاحًا: ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة.

٢- شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي يُروى على أشكال متعارضة متدافعة؛ بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبدًا، وتكون جميع تلك الروايات متساوية في القوة من جميع الوجوه؛ بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح.

٣- شروط تحقق الاضطراب:

يتبين من النظر في تعريف المضطرب وشرحه أنه لا يسمى الحديث مضطربًا، إلا إذا تحقق فيه شرطان وهما:

أ- اختلاف روايات الحديث؛ بحيث لا يمكن الجمع بينها.

ب- تساوي الروايات في القوة؛ بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

أما إذا ترجّحتْ إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمع بينها

بشكل مقبول؛ فإن صفة الاضطراب تزول عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حالة إمكان الجمع بينها.

٤- أقسامه:

ينقسم المضطرب بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: مضطرب السند، ومضطرب المتن، ووقوع الاضطراب في السند أكثر.

أ- مضطرب السند: ومثاله: حديث أبي بكر ﷺ أنه قال: يا رسول الله أراك شبت، قال: "**شيبتْني هودٌ وأخواتها**"[1].

قال الدارقطني: "هذا مضطرب؛ فإنه لم يرو إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذّر.

ب- مضطرب المتن: ومثاله: ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس -رضي الله عنها- قالت: "سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: "**إن في المال لحقًّا سوى الزكاة**". ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: "**ليس في المال حق سوى الزكاة**". قال العراقي: "فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل".

٥- ممن يقع الاضطراب؟

أ- قد يقع الاضطراب من راو واحد؛ بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة.

---

(١) رواه الترمذي: كتاب التفسير: تفسير سورة الواقعة (١٨٤/٩) مع شرح التحفة. لكن رواه بلفظ "شيّبتني هود والواقعة والمرسلات... الحديث" وقال عنه "حسن غريب.

ب- وقد يقع الاضطراب من جماعة؛ بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين.

٦- سبب ضعف المضطرب:

وسبب ضعف المضطرب؛ أن الاضطراب يشعر بعدم ضبط رواته.

٧- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المقترب في بيان المضطرب"، للحافظ ابن حجر.

عاشرًا: المصحف:

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "التصحيف": وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه "الصحفي": وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة[1]؛ فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها.

ب- واصطلاحًا: تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات، لفظًا أو معنىً.

٢- أهميته ودقته:

هو فن جليل دقيق، وتكمن أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وإنما ينهض بأعباء هذه المهمة الحُذّاق من الحفاظ كالدارقطني.

٣- تقسيماته:

قسم العلماء المصحّف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، وإليك هذه التقسيمات:

أ- باعتبار موقعه: ينقسم المصحف باعتبار موقعه إلى قسمين، هما:

١- تصحيف في الإسناد: ومثاله: حديث شعبة عن "العوام بن مزاحم"، صحفه

---

(١) القاموس (٣/١٦٦).

ابن معين فقال: عن "العوام بن مزاحم".

٢- تصحيف في المتن: ومثاله حديث زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ "احتجر في المسجد..." صحفه ابن لهيعة فقال: "احتجم في المسجد...".

ب- باعتبار منشئه: وينقسم باعتبار منشئه إلى قسمين أيضًا، وهما:

١- تصحيف بَصَر: (وهو الأكثر) أي يشتبه الخط على بصر القارئ؛ إما لرداءة الخط أو عدم نَقْطه.

ومثاله: "**من صام رمضان وأتبعه ستًّا من شوال**..."، صحفه أبو بكر الصولي فقال: "من صام رمضان وأتبعه شيئًا من شوال..." فصحف "ستًّا" إلى "شيئًا".

٢- تصحيف السمع: أي: تصحيفٌ منشأُهُ رداءة السمع، أو بُعْد السامع أو نحو ذلك: فتشتبه عليه بعض الكلمات؛ لكونها على وزن صرفي واحد.

ومثاله: حديث مروي عن "عاصم الأحول" صحفه بعضهم؛ فقال: عن " واصل الأحدب".

ج- باعتبار لفظه أو معناه: وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين، وهما:

١- تصحيف في اللفظ: "وهو الأكثر"، وذلك كالأمثلة السابقة.

٢- تصحيف في المعنى: أي أن يبقي الراوي المصحف اللفظ على حاله، لكن يفسّره تفسيرًا يدل على أنه فهم معناه فهمًا غير مراد.

ومثاله: قول أبي موسى العنـــزي: "نحن قوم لنا شرف، نحن من عنـــزة؛ صلى علينا رسول الله ﷺ" يريد بذلك حديث: "أن النبي ﷺ صلى إلى عنـــزة"، فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم؛ وإنما العنـــزة هنا الحربة تنصب بين يدي المصلي.

٤- تقسيم الحافظ ابن حجر:

هذا وقد قسم الحافظ ابن حجر التصحيف تقسيمًا آخر، فجعله قسمين، وهما:

أ- المصحّف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى نقط الحروف، مع بقاء صورة الخط.

ب- المحرف: وهو ما كان التغيير فيه بالنسبة إلى شكل الحروف، مع بقاء صورة الخط.

٥- هل يقدح التصحيف بالراوي؟

أ- إذا صدر من الراوي نادرًا، فإنه لا يقدح في ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ في التصحيف القليل أحدٌ.

ب- وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح في ضبطه، ويدل على خفته، وأنه ليس من أهل هذا الشأن.

٦- السبب في وقوع الراوي في التصحيف الكثير:

غالبًا ما يكون السبب في وقوع الراوي في التصحيف هو أخذ الحديث من بطون الكتب والصحف، وعدم تلقيه عن الشيوخ والمدرسين؛ ولذلك حذر الأئمة من أخذ الحديث عمن هذا شأنهم، وقالوا: "لا يؤخذ الحديث من صحفي": أي لا يؤخذ عمن أخذه من الصحف.

٧- أشهر المصنفات فيه:

أ- التصحيف، للدارقطني.

ب- إصلاح خطأ المحدثين، للخطابي.

ج- تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري.

حادي عشر: الشاذ والمحفوظ:

١- تعريف الشاذ:

أ- لغة: اسم فاعل من "شذ" بمعنى "انفرد"؛ فالشاذّ معناه "المنفرد عن الجمهور".

ب- واصطلاحًا: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.

٢- شرح التعريف:

المقبول هو: العدل الذي تم ضبطه، أو العدل الذي خف ضبطه، ومن هو أولى منه: أي أرجح منه؛ لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو غير ذلك من وجوه الترجيحات.

هذا، وقد اختلف العلماء في تعريفه على أقوال متعددة، لكن هذا التعريف هو الذي اختاره الحافظ ابن حجر؛ وقال: إنه المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح[1].

٣- أين يقع الشذوذ؟:

يقع الشذوذ في السند، كما يقع في المتن أيضًا.

أ- مثال الشذوذ في السند:

" ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه، من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة، عن ابن عباس: "أن رجلاً توفي على عهد رسول الله ﷺ و لم يدع وارثًا، إلاّ مولىً هو أعتقه" وتابع ابن عيينة -على وصله- ابن جريج وغيره، وخالفهم حماد بن زيد؛ فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة، و لم يذكر ابن عباس.

ولذا قال أبو حاتم: "المحفوظ حديث ابن عيينة"؛ فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط، ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عددًا منه.

ب- مثال الشذوذ في المتن:

ما رواه أبو داود والترمذي من حديث عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا: "إذا صلى أحدكم الفجر، فليضطجع عن يمينه". قال البيهقي خالف عبد الواحد العدد الكثير في هذا؛ فإن الناس إنما روَوْه من فِعْل النبي ﷺ، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات أصحاب

(١) انظر النخبة وشرحها (ص٣٧).

الأعمش بهذا اللفظ.

٤- المحفوظ:

هذا، ويقابل الشاذّ "المحفوظ" وهو:

ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة.

ومثاله: المثالان المذكوران في نوع الشاذّ.

٥- حكم الشاذ والمحفوظ:

الشاذ حديثٌ مردودٌ، أما المحفوظ فهو حديث مقبول.

ثاني عشر: الجهالة بالراوي[1]:

١- تعريفها:

أ- لغة: مصدر "جهل ضد "علم"، والجهالة بالراوي تعني: عدم معرفته.

ب- واصطلاحًا: عدم معرفة عين الراوي أو حاله.

٢- أسبابها:

وأسباب الجهالة بالراوي ثلاثة، وهي:

أ- كثرة نعوت الراوي؛ من اسم أو كنية أو لقب أو صفة أو حرفة أو نسب، فيشتهر بشيء منها، فيذكر بغير ما اشتهر به لغرض من الأغراض، فيظن أنه راوٍ آخر، فيحصل الجهل بحاله.

ب- قلة روايته: فلا يكثر الأخذ عنه -بسبب قلة روايته- فربما لم يرو عنه إلا واحد.

ج- عدم التصريح باسمه: لأجل الاختصار ونحوه، ويسمى الراوي غير المصرح باسمه "المبهم".

---

(١) وهي السبب الثامن من أسباب الطعن في الراوي

٣- أمثلة:

أ- مثال كثرة نعوت الراوي: "محمد بن السائب بن بشر الكلبي" نَسَبَهُ بعضُهم إلى جده فقال: "محمد بن بشر"، وسماه بعضهم: "حماد بن السائب"، وكناه بعضهم: "أبا النضر"، وبعضهم: "أبا سعيد"، وبعضهم: "أبا هشام"؛ فصار يُظن أنه جماعة، وهو واحد.

ب- مثال قلة رواية الراوي وقلة من روى عنه: "أبو العشراء الدارمي"، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

ج- مثال عدم التصريح باسمه: قول الراوي: أخبرني فلان أو شيخ أو رجل، أو نحو ذلك.

٤- تعريف المجهول:

هو من لم تُعرف عينه أو صفته.

ومعنى ذلك: هو الراوي الذي لم تعرف ذاته أو شخصيته، أو عرفت شخصيته ولكن لم يُعرف عن صفته -أي: عدالته وضبطه- شيء.

٥- أنواع المجهول:

يمكن أن يقال: إن أنواع المجهول ثلاثة، وهي:

أ- مجهول العين:

١- تعريفه: هو من ذكر اسمه ولكن لم يرو عنه إلا راو واحد.

٢- حكم روايته: عدم القبول، إلا إذا وُثّق.

٣- كيف يوثق؟ يوثق بأحد أمرين.

أ- إما أن يوثقه غير من روى عنه.

ب- وإما أن يوثقه من روى عنه، بشرط أن يكون من أهل الجرح والتعديل.

٤- هل لحديثه اسم خاص؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ب- مجهول الحال (ويسمى المستور):

١- تعريفه: هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يوثق.

٢- حكم روايته: الرد، على الصحيح الذي قاله الجمهور.

٣- هل لحديثه اسم خاصٌّ؟ ليس لحديثه اسم خاص، وإنما حديثه من نوع الضعيف.

ج- المبهم: ويمكن أن نعتبر المبهم من أنواع المجهول، وإن كان علماء الحديث قد أطلقوا عليه اسمًا خاصًّا؛ لكن حقيقته تشبه حقيقة المجهول.

١- تعريفه: هو من لم يصرح باسمه في الحديث.

٢- حكم روايته: عدم القبول، حتى يصرح الراوي عنه باسمه، أو يعرف اسمه بوروده من طريق آخر مصرحٍ فيه باسمه.

وسبب رد روايته جهالة عينه؛ لأن من أُبهم اسمه جهلت عينه وجهلت عدالته -من باب أولى- فلا تقبل روايته.

٣- لو أبهم بلفظ التعديل، فهل تقبل روايته؟ وذلك مثل أن يقول الراوي عنه: "أخبرني الثقة".

والجواب: أنه لا تقبل روايته أيضًا على الأصح؛ لأنه قد يكون ثقة عنده، غير ثقة عند غيره.

٤- هل لحديثه اسم خاص؟ نعم لحديثه اسم خاصٌّ هو "المبهم" والحديث المبهم: هو الحديث الذي فيه راو لم يصرح باسمه، قال البيقوني في منظومته: "ومبهمٌ ما فيه راوٍ لم يسم".

٦- أشهر المصنفات في أسباب الجهالة:

- كثرة نعوت الراوي: صنف فيها الخطيب كتاب: "موضح أوهام الجمع والتفريق".

ب- قلة رواية الراوي: صنف فيها كتب سميت "كتب الوحدان": أي الكتب المشتملة على من لم يرو عنه إلا واحد، ومن هذه الكتب "الوحدان" للإمام مسلم.

ج- عدم التصريح باسم الراوي: وصنف فيه كتب "المبهمات": مثل كتاب "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة" للخطيب البغدادي، وكتاب "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لولي الدين العراقي.

ثالث عشر: البدعة[1]:

١- تعريفها:

أ- لغة: هي مصدر من "بدع" بمعنى "أنشأ": كابتدع، كما في القاموس.

ب- واصطلاحًا: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استُحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال.

٢- أنواعها:

البدعة نوعان.

أ- بدعة مكفرة: أي يكفر صاحبها بسببها: كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، والمعتمد: أن الذي تُردّ روايته من أنكر أمرًا متواترًا من الشرع، معلومًا من الدين بالضرورة، أو من اعتقد عكسه[2].

ب- بدعة مفسّقة: أي يفسق صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً.

٣- حكم رواية المبتدع:

أ- إن كانت بدعته مكفِّرة، تُردّ روايته.

ب- وإن كانت بدعته مفسقة، فالصحيح الذي عليه الجمهور أن روايته تُقبل بشرطين:

---

(١) وهي السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي.

(٢) انظر النخبة وشرحها (ص٥٢).

١- ألا يكون داعية إلى بدعته.

٢- وألا يروي ما يروّج بدعته.

٤- هل لحديث المبتدع اسم خاص؟

ليس لحديث المبتدع اسم خاص به؛ وإنما حديثه من نوع المردود كما عرفْت، ولا يقبل إلا بالشروط التي ذكرت آنفًا.

رابع عشر: سوء الحفظ[1]:

١- تعريف سيّئ الحفظ:

هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

٢- أنواعه:

سيئ الحفظ نوعان.

أ- إما أن ينشأ سوء الحفظ معه من أول حياته ويلازمه في جميع حالاته؛ ويسمى حبره الشاذ على رأي بعض أهل الحديث.

ب- وإما أن يكون سوء الحفظ طارئًا عليه: أما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه؛ فهذا يسمى "المختلط".

٣- حكم روايته:

أ- أما الأول: وهو من نشأ على سوء الحفظ، فروايته مردودة.

ب- وأما الثاني: أي المختلط، فالحكم في روايته التفصيل الآتي:

١- ما حدث به قبل الاختلاط، وتميز ذلك؛ فمقبول.

٢- وما حدث به بعد الاختلاط؛ فمردود.

٣- وما لم يتميز أنه حدث به قبل الاختلاط أو بعده؛ توقف فيه حتى يتميز.

---

(١) وهو السبب العاشر من أسباب الطعن في الراوي، وهو آخرها.

الفصل الرابع
الخبر المشترك بين المقبول والمردود

الأهداف التعليمية للفصل الرابع:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

١- تعرف الحديث القدسي وتفرق بينه وبين القرآن الكريم، مع ذكر أشهر المصنفات فيه.

٢- تذكر تعريف المرفوع وأنواعه وأمثلته.

٣- تحدد الفروع التي تتعلق بالمرفوع حكمًا، وتبين حكم الاحتجاج بالموقوف.

٤- تبين معنى المقطوع وتذكر أمثلته وحكم الاحتجاج به.

٥- تشرح موضوع زيادات الثقات، وتوضح حكم الزيادة في المتن، وتذكر أمثلتها، وحكم الزيادة في الإسناد.

٦- تكتب مذكرات مختصرة عن كل من: الاعتبار والمتابع والشاهد، وتبين الأحكام والأمثلة المتصلة بكل منها.

الفصل الرابع: الخبر المشترك بين المقبول والمردود

المبحث الأول: تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه:

الحديث القدسي:

أ- تعريفه لغة واصطلاحاً.

ب- الفرق بينه وبين القرآن.

ج- عدد الأحاديث القدسية.

المرفوع:

أ- تعريفه. ب- أنواعه.

الموقوف:

أ- تعريفه. ب- أمثلته.

ج- استعمال آخر له.

المقطوع:

أ- تعريفه لغة واصطلاحاً.

ب- شرح التعريف.

ج- حكم الاحتجاج به.

المبحث الثاني: أنواع أخرى مشترك بين المقبول والمردود:

١- المسند.

٢- المتصل.

٣- زيادات الثقات.

- أشهر من اعتنى بها.
- مكان وقوعها.
- حكم الزيادات في المتن.
- أمثلة للزيادات في المتن.
- حكم الزيادة في الإسناد.

٤- الاعتبار والمتابع والشاهد:

- التعريفات اللغوية والاصطلاحية.
- الاعتبار ليس قسيماً للتابع والشاهد
- اصطلاح آخر للتابع والشاهد.

الفصل الرابع

الخبر المشترك بين المقبول والمردود

المبحث الأول: تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه

ينقسم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه إلى أربعة أقسام، هي:

(الحديث القدسي –المرفوع– الموقوف– المقطوع).

وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلاً:

أولاً: الحديث القدسي:

١– تعريفه:

أ– القدسي لغة: نسبة إلى "القدس": أي الطهر؛ كما في القاموس[1]: أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

ب– واصطلاحًا: هو ما نقل إلينا عن النبي ﷺ، مع إسناده إلى ربه ﷻ.

٢– الفرق بينه وبين القرآن:

هناك فروق كثيرة، أشهرها ما يلي:

أ– أن القرآن لفظه ومعناه من الله تعالى، والحديث القدسي معناه من الله ولفظه من عند النبي ﷺ.

ب– أن القرآن يُتعبّد بتلاوته، والحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته.

ج– أن القرآن يشترط في ثبوته التواتر، والحديث القدسي لا يُشترط في ثبوته التواتر.

٣– عدد الأحاديث القدسية:

والأحاديث القدسية ليست بكثيرة بالنسبة لعدد الأحاديث النبوية؛ وعددها

---

(١) (١/٢٤٨).

يزيد على المائتي حديث.

٤- مثاله:

ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر ﷺ عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: "**يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا...**"[1].

٥- صيغ روايته:

لراوي الحديث القدسي صيغتان يروي الحديث بأيهما شاء، وهما:

أ- قال رسول الله ﷺ، فيما يرويه عن ربه ﷻ.

ب- قال الله تعالى، فيما رواه عنه رسوله ﷺ.

٦- أشهر المصنفات فيه:

الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية، لعبد الرءوف المناوي جمع فيه (٢٧٢) حديثًا.

ثانيًا: المرفوع

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من فعل "رفع"، ضد "وضع"؛ كأنه سمي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ.

ب- واصطلاحًا: ما أُضيف إلى النبي ﷺ: من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة.

٢- شرح التعريف:

أي: هو ما نُسب أو ما أُسند إلى النبي ﷺ، سواء كان هذا المضاف قولاً

---

(١) مسلم بشرح النووي (١٦/١٣١) وما بعدها.

للنبي ﷺ، أو فعلاً، أو تقريرًا، أو صفة، وسواء كان المضيف هو الصحابي أو من دونه، متصلاً كان الإسناد أو منقطعًا؛ فيدخل في المرفوع: الموصول، والمرسل، والمتصل، والمنقطع، هذا هو المشهور في حقيقته، وهناك أقوال أخرى في حقيقته وتعريفه.

٣- أنواعه:

يتبين من التعريف أن أنواع المرفوع أربعة، وهي:

أ- المرفوع القولي.

ب- المرفوع الفعلي.

ج- المرفوع التقريري.

د- المرفوع الوصفي.

٤- أمثلة:

أ- مثال المرفوع القولي: أن يقول الصحابي أو غيره: "قال رسول الله ﷺ كذا...".

ب- مثال المرفوع الفعلي: أن يقول الصحابي أو غيره: "فعل رسول الله ﷺ كذا...".

ج- مثال المرفوع التقريري: أن يقول الصحابي أو غيره: "فُعل بحضرة النبي ﷺ كذا"، ولا يُروى إنكاره لذلك الفعل.

د- مثال المرفوع الوصفي: أن يقول الصحابي أو غيره: "كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقًا".

ثالثًا: الموقوف:

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "الوقف": كأن الراوي وقف بالحديث عند الصحابي،

و لم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد.

ب- واصطلاحًا: ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

٢- شرح التعريف:

أي هو ما نُسب أو أسند إلى صحابي، أو جَمْع من الصحابة: سواء كان هذا المنسوب إليهم قولاً أو فعلاً أو تقريرًا، وسواء كان السند إليهم متصلاً أو منقطعًا.

٣- أمثلة:

أ- مثال الموقوف القولي: قول الراوي: قال علي بن أبي طالب ﷺ: "حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذّب الله ورسوله؟"[١].

ب- مثال الموقوف الفعلي: قول البخاري: "وأمّ ابن عباس، وهو متيمم"[٢].

ج- مثال الموقوف التقريري: كقول بعض التابعين مثلاً: "فعلْت كذا أمام أحد الصحابة، و لم ينكر عليّ".

٤- استعمال آخر له:

يُستعمل اسم الموقوف فيما جاء عن غير الصحابة، لكن مقيدًا فيقال مثلاً: "هذا حديث وقفه فلان على الزهري، أو على عطاء[٣]، ونحو ذلك.

٥- اصطلاح فقهاء خراسان:

يسمّي فقهاء خراسان:

أ- المرفوع: خبرًا.

---

(١) البخاري.

(٢) البخاري: كتاب التيمم (١/٨٢).

(٣) الزهري وعطاء كلاهما من التابعين.

ب- والموقوف: أثرًا.

أما المحدّثون فيسمون كل ذلك "أثرًا"؛ لأنه مأخوذ من "أثرت الشيء": أي رويْته.

٦- فروع تتعلق بالمرفوع حكمًا:

هناك صور من الموقوف في ألفاظها وشكلها، لكن المدقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع؛ لذا أطلق عليها العلماء اسم "المرفوع حكمًا": أي أنها من الموقوف لفظًا المرفوع حكمًا.

ومن هذه الصور:

أ- أن يقول الصحابي -الذي لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب- قولاً لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب مثل:

١- الإخبار عن الأمور الماضية: كبدء الخلق.

٢- أو الإخبار عن الأمور الآتية: كالملاحم والفتن، وأحوال يوم القيامة.

٣- أو الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص: كقوله من فعل كذا فله أجر كذا.

ب- أو يفعل الصحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه: كصلاة علي ﷺ صلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

ج- أو يخبر الصحابي أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأسًا بكذا.

١- فإن أضافه إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه مرفوع: كقول جابر: "كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ"[1].

٢- وإن لم يضفه إلى زمنه فهو موقوف عند الجمهور: كقول جابر: "كنا إذا

---

(١) البخاري ومسلم.

صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا"[1].

د- أو يقول الصحابي: "أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا": مثل قول بعض الصحابة: "أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة"[2]، وكقول أم عطية: "نهينا عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علينا"،[3] وكقول أبي قلابة عن أنس: "من السنة إذا تزوج البكر على الثيب، أقام عندها سبعًا"[4].

هـ- أو يقول الراوي في الحديث -عند ذكر الصحابي- بعض هذه الكلمات الأربع وهي: "يرفعه. أو ينميه، أو يبلغ به أو روايةً": كحديث الأعرج عن أبي هريرة روايةً: "تقاتلون قومًا صغار الأعين"[6].

و- أو يفسر الصحابي تفسيرًا له تعلق بسبب نزول آية: كقول جابر: "كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها، جاء الولد أحول، فأنزل الله تعالى: ﴿**نساؤكم حرثٌ لكم...**﴾الآية [البقرة: ٢٢٣] [5].

٧- هل يحتج بالموقوف؟

الموقوف -كما عرفت- قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا، لكن حتى ولو ثبتت صحته فهل يحتج به؟ والجواب عن ذلك: أن الأصل في الموقوف عدم الاحتجاج به؛ لأنه أقوال وأفعال صحابة، لكنها إن ثبتت، فإنها تقوي بعض الأحاديث الضعيفة كما مر في المرسل؛ لأن حال الصحابة كان هو العمل بالسنة،

---

(١) البخاري.

(٢) البخاري ومسلم.

(٣) البخاري ومسلم.

(٤) البخاري ومسلم.

(٦) رواه البخاري.

(٥) رواه مسلم.

وهذا إذا لم يكن له حكم المرفوع؛ أما إذا كان من الذي له حكم المرفوع، فهو حجة كالمرفوع.

رابعًا: المقطوع:

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "قطع" ضد "وصل".

ب- واصطلاحًا: ما أضيف إلى التابعي[١] أو من دونه من قول أو فعل.

٢- شرح التعريف:

أي هو ما نسب أو أسند إلى التابعي أو تابع التابعي، فمن دونه: من قول أو فعل. والمقطوع غير المنقطع؛ لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد: أي أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه -وقد يكون السند متصلاً إلى ذلك التابعي- على حين أن المنقطع يعني: أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن.

٣- أمثلة:

أ- مثال المقطوع القولي: قول الحسن البصري في الصلاة خلف المبتدع: "صل وعليه بدعته"[٢].

ب- مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد بن المنتشر: "كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله، ويقبل على صلاته ويخليهم ودنياهم"[٣].

٤- حكم الاحتجاج به:

المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية، أي ولو صحت نسبته

---

(١) التابعي. هو من لقي الصحابي مسلمًا ومات على الإسلام، وقد مر.

(٢) البخاري (١/١٥٧).

(٣) حلية الأولياء (٢/٩٦).

لقائله؛ لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه: كقول بعض الرواة: -عند ذكر التابعي- "يرفعه" مثلاً، فيعتبر عندئذ له حكم المرفوع المرسل.

٥- إطلاقه على المنقطع:

أطلق بعض المحدثين كالشافعي والطبراني لفظ "المقطوع"، وأرادوا به "المنقطع": أي الذي لم يتصل إسناده، وهو اصطلاح غير مشهور.

وقد يعتذر للشافعي بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أما الطبراني فإطلاقه ذلك يعتبر تجوُّزًا عن الاصطلاح.

٦- من مظنات الموقوف والمقطوع:

أ- مصنف ابن أبي شيبة.

ب- مصنف عبد الرزاق.

ج- تفاسير ابن جرير، وابن أبي حاتم وابن المنذر.

المبحث الثاني

أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والمردود

أولاً: المسند:

١- تعريفه:

أ- اسم مفعول من "أسند": بمعنى أضاف، أو نسب.

ب- اصطلاحًا: ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النبي ﷺ[١].

٢- مثاله:

ما أخرجه البخاري قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: إن رسول الله ﷺ قال: "**إذا شرب الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبعًا**"[٢].

فهذا حديث اتصل سنده من أوله إلى منتهاه، وهو مرفوع إلى النبي ﷺ.

ثانيًا: المتصل

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم فاعل من "اتصل"، ضد "انقطع"، ويسمى هذا النوع بـ"الموصول" أيضًا.

ب- اصطلاحًا: ما اتصل سنده، مرفوعًا كان أو موقوفًا.

٢- مثاله:

أ- مثال المتصل المرفوع: "مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا...".

ب- مثال المتصل الموقوف: "مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال كذا...".

---

(١) هذا التعريف هو الذي قطع به الحاكم، وجزم به ابن حجر في النخبة وهناك تعريفات أخرى للمسند.

(٢) البخاري (١/٤٧).

٣- هل يسمى قول التابعي متصلا؟

قال العراقي: "وأما أقوال التابعين -إذا اتصلت الأسانيد إليهم- فلا يسمونها متصلة في حالة الإطلاق؛ أما مع التقييد فجائز، وواقع في كلامهم: كقولهم: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري أو إلى مالك ونحو ذلك، قيل: والنكتة في ذلك أنها تسمى "مقاطيع"؛ فإطلاق المتصل عليها كالوصف لشيء واحد بمتضادين لغة".

ثالثًا: زيادات الثقات

١- المراد بزيادات الثقات:

الزيادات جمع زيادة، والثقات جمع ثقة، والثقة هو العدل الضابط، والمراد بزيادة الثقة ما نراه زائدًا من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديثٍ ما عن ما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

٢- أشهر من اعتنى بها:

هذه الزيادات من بعض الثقات في بعض الأحاديث لفتت أنظار العلماء فتتبعوها، واعتنوا بجمعها ومعرفتها، وممن اشتهر بذلك الأئمة:

أ- أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري.

ب- أبو نعيم الجرجاني.

ج - أبو الوليد حسان بن محمد القرشي.

٣- مكان وقوعها:

أ- في المتن: بزيادة كلمة أو جملة.

ب- في الإسناد برفع موقوف، أو وصل مرسل.

٤- حكم الزيادة في المتن:

أما الزيادة في المتن فقد اختلف العلماء في حكمها على أقوال:

أ- فمنهم من قبلها مطلقًا.

ب- ومنهم من ردها مطلقًا.

ج- ومنهم من رد الزيادة من راوي الحديث الذي رواه أولاً بغير زيادة، وقبلها من غيره[١].

وقد قسم ابن الصلاح الزيادة بحسب قبولها وردها إلى ثلاثة أقسام، وهو تقسيم حسن، وافقه عليه النووي وغيره، وهذا التقسيم هو:

أ- زيادة ليس فيها منافاةٌ لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها القبول؛ لأنها كحديث تفرد برواية جملته ثقة من الثقات.

ب- زيادة منافية لما رواه الثقات أو الأوثق، فهذه حكمها الرد، كما سبق في الشاذ.

ج- زيادة فيها نوع منافاة لما رواه الثقات أو الأوثق، وتنحصر هذه المنافاة في أمرين:

١- تقييد المطلق.

٢- تخصيص العام.

وهذا القسم سكت عن حكمه ابن الصلاح، وقال عنه النووي: "والصحيح قبول هذا الأخير"[٢].

٥- أمثلة للزيادة في المتن:

أ- مثال للزيادة التي ليس فيها منافاة: ما رواه مسلم[٣] من طريق علي بن مسهر عن

---

(١) انظر علوم الحديث (ص٧٧) والكفاية (ص٤٢٤) وما بعدها.

(٢) انظر التقريب مع التدريب (٢٤٧/١). هذا ومذهب الشافعي ومالك قبول هذا النوع من الزيادة ومذهب الحنفية رده.

(٣) انظر روايات الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي (١٨٢/٣) وما بعدها.

الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة ﷺ -من زيادة كلمة "فليرقه"- في حديث ولوغ الكلب، ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، وإنما رووه هكذا: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات"، فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به على بن مسهر، وهو ثقة، فتقبل تلك الزيادة.

ب- مثال للزيادة المنافية:

زيادة: "يوم عرفة" في حديث: "يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب". فإن الحديث من جميع طرقه بدونها، وإنما جاء بها موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر، والحديث أخرجه الترمذي وأبو داود وغيرهما.

ج- مثال للزيادة التي فيها نوع منافاة: ما رواه مسلم من طريق أبي مالك الأشجعي عن ربعي عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: "... **وجُعلت لنا الأرض كلها مسجدًا وجعلت تربتها لنا طهورًا**". فقد تفرد أبو مالك الأشجعي بزيادة "تربتها" ولم يذكرها غيره من الرواة، وإنما رووا الحديث هكذا: "**وجعلت لنا الأرض مسجدًا وطهورًا**"[1].

٦- حكم الزيادة في الإسناد:

أما الزيادة في الإسناد، فتنصبّ هنا على مسألتين رئيسيتين يكثر وقوعهما: وهما تعارض الوصل مع الإرسال، وتعارض الرفع مع الوقف، أما باقي صور الزيادة في الإسناد؛ فقد أفرد العلماء لها أبحاثًا خاصة: مثل "المزيد في متصل الأسانيد".

هذا، وقد اختلف العلماء في قبول الزيادة وردها على أربعة أقوال وهي:

---

(١) المصدر السابق (٤/٥) وما بعدها.

أ- الحكم لمن وصله أو رفعه (أي قبول الزيادة)، وهو قول جمهور الفقهاء والأصوليين[1].

ب- الحكم لمن أرسله أو وقفه (أي رد الزيادة)، وهو قول أكثر أصحاب الحديث.

ج- الحكم للأكثر، وهو قول بعض أصحاب الحديث.

د- الحكم للأحفظ، وهو قول بعض أصحاب الحديث.

ومثاله: حديث **"لا نكاح إلا بولي"** فقد رواه يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وابنه إسرائيل وقيس بن الربيع عن أبي إسحاق مسندًا متصلاً، ورواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج عن أبي إسحاق مرسلاً[2].

رابعًا: الاعتبار والمتابع والشاهد:

١- تعريف كل منها:

أ- الاعتبار:

١- لغة: مصدر: "اعتبر"، ومعنى الاعتبار النظر في الأمور ليعرف بها شيء آخر من جنسها.

٢- واصطلاحًا: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راو؛ ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا.

ب- المتابع: ويعني التابع.

١- لغة: هو اسم فاعل من: "تابع"، بمعنى وافق.

٢- واصطلاحًا: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد: لفظًا، ومعنى، أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي.

---

(١) قال الخطيب: "هذا القول هو الصحيح عندنا" الكفاية (ص٤١١).

(٢) انظر المثال واختلاف الرواة في إرساله ووصله في الكفاية (ص٤٠٩) وما بعدها.

ج- الشاهد:

١- لغة: اسم فاعل من: "الشهادة"؛ وسمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد: أصلاً، ويقوِّيه، كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.

٢- واصطلاحًا: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد: لفظًا ومعنىً، أو معنىً فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

٢- الاعتبار ليس قسيمًا للتابع والشاهد:

ربما يتوهم شخص أن الاعتبار قسيم للتابع والشاهد، لكن الأمر ليس كذلك؛ وإنما الاعتبار هو هيئة التوصـــل إليهما، أي هو طريقة البحث والتفتيش عن التابع والشاهد.

٣- اصطلاح آخر للتابع والشاهد:

ما ذكر من تعريف التابع والشاهد هو الذي عليه الأكثر، وهو المشهور، لكن هناك تعريف آخر لهما، وهو:

أ- التابع: أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد باللفظ، سواء اتحد الصحابي أو اختلف.

ب- الشاهد: أن تحصل المشاركة لرواة الحديث الفرد بالمعنى، سواء اتحد الصحابي أو اختلف، هذا وقد يطلق اسم أحدهما على الآخر: فيطلق اسم التابع على الشاهد، كما يطلق اسم الشاهد على التابع، والأمر سهل كما قال الحافظ ابن حجر[1]؛ لأن الهدف منهما واحد، وهو تقوية الحديث بالعثور على رواية أخرى للحديث.

٤- المتابعة:

أ- تعريفها:

١- لغة: مصدر: "تابع"، بمعنى "وافق"؛ فالمتابعة إذن الموافقة.

---

(١) في شرح النخبة (ص٣٨).

٢- واصطلاحًا: أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث.

ب- أنواعها: والمتابعة نوعان:

١- متابعة تامة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد.

٢- متابعة قاصرة: وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.

٥- أمثلة:

سأذكر مثالاً واحدًا مثّل به الحافظ ابن حجر[١]، فيه المتابعة التامة، والمتابعة القاصرة والشاهد، وهو:

ما رواه الشافعي في الأم عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "**الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروْا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**".

فهذا الحديث -بهذا اللفظ- ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدُّوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، وبلفظ: "فإن غم عليكم فاقدروا له". لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعة تامة، ومتابعة قاصرة، وشاهدًا.

أ- أما المتابعة التامة: فما رواه البخاري عن عبد الله بن مسلمة القعنبي عن مالك بالإسناد نفسه، وفيه: "**فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**".

ب- وأما المتابعة القاصرة: فما رواه بن خزيمة من طريق عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله ابن عمر بلفظ: "**فكملوا ثلاثين**".

ج- وأما الشاهد: فما رواه النسائي من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال... وفيه: "**فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**".

---

(١) في شرح النخبة (ص٣٧).

خلاصة الوحدة الأولى

نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مرَّ بها:

الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية ونقل الأخبار، موجودةٌ في الكتاب العزيز والسنة النبوية، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]. وجاء في السنة قوله ﷺ: **"نضر الله امرأ سمع منا شيئًا، فبلغه كما سمعه؛ فرب مبلغ أوعى من سامع".** وفي رواية: **"فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه".**

ففي هذه الآية الكريمة وهذا الحديث الشريف: مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية ضبطها بالانتباه لها، ووعيها، والتدقيق في نقلها للآخرين.

وامتثالاً لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ؛ فقد كان الصحابة -رضي الله عنهم- يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، لاسيما إذا شكُّوا في صدق الناقل لها، فظهر بناء على هذا موضوع الإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردها. فقد جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين: "قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم؛ فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

أشهر المصنفات في علم المصطلح:

١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي.

٢- معرفة علوم الحديث.

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث.

٤- الكفاية في علم الرواية.

٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

٦- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع.

٧- ما لا يسع المحدث جهله.

٨- علوم الحديث.

٩- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير.

١٠- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.

١١- نظم الدرر في علم الأثر.

١٢- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث.

١٣- نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر.

١٤- المنظومة البيقونية.

١٥- قواعد التحديث.

تعريفات أولية:

١- علم المصطلح:

علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

٢- الحديث:

اصطلاحًا: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

٣- الخبر:

اصطلاحًا: فيه ثلاثة أقوال وهي:

١- هو مرادف للحديث: أي، أن معناهما واحد اصطلاحًا.

٢- مغاير له: فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

٣- أعمّ منه: أي: أن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.

٤- الأثر:

اصطلاحًا: فيه قولان هما:

١- هو مرادف للحديث: أي: أن معناهما واحد اصطلاحًا.

٢- مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال.

٥- **الإسناد**: له معنيان:

أ- عزو الحديث إلى قائله مسندًا.

ب- سلسلة الرجال الموصلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند.

٦- **السند**:

اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

٧- المتن:

ب- اصطلاحًا: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

الفصل الأول: تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى قسمين:

١- فإن كان له طرق بلا حصر عدد معين فهو المتواتر.

٢- وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد.

المبحث الأول: الخبر المتواتر:

١- **تعريفه**: اصطلاحًا: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

٢- حكمه:

المتواتر يفيد العلم الضروري: أي اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا كمن يشاهد الأمر بنفسه، فلا يتردد في تصديقه، فكذلك الخبر المتواتر، يقبل كله دونما حاجة إلى البحث عن أحوال رواته.

٣- أقسامه:

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين، هما: لفظي، ومعنوي.

أ- المتواتر اللفظي: هو ما تواتر لفظه ومعناه.

مثل حديث: "**من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**" رواه بضعة وسبعون صحابيًّا.

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه.

٤- أشهر المصنفات فيه:

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها، فمن تلك المصنفات:

أ- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للسيوطي، وهو مرتّب على الأبواب.

ب- قطف الأزهار: للسيوطي أيضًا، وهو تلخيص للكتاب السابق.

ح- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني.

المبحث الثاني: خبر الآحاد:

١- تعريفه:

أ- لغة: الآحاد جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد هو ما يرويه شخص.

ب- واصطلاحًا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر.

٢- حكمه:

يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

٣- أقسامه بالنسبة إلى عدد طرقه:

ينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام.

أ- مشهور. ب- عزيز. ج- غريب.

الفصل الثاني: الخبر المقبول

- المبحث الأول: أقسام المقبول.
- المبحث الثاني: تقسيم المقبول إلى معمول به وغير معمول به.

المبحث الأول: "أقسام المقبول":

ينقسم المقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى أربعة أقسام، هي:

١- صحيح لذاته.

٢- حسن لذاته.

٣- صحيح لغيره.

٤- حسن لغيره.

المبحث الثاني: تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به:

ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به وغير معمول به، ويبحث عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث وهما: "المحكم ومختلف الحديث"، و"الناسخ والمنسوخ".

الفصل الثالث: الخبر المردود

١- تعريفه:

هو الذي لم يترجح فيه صدق المخبر به؛ وذلك بفقد شرط أو أكثر من شروط القبول.

٢- أقسامه وأسباب رده:

أسباب رد الحديث كثيرة، لكنها ترجع بالجملة إلى أحد سببين رئيسيين، هما:

أ- سقط من الإسناد.

ب- طعن في الراوي.

المبحث الأول: الضعيف:

١- تعريفه: اصطلاحًا: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

٢- حكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة، والتساهل في أسانيدها من غير بيان ضعفها -بخلاف الأحاديث الموضوعة، فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها- بشرطين:

أ- أن لا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.

ب- أن لا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.

يعني يجوز روايتها في مثل المواعظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، وممن روي عنه التساهل في روايتها: سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل.

وينبغي التنبه إلى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: قال رسول الله ﷺ كذا، وإنما تقول: روي عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك؛ لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه.

٦- حكم العمل به:

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء: أنه يستحب العمل به في فضائل الأعمال؛ لكن بشروط ثلاثة أوضحها الحافظ ابن حجر وهي:

أ- أن يكون الضعف غير شديد.

ب- أن يندرج الحديث تحت أصلٍ معمول به.

ج- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

المبحث الثاني: المردود بسبب سقط من الإسناد:

١- المراد بالسقط من الإسناد:

انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راو أو أكثر عمدًا من بعض الرواة أو عن غير عمد، من أول السند أو آخره أو أثنائه، سقوطًا ظاهرًا أو خفيًّا.

٢- أنواع السقط:

يتنوع السقط من الإسناد بحسب ظهوره وخفائه إلى نوعين، هما:

أ- سقط ظاهر وهذا النوع من السقط يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم، من المشتغلين بعلوم الحديث، ويعرف هذا السقط من عدم التلاقي بين الراوي وشيخه؛ إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدرك عصره لكنه لم يجتمع به (وليست له منه إجازة ولا وجادة)؛ لذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى معرفة تاريخ الرواة؛ لأنه يتضمن بيان مواليدهم ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم وغير ذلك. وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء، بحسب مكان السقط أو عدد الرواة الذين أسقطوا وهذه الأسماء هي:

١- المعلق:

تعريفه: اصطلاحًا: ما حذف من مبدأ إسناده راو فأكثر على التوالي.

حكمه:

الحديث المعلق مردود؛ لأنه فقد شرطًا من شروط القبول -وهو اتصال السند- وذلك بحذف راو أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك المحذوف.

٢- المرسل:

تعريفه: اصطلاحًا: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي.

حكمه: بحمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال، هي:

أ- ضعيف مردود: عند جمهور المحدثين وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء.

وحجة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف؛ لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب- صحيح لا يحتج به: عند الأئمة الثلاثة -أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه- وطائفة من العلماء، بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة، وحجتهم أن التابعي الثقة لا يستحل أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلا إذا سمعه من ثقة.

ج- قبوله بشروط: أي يصح بشروط، وهذا عند الشافعي وبعض أهل العلم.

٣- المعضل: تعريفه:

اصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

حكمه:

المعضل حديث ضعيف، وهو أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع؛ لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهذا الحكم على المعضل بالاتفاق بين العلماء.

٤- المنقطع: تعريفه:

اصطلاحًا: ما لم يتصل إسناده، على أيّ وجه كان انقطاعه.

حكمه: المنقطع ضعيف بالاتفاق بين العلماء؛ وذلك للجهل بحال الراوي المحذوف.

٥- المدلس:

تعريف التدليس: اصطلاحًا: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسينٌ لظاهره.

أ- تدليس الإسناد:

تعريفه: أن يروي الراوي عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه منه.

ب- تدليس التسوية:

- تعريفه: هو رواية الراوي عن شيخه، ثم إسقاط راو ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر. وصورة ذلك أن يروي الراوي حديثًا عن شيخ ثقة، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة -ويكون الثقتان قد لقي أحدهما الآخر- فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول، فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الإسناد عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيسوي الإسناد كله ثقات.

تدليس الشيوخ:

تعريفه: هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف

ج- حكم التدليس:

أ- أما تدليس الإسناد: فمكروهٌ جدًّا؛ ذمَّه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذمًّا له، فقال فيه أقوالاً منها: "التدليس أخو الكذب".

ب- وأما تدليس التسوية: فهو أشدّ كراهة منه؛ حتى قال العراقي: "إنه قادح فيمن تعمد فعله".

ج- وأما تدليس الشيوخ: فكراهته أخف من تدليس الإسناد؛ لأن المدلس لم يسقط أحدًا، وإنما الكراهة بسبب تضييع المرويّ عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع، وتختلف الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه.

٦- المرسل الخفي

تعريفه:

اصطلاحًا: أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع وغيره: كـ"قال".

حكمه:

هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه، فحكمه حكم المنقطع.

٧- المعنعن والمؤنن

تعريف المعنعن: اصطلاحًا قول الراوي: فلان عن فلان.

تعريف المؤنن: اصطلاحًا: هو قول الراوي: حدثنا فلان أن فلانًا قال...

المبحث الثالث: المردود بسبب طعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي:

المراد بالطعن في الراوي جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، ومن ناحية ضبطه وحفظه وتيقظه.

٨- الموضوع:

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله ﷺ، فحديثه يسمى الموضوع.

تعريفه:

اصطلاحًا: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ.

حكم روايته:

أجمع العلماء على أنه لا تحل روايته لأحد علم حاله في أيّ معنىً كان، إلا مع بيان وضعه؛ لحديث مسلم: "**من حدث عني بحديث يرى أنه كذبٌ فهو أحد الكاذبين**".

٩- المتروك:

تعريفه: اصطلاحًا: هو الحديث الذي في إسناده راو متهم بالكذب.

١٠- المنكر:

تعريفه:

اصطلاحًا: عرف علماء الحديث المنكر بتعريفات متعددة أشهرها تعريفان، هما:

١- هو الحديث الذي في إسناده راو فحش غلطه أو كثرت غفلته أو ظهر فسقه.

٢- هو ما رواه الضعيف مخالفًا لما رواه الثقة. وفيه زيادة على التعريف الأول وهي قيد مخالفة الضعيف لما رواه الثقة.

١١- المعروف:

تعريفه: اصطلاحًا: ما رواه الثقة مخالفًا لما رواه الضعيف.

فهو بهذا المعنى مقابل للمنكر أو -بتعبير أدق- هو مقابل لتعريف المنكر الذي اعتمده الحافظ ابن حجر.

١٢- المعلل:

تعريفه:

اصطلاحًا: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها.

١٣-المدرج:

اصطلاحًا: ما غير سياق إسناده، أو أُدخل في متنه ما ليس منه، بلا فصل.

١٤- المقلوب:

تعريفه:

اصطلاحًا: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه، بتقديم أو تأخير ونحوه.

١٥- المزيد في متصل الأسانيد:

تعريفه: اصطلاحا: زيادة راو في أثناء سند ظاهره الاتصال.

١٦- المضطرب:

تعريفه: اصطلاحًا: ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة.

١٧-المصحّف:

تعريفه:

اصطلاحًا: تغيير كلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظًا أو معنىً.

١٨- الشاذ والمحفوظ:

تعريف الشاذ:

اصطلاحًا: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.

المحفوظ:

ويقابل الشاذ "المحفوظ" وهو: ما رواه الأوثق مخالفًا لرواية الثقة.

١٩- الجهالة بالراوي:

١- تعريفها:

اصطلاحًا: عدم معرفة عين الراوي أو حاله.

٢٠- البدعة:

تعريفها:

اصطلاحًا: الحدث في الدين بعد الإكمال، أو ما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال.

٢١- سوء الحفظ:

تعريف سيئ الحفظ: هو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه.

الفصل الرابع: الخبر المشترك بين المقبول والمردود

المبحث الأول: تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه:

ينقسم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه إلى أربعة أقسام وهي: الحديث القدسي -المرفوع -الموقوف -المقطوع.

المبحث الثاني:أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والمردود:

١- المسند:

تعريفه اصطلاحًا: ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

٢- المتصل:

تعريفه: اصطلاحًا: ما اتصل سنده، مرفوعًا كان أو موقوفًا.

٣- زيادات الثقات:

المراد بزيادات الثقات:

الزيادات جمع زيادة، والثقات جمع ثقة، والثقة هو العدل الضابط. والمراد بزيادة الثقة ما تراه زائدًا من الألفاظ في رواية بعض الثقات لحديث ما عما رواه الثقات الآخرون لذلك الحديث.

٤- الاعتبار والمتابع والشاهد:

تعريف كل منها: أ- الاعتبار:

اصطلاحًا: هو تتبع طرق حديث انفرد بروايته راوٍ ليعرف هل شاركه في روايته غيره أو لا؟

ب- المتابع: ويعني التابع.

اصطلاحًا: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد: لفظًا ومعنىً أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي.

ج- الشاهد:

اصطلاحًا: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد: لفظًا ومعنىً أو معنىً فقط، مع الاختلاف في الصحابي.

اختبار الوحدة الأولى

أولاً: أسئلة الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة فيما يأتي:

١- كان الصحابة يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها امتثالاً لأمر النبي ﷺ.

٢- ليس للإسناد دور في قبول الأخبار أو رفضها.

٣- يعتبر القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي أول من أفرد بالتصنيف في علم مصطلح الحديث.

٤- صَـنَّفَ كتاب "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" أبو نعيم الأصبهاني.

٥- اشتمل كتاب "الكفاية في علم الرواية" على بيان قواعد الرواية، وهو من أجلّ مصادر هذا العلم.

٦- صنف الخطيب البغدادي كتاب "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع".

٧- يعدّ كتاب "نخبة الفكَر في مصطلح أهل الأثر" من أنفع المختصرات وأجودها ترتيبًا.

٨- موضوع علم المصطلح هو السند والمتن من حيث القبول والرد.

٩- يعرف الأثر لغة على أنه النبأ.

١٠- المتن يعرف في اللغة على أنه باطن الشيء وجوهره.

١١- الحاكم هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية وبعلم أحوال الرواة.

١٢- يعرف الخبر المتواتر اصطلاحًا بأنه: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

١٣- من بين شروط الخبر المتواتر أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

١٤- غالبًا ما يقال إن الخبر المتواتر لا يفيد العلم الضروريّ أو اليقينيّ.

١٥- لا يوجد سوى حديث أو حديثين على الأكثر من الأحاديث المتواترة.

١٦- صنف السيوطي كتاب "قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة".

١٧- يعرف خبر الآحاد اصطلاحًا بأنه ما لا يجمع شروط المتواتر.

١٨- الحديث المشهور هو ما رواه عشرة من الرواة فأكثر.

١٩- المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي يوصف دائمًا بكونه صحيحًا أو غير صحيح.

٢٠- من أمثلة الحديث العزيز حديث: "**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه**".

٢١- لفظ الغريب المطلق والغريب النسبي يدلاّن على نفس المعنى.

٢٢- ينقسم خبر الآحاد من حيث قوته وضعفه إلى خمسة أقسام.

٢٣- من أقسام المقبول: الصحيح لذاته والصحيح لغيره، والحسن لذاته والحسن لغيره.

٢٤- الحديث الصحيح اصطلاحًا هو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

٢٥- يجوز أن يجزم في الحكم على إسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقًا.

٢٦- يعد صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري.

٢٧- شرط الشيخين هو أن يكون الحديث مرويًّا عن طريق رجال الكتابين أو أحدهما.

٢٨- الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به؛ بل هو فوق الصحيح في القوة.

٢٩- الحديث الصحيح لذاته أعلى مرتبة من الحسن لذاته، ودون الصحيح لذاته.

٣٠- الحديث الحسن لغيره لا يحتج به في الأحكام.

٣١- الإمام أبو حنيفة النعمان هو من أشهر المبرزين في معرفة تاريخ الحديث ومنسوخه.

٣٢- الخبر المردود هو الذي لم يترجح فيه صدق المخبر به.

٣٣- يرجع رد الحديث لسببين رئيسيين هما: السقط من الإسناد، والطعن في الراوي.

٣٤- الحديث الضعيف هو الذي يجمع معظم صفات الحسن و لم يفقد أيًا من شروطه.

٣٥- اتفق العلماء على استحباب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال.

٣٦- يعد الحديث المرسل، والمنقطع من الأحاديث المندرجة تحت السقط الخفي من الإسناد.

٣٧- الإيهام بعلو الإسناد من الأغراض الحاملة على تدليس الشيوخ.

٣٨- يعتبر الحديث الموضوع كذبًا مختلقًا منسوبًا إلى رسول الله ﷺ.

٣٩- من دواعي الوضع: التقرب إلى الله والانتصار للمذهب.

٤٠- الإدراج في الحديث جائز بإجماع العلماء والمحدثين والفقهاء.

٤١- البدعة عند المحدثين نوعان: بدعة مكفّرة وبدعة مفسّقة.

٤٢- الحديث القدسي هو المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.

٤٣- يبلغ عدد الأحاديث القدسية ألفي حديث.

٤٤- الحديث المقطوع والموقوف يحملان نفس المعنى ويدلان على شيء واحد.

٤٥- الحديث المسند هو ما اتصل سنده مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

ثانيًا: أسئلة الاختيار من متعدد:

١- من أشهر المصنفات في علم مصطلح الحديث:

أ- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي.

ب- الكفاية في علم الرواية.

ج- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع.

د- سنن ابن ماجه.

هـ- ما ورد في أ، ب، ج.

٢- ألف كتاب "فتح المغيث في شرح ألفية الحديث":

أ- زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي.

ب- أبو بكر السيوطي.

ج- ابن حجر العسقلاني.

د- الشهرزوري.

٣- يعرف السند اصطلاحًا بأنه:

أ- عزو الحديث إلى قائله.

ب- ما صلب وارتفع من الأرض.

ج- سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

د- مرادف للمتن.

٤- من بين شروط الخبر المتواتر أن:

أ- يرويه عدد كثير كعشرة أشخاص مثلاً.

ب- توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند.

ج- تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

د- يكون مستند خبرهم الحس.

هـ- جميع ما سبق.

٥- من بين الأحاديث التي تعد متواترة حديث:

أ- الحوض.　　ب- الشفاعة.

ج- بني الإسلام على خمس.　　د- البعث.

٦- ينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى:

أ- مشهور.　　ب- عزيز.

ج- غريب. د- جميع ما سبق.

هـ- ضعيف.

٧- الحديث المشهور هو ما رواه:

أ- راو عدل ضابط. ب- ثلاثة رواة فأكثر.

ج- خمسة رواة. د- سبعة رواة.

٨- جميع الأنواع التالية من أنواع المشهور غير الاصطلاحي ما عدا:

أ- المشهور بين أهل التفسير وحدهم.

ب- المشهور بين أهل الحديث خاصة.

ج- المشهور بين أهل الحديث والعلماء والعوامّ.

د- المشهور بين الفقهاء.

هـ- المشهور بين النحاة.

٩- أي من المصنفات التالية ينتمي إلى مصنفات المشهور؟

أ- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

ب- نظم الدر في علم الأثر.

ج-"المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة" للسخاوي.

د- المنظومة البيقونية.

١٠- الحديث العزيز هو الذي:

أ- لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند.

ب- يرويه ثقات عدول.

ج- يرويه خمسة رواة.

د- يرويه سبعة رواة.

١١- يعرف الحديث الغريب المطلق "الفرد المطلق" بأنه:

أ- ما انفرد بروايته راو مختلط.

ب- ما كانت الغرابة في أصل سنده.

ج- رواه شخص لم يبلغ سن الرواية.

د- ما كانت الغرابة في متنه.

١٢- جميع الأنواع التالية من أنواع الغريب النسبي ما عدا:

أ- ما تفرد ثقة بروايته.

ب- ما تفرد به راو معين عن راو معين.

ج- ما رواه شخص تحدث ثم نسي.

د- ما تفرد به أهل بلد أو أهل جهة.

١٣- قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى:

أ- غريب متنًا وإسنادًا.

ب- غريب إسنادًا لا متنًا.

ج- غريب متنًا لا إسنادًا.

د- كل ما سبق معًا.

١٤- ينقسم المقبول إلى أنواع الحديث التالية:

أ- صحيح لذاته.

ب- حسن لذاته.

ج- صحيح لغيره.

د- حسن لغيره.

هـ- جميع ما سبق.

١٥- جميع الشروط التالية يجب توفرها حتى يكون الحديث صحيحًا ما عدا:

أ- اتصال السند.

ب- غرابة المتن والإسناد.

ج- عدالة الرواة.

د- عدم الشذوذ.

١٦- يعد أول مصنف في الصحيح المجرد هو:

أ- سنن الترمذي. ب- موطأ الإمام مالك.

ج- صحيح البخاري ثم صحيح مسلم. د- المستدرك للحاكم.

١٧- "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح حتى لا يطول" قائل هذه العبارة هو:

أ- الإمام مالك. ب- الإمام مسلم.

ج- الحكيم الترمذي. د- الإمام البخاري.

١٨- الكتاب الذي ذكر فيه مؤلفه الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما هو كتاب:

أ- سنن ابن ماجه. ب- المستدرك للحاكم.

ج- موطأ مالك. د- صحيح ابن حبان.

١٩- من أهم فوائد المستخرجات على الصحيحين:

أ- علوّ الإسناد. ب- الزيادة في قدر الصحيح.

ج- القوة بكثرة الطرق. د- جميع ما سبق.

٢٠- ينقسم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب منها:

أ- ما انفرد به البخاري.

ب- ما انفرد به مسلم.

ج- ما كان على شرطهما و لم يخرجاه.

د- ما كان على شرط مسلم و لم يخرجه.

هـ- جميع ما سبق.

٢١- شرط الشيخين هو أن يكون الحديث:

أ- مشهورًا.

ب- عزيزًا.

ج- مرويًّا من طريق رجال الكتابين أو أحدهما.

د- متصل الإسناد.

٢٢- جميع الكتب التالية من مظنات الحسن ما عدا كتاب:

أ- "المصابيح" للبغوي.

ب- جامع الترمذي.

ج- سنن أبي داود.

د- سنن الدارقطني.

٢٣- حكم الحديث الحسن لغيره أنه:

أ- مقبول لا يحتج به.

ب- مقبول يحتج به.

ج- لا يجوز العمل به.

د- يقبل في بعض الأحوال.

٢٤- حديث "لا عدوى ولا طيرة"، وحديث: "فر من المجذوم" يعدان من أمثلة:

أ- الصحيح لذاته.

ب- العزيز.

ج- المختلف.

د- الغريب.

٢٥- الحديث المقبول الذي سلم من معارضة مثله هو الحديث:

أ- المختلف.

ب- المؤتلف.

ج- الصحيح لغيره.

د- المحكم.

٢٦- أي مما يلي يفيد في معرفة الناسخ من المنسوخ في علم الحديث؟

أ- تصريح الرسول ﷺ. ب- قول الصحابي.

ج- معرفة التاريخ. د- دلالة الإجماع.

هـ- جميع ما سبق.

٢٧- الخبر المردود هو الذي:

أ- لم يترجح صدق المخبر به.

ب- اختلط صاحبه بعد روايته.

ج- رواه فاسق.

د- رواه مولى.

٢٨- رأي جمهور العلماء استحباب العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال بشروط هي:

أ- أن يكون الضعف غير شديد.

ب- أن يندرج الحديث تحت أصل معمول به.

ج- أن لا يُعتقد ثبوته عند العمل به.

د- أن يرغب الناس في التوبة.

هـ- أ، ب، ج معًا.

٢٩- الحديث المعلق والحديث المنقطع يندرجان تحت الأحاديث التي بها:

أ- سقْط ظاهر في الإسناد. ب- سقط خفيٌّ في الإسناد.

ج- سقط في المتن. د- كذب أحد الرواة.

٣٠- يعرف الحديث المرسل اصطلاحًا بأنه:

أ- ما سقط أحد الرواة في سلسلة إسناده.

ب- ما سقط من آخر إسناده ما بعد التابعي.

ج- ما اتهم أحد رواته بالنسيان.

د- رواه شخص كذاب.

٣١- عندما يروي الراوي عمن سمع منه ما لم يسمع منه من غير أن يذكر أنه سمعه، يعد هذا من قبيل:

أ- الإرسال في الحديث. ب- تدليس الشيوخ.

ج- تدليس الإسناد. د- الوضع في الحديث.

٣٢- تدليس الشيوخ هو أن يروي الراوي عن شيخ حديثًا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف، ومن الأغراض الحاملة على ذلك:

أ- ضعف الشيخ أو كونه غير ثقة. ب- الإيهام بعلوّ الإسناد.

ج- تأخر وفاته. د- كثرة الرواية عنه.

هـ- أ، جـ، د معًا.

٣٣- يعرف الحديث الذي غير سياق إسناده بأنه حديث:

أ- مدرج الإسناد. ب- مدرج المتن.

ج- معلل. د- مضطرب.

٣٤- عندما يقدم الراوي ويؤخر في اسم أحد الرواة واسم أبيه يسمي هذا الحديث:

أ- معلقًا. ب- معللاً. ج- مقلوب السند. د-مقلوب المتن.

٣٥- من شروط تحقق الاضطراب:

أ- اختلاف روايات الحديث؛ بحيث لا يمكن الجمع بينها.

ب- تَسَاوي الروايات في القوة، بحيث لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

ج- غموض في بعض ألفاظ الرواية أو شذوذ في معناها.

د- ما ورد في أ، ج معًا.

٣٦- اتفق العلماء على أن الحديث الشاذ هو حديث مردود بينما الحديث المحفوظ هو حديث:

أ- مردود أيضًا. ب- مقبول.

ج- يعمل به بشروط. د- صحيح لذاته.

٣٧- ينقسم الراوي المجهول إلى:

أ- مجهول العين. ب- مجهول الحال. ج- المبهم.

د- الخفي. هـ- أ، ب، ج معًا.

٣٨- جميع ما يلي من الفروق بين الحديث القدسي والقرآن الكريم، ما عدا:

أ- لفظ القرآن ومعناه من الله بينما الحديث القدسي معناه من الله ولفظه من عند النبي ﷺ.

ب- القرآن يتعبد بتلاوته والحديث القدسي لا يتعبد بتلاوته.

ج- القرآن نزل به جبريل بينما الحديث القدسي لم ينـــزل به جبريل.

د- القرآن يشترط في ثبوته التواتر، والحديث القدسي لا يشترط في ثبوته التواتر.

٣٩- إذا قال الصحابي أو غيره "فعل بحضرة النبي ﷺ كذا" ولا يروي إنكاره لذلك الفعل، يعتبر هذا من قبيل:

أ- المرفوع القولي. ب- المرفوع التقريري.

د- المرفوع الوضعي. ج- المرفوع الفعلي.

٤٠- تحدث زيادة الثقات في المتن بزيادة كلمة أو جملة، بينما تحدث في الإسناد بـــ:

أ- زيادة كلمة أو جملة أيضًا. ب- زيادة في اسم أو صفة الراوي.

ج- رفع موقوف، أو وصل مرسل.

د- استبدال بعض الكلمات بغيرها.

هـ- لا شيء مما سبق.

ثالثًا: أسئلة المقال:

١- اكتب عن أشهر المصنفات في علم مصطلح الحديث، مع ذكر التعريفات ذات الصلة بعلم مصطلح الحديث.

٢- عرف الخبر المتواتر لغة واصطلاحا مبيناً شروطه، وحكمه، وأقسامه وأشهر المصنفات فيه.

٣- اشرح موضوع خبر الآحاد مع استعراض الخبر المشهور والعزيز من حيث التعريف، والمثال، وأشهر المصنفات.

٤- تناول الحديث الغريب، مع توضيح أنواع الغريب النسبي، وأشهر المصنفات فيه.

٥- حدِّدْ أقسام الخبر المقبول، ثم تناول بالتفصيل الحديث الصحيح لذاته، من حيث التعريف، والمثال والحكم، مبينًا المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو: "هذا حديث غير صحيح".

٦- قارن بين كل من الصحيح لذاته، والحسن لذاته.

٧- اكتب مذكرات مختصرة عن كل مما يلي:

- هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؟.
- ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟.
- المستخرجات على الصحيحين.
- مراتب الصحيح.

٨- فرق بين الحسن لذاته والحسن لغيره.

٩- عرف كلا من محكم الحديث ومختلفه، وكيفية الجمع، وماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين؟

١٠- اشرح ناسخ الحديث ومنسوخه، مبيناً أهميته، وصعوبته، وأشهر المبرزين فيه، مع توضيح كيفية معرفة الناسخ من المنسوخ، وأشهر المصنفات فيه.

١١- عرف الحديث الضعيف، مستعرضاً أوهى الأسانيد، مبيناً مثاله وحكم روايته، والعمل به.

١٢- تحدث عن المردود بسبب سقط من الإسناد، مع توضيح أنواع السقط، وتفصيل الأنواع وفقاً للسقط الظاهر:

-المعلق. - المرسل. - المعضل. -المنقطع.

١٣- ما هو التدليس، وما هي أقسامه، وما الفرق بين تدليس الإسناد وتدليس التسوية؟

١٤- تحدث عن تدليس الشيوخ، وحكم التدليس، والأغراض الحاملة عليه، مع ذكر أسباب سبّ المدلس.

١٥- حدد حكم رواية المدلس، وبم يعرف التدليس، وأشهر المصنفات في التدليس والمدلسين.

١٦- عرف المرسل الخفيّ، مع ذكر مثال له، وبم يعرف، مع بيان حكمه.

١٧- تناول بالشرح الحديث المعنعن والمؤنن، مبيناً أهم النقاط المرتبطة بهما.

١٨- صنِّف أسباب الطعن في الراوي، ثم تناول تعريف الموضوع ورتبته، وحكم روايته، وطرق الوضاعين في الحديث، ثم تناول بالتفصيل كيف يعرف الحديث الموضوع.

١٩- اذكر مذاهب الكرامية في وضع الحديث، وخطأ بعض المفسرين في ذكر الأحاديث الموضوعة، وأشهر المصنفات في الحديث الموضوع.

٢٠- قارن بين الحديث المنكر، والحديث المتروك.

٢١- تخير عشرة من أنواع الحديث التالية واكتب عنها بالتفصيل في ضوء دراستك للفصل الثالث من هذه الوحدة:

- المعروف. - المعلل. - المخالفة للثقات.

- المدرج. - المقلوب. - المزيد في متصل الأسانيد.

- المضطرب. - المصحف. - الشاذ والمحفوظ.

-الجهالة بالراوي. - البدعة. - سوء الحفظ.

٢٢- عرف الحديث القدسي، وبين الفرق بينه وبين والقرآن، واذكر عدد الأحاديث القدسية؟ واذكر بعض أمثلته وصيغ روايته.

٢٣- قارنْ بين المرفوع والموقوف، من حيث التعريف واذكر أنواع كل منهما وبعض الأمثلة، ثم اذكر هل يحتج بالموقوف؟

٢٤- اذكر تعريف المقطوع وبعض الأمثلة، وما حكم الاحتجاج به وإطلاقه على المنقطع؟

٢٥- فرق بين المتصل والمسند، وهل يسمى قول التابعي متصلاً؟

٢٦- ما المراد بزيادات الثقات؟ ومَنْ أشهر من اعتنى بها؟ وما مكان وقوعها، وما حكم الزيادة في المتن؟ واذكر بعض الأمثلة عن زيادة المتن، وما حكم الزيادة في الإسناد؟

النشاط التعليمي للوحدة الأولى

عزيزي الدارس: حتى تكتسب المزيد من المعلومات حول موضوعات هذه الوحدة عليك بإنجاز النشاط التعليمي التالي:

عَيِّنْ أسانيد عشرة أحاديث من كتاب سنن الترمذي، وذلك بأن تذكر الصحيح والضعيف والمرسل والمعضل منها.

الوحدة الثانية
صفة من تقبل روايته
وما يتعلق بذلك من
الجرح والتعديل

الوحدة الثانية

صفة من تقبل روايته وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

مبررات دراسة الوحدة:

عزيزي الدارس: بعد تحصيلك للمعلومات والأحكام والمسميات حول الخبر بأنواعه المقبول منه والمردود، والمشترك منه بين المقبول والمردود، وهو ما درسته في الوحدة الأولى (الخبر) فهناك موضوعات أُخر لا تقل أهمية سوف تتناولها الوحدة الثانية بالمناقشة، وهذه الموضوعات وهي: صفة الراوي الذي تقبل روايته للحديث، وما يرتبط بذلك من الجرح والتعديل.

كما تهتم هذه الوحدة –بالضرورة– بتحديد شروط الراوي الذي يمكن قبول روايته للحديث، وفكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل ومراتبه.

ولأن الحديث إنما نقل إلينا عن النبي ﷺ عن طريق الرواة، ولعل الكثيرين منا يقرأون في كتب الحديث أسماء رواة، بعضهم مشهورون، وبعضهم لا تتردد أسماؤهم كثيراً في رواية الحديث، فينبغي أن يكون الدارس لعلوم الحديث على معرفة بكافة الأمور، والشروط التي ترتبط برواة الحديث الشريف؛ لأن ذلك يعدّ شرطاً في قبول الراوي للحديث و قبول الحديث ذاته.

لذا أدعوك –عزيزي الدارس– للإقبال على مذاكرة هذه الوحدة بكل جد، والله تعالى يوفقك.

الأهداف التعليمية للوحدة الثانية:

عزيزى الدارس: يرجى بعد دراستك لهذه الوحدة أن تصبح قادراً على أن:

١- تبين شروط قبول الراوي وتذكر كيف تثبت العدالة.

٢- تذكر مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة.

٣- تحدد هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان؟

٤- تبين حكم ما يلي:

أ- اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد.

ب- رواية العدل عن شخص.

ج- رواية التائب من الفسق.

د- رواية من أخذ على التحديث أجرًا.

هـ- رواية من عرف بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو.

٥- تقف على حكم رواية من حدث ونسي.

٦- تسرد فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل.

٧- تصنف مراتب الجرح والتعديل وألفاظهما مع بيان حكم هذه المراتب.

الوحدة الثانية

صفة من تقبل روايته وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

المبحث الأول: في الراوي وشروط قبوله.

-مقدمة تمهيدية.

- شروط قبول الراوي.

- بم تثبت العدالة.

- مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة.

- كيف يعرف ضبط الراوي.

-هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان.

المبحث الثاني: فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل.

بعض أسماء كتب الجرح والتعديل:

- التاريخ الكبير للبخاري.

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم.

- الثقات لابن حبان.

- الكامل في الضعفاء لابن عدي.

- تهذيب التهذيب لابن حجر.

المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل

- مراتب التعديل وألفاظها.

- حكم هذه المراتب.

- مراتب الجرح وألفاظها.

- حكم هذه المراتب.

الوحدة الثانية

صفة من تقبل روايته وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

المبحث الأول: في الراوي وشروط قبوله

١- مقدمة تمهيدية:

بما أن حديث رسول الله ﷺ يصلنا عن طريق الرواة، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث أو عدم صحته؛ لذلك اهتمّ علماء الحديث بالرواة، وشرطوا لقبول روايتهم شروطًا دقيقة محكمة: تدل على بُعْد نظرهم، وسداد تفكيرهم، وجودة طريقتهم.

وهذه الشروط التي اشترطوها في الراوي، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول الحديث والأخبار، لم تتوصل إليها أي ملة من الملل حتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالمنهجية والدقة، فإنهم لم يشترطوا في نَقَلَةِ الأخبار الشروط التي اشترطها علماء المصطلح في الراوي، بل ولا أقل منها: فكثير من الأخبار التي تتناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها ولا يركن إلى صدقها؛ وذلك بسبب رواتها المجهولين -"وما آفة الأخبار إلا رواتها"- وكثيرًا ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل.

٢- شروط قبول الراوي:

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان، هما:

أ- العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي: مسلمًا، بالغًا، عاقلاً، سليمًا من أسباب الفسق، سليمًا من خوارم المروءة.

ب- الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي: غير مخالف للثقات، ولا سيئ الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفلاً، ولا كثير الأوهام.

٣- بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

أ- إما بتنصيص مُعَدِّلِينَ عليها: أي أن ينص علماء التعديل، أو واحد منهم عليها.

ب- وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدِّل ينص على عدالته، وذلك مثل الأئمة المشهورين: كالأئمة الأربعة، والسفيانين، والأوزاعي، وغيرهم.

٤- مذهب ابن عبد البَرِّ في ثبوت العدالة:

رَأْيُ ابن عبد البر أن كل حامل علم معروفٌ العناية به، محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه، واحتج بحديث: "**يَحْمِلُ هذا العلم من كل خَلَف عُدُولُهُ؛ ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**"[1].

وقوله هذا غير مُرْضٍ عند العلماء؛ لأن الحديث لم يصح، وعلى فرض صحته، فإن معناه "لِيَحْمِلْ هذا العلم من كل خَلَفٍ عُدُولُه"؛ بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل.

٥- كيف يُعْرَف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية: فإن وافقهم في روايتهم غالبًا فهو ضابط، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، ولم يُحْتَجَّ به.

---

(١) رواه ابن عدي في الكامل وغيره، وقال العراقي له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء، وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه وانظر التفاصيل في التدريب (١/٣٠٢-٣٠٣).

٦- هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان؟

أ- أما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور؛ لأن أسبابه كثيرة، يصعب حصرها؛ إذ يحتاج المُعَدِّل أن يقول مثلاً: لم يفعل كذا، لم يرتكب كذا، أو يقول: هو يفعل كذا، ويفعل كذا... وهكذا.

ب- أما الجرح فلا يقبل إلا مفسَّرًا؛ لأنه لا يصعب ذكره؛ ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح فقد يجرح أحدهم بما ليس بجارح، قال ابن الصلاح: "وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله، وذكر الخطيب الحافظ أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما؛ ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم: كعِكْرِمَةَ، وعَمرو بن مرزوق؛ واحتج مسلم بسُوَيْد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود. وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا فُسِّرَ سببه"[1].

٧- هل يثبت الجرح والتعديل بواحد؟

أ- الصحيح أنه يثبت بواحد.

ب- وقيل لابد من اثنين.

٨- اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد:

إذا اجتمع في راوٍ واحد الجرح والتعديل:

أ- فالمعتمد أنه يقدم الجرح إذا كان مفسَّرًا.

ب- وقيل إن زاد عدد المُعَدِّلِينَ على الجارحين، قُدِّمَ التعديل، وهو ضعيف غير معتمد.

٩- حكم رواية العَدْل عن شخص:

أ- رواية العدل عن شخص، لا تعتبر تعديلاً له عند الأكثرين، وهو الصحيح،

(١) علوم الحديث (ص٩٦) باختصار يسير.

وقيل: هو تعديل.

ب- وعمل العالم وفُتْيَاهُ على وَفْق حديث ليس حكمًا بصحته، وليس مخالفته له قدحًا في صحته، ولا في رواته، وقيل: بل هو حكم بصحته، وصححه الآمدي وغيره من الأصوليين، وفي المسألة كلام طويل.

١٠- حكم رواية التائب من الفسق:

أ- تقبل رواية التائب من الفسق.

ب- ولا تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

١١- حكم رواية من أخذ على التحديث أجرًا:

أ- لا تقبل عند البعض: كأحمد وإسحاق وأبي حاتم.

ب- تقبل عند البعض الآخر: كأبي نُعيْم الفضل بن دُكَيْن.

ج- وأفتى أبو إسحاق الشيرازي بجواز أخذ الأجر لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث.

١٢- حكم رواية من عُرِفَ بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو:

أ- لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه: كمن لا يبالي بالنوم وقت السماع، أو يُحَدِّثُ من أصل غير مُقَابَل.

ب- ولا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث: بأن يُلَقَّنَ الشيءَ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه.

ج- ولا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو في روايته.

١٣- حكم رواية من حَدَّثَ ونَسِيَ:

أ- تعريف من حدث ونسي هو أن لا يَذْكُرَ الشيخ رواية ما حدث به تلميذُه عنه.

ب- حكم روايته:

١- الردُّ: إن نفاه نفيًا جازمًا: بأن قال: ما رويتُه، أو هو يكذب عليَّ، ونحو ذلك.

٢- القبول: إن تردد في نفيه: كأن يقول: لا أعرفه، أو لا أذكره، ونحو ذلك.

ج- هل يعتبر رد الحديث قادحًا في واحد منهما؟ لا يعتبر رد الحديث قادحًا في واحد منهما؛ لأنه ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر.

د- مثاله: "ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سُهَيْل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد"، قال عبد العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي: حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل، فلقيتُ سُهيلاً، فسألته عنه، فلم يعرفه، فقلت: حدثني ربيعة عنك بكذا، فصار سهيل بعد ذلك يقول، حدثني عبد العزيز عن ربيعة عني أني حدثته عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا بكذا.

هـ- أشهر المصنفات فيه: كتاب أخبار مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ للخطيب.

المبحث الثاني: فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

بما أن الحكم على الحديث -صحة وضعفًا- مبني على أمور منها: عدالة الرواة وضبطهم، أو الطعن في عدالتهم، وضبطهم؛ لذلك قام العلماء بتصنيف الكتب التي فيها بيان عدالة الرواة وضبطهم، منقولة عن الأئمة المُعَدِّلينَ الموثوقين، وهذا ما يسمى بـ"التعديل". كما أن في تلك الكتب بيان الطعون الموجهة إلى عدالة بعض الرواة، أو إلى ضبطهم وحفظهم، منقولة عن الأئمة غير المتعصبين، وهذا ما يسمى بـ"الجَرْح". ومن هنا أُطلق على تلك الكتب "كتب الجرح والتعديل".

وهذه الكتب كثيرة ومتنوعة: فمنها المُفْرَدَةُ لبيان الرواة الثقات، ومنها المفردة لبيان الضعفاء والمجروحين، ومنها كتب لبيان الرواة الثقات الضعفاء، ومن جهة أخرى فبعض هذه الكتب عامٌّ لذكر رواة الحديث: بغضّ النظر عن رجال كتاب أو كتب خاصة من كتب الحديث، ومنها ما هو خاص بتراجم رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث.

هذا ويعتبر عمل علماء الجرح والتعديل في تصنيف هذه الكتب عملاً رائعًا مهمًّا جبّارًا؛ إذ قاموا بمسح دقيق لتراجم جميع رواة الحديث، وبيان الجرح أو التعديل الموجه إليهم أوّلاً، ثم بيان مَنْ أخذوا عنه ومن أخذ عنهم، وأين رحلوا؟ ومتى التقوا ببعض الشيوخ؟ وما إلى ذلك، من تحديد زمنهم الذي عاشوا فيه، بشكل لم يُسْبَقوا إليه، بل و لم تصل الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى قريب مما صنّفه علماء الحديث: من وضع هذه الموسوعات الضخمة في تراجم الرجال،

ورواة الحديث ونَقَلَتِه، فجزاهم الله عنا خيرًا، وإليك بعض الأسماء لهذه الكتب:

١- التاريخ الكبير للبخاري، وهو عامٌّ للرواة الثقات والضعفاء.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، كذلك هو عامٌّ للرواة الثقات والضعفاء، ويشبه الذي قبله.

٣- الثقات لابن حِبَّان، كتاب خاص بالثقات.

٤- الكامل في الضعفاء لابن عدي، وهو خاص بتراجم الضعفاء كما هو ظاهرٌ من اسمه.

٥- الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي، كتاب عامٌّ، إلا أنه خاصٌّ برجال الكتب الستة.

٦- ميزان الاعتدال للذهبي، كتاب خاص بالضعفاء والمتروكين (أي: كل من جُرِح وإن لم يُقْبَل الجَرْحُ فيه).

٧- تهذيب التهذيب لابن حجر، يعتبر من تهذيبات ومختصرات كتاب "الكمال في أسماء الرجال".

المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل

لقد قسم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه "الجرح والتعديل" كُلاًّ من مراتب الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبَيَّنَ حكم كل مرتبة منها، ثم زاد العلماء على كلٍّ من مراتب الجرح والتعديل مرتبتين؛ فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستًّا، وإليك هذه المراتب مع ألفاظها:

١- مراتب التعديل وألفاظها:

أ- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن أَفْعَلَ - وهي أرفعها - مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو فلان أثبت الناس.

ب- ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق: كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

ج- ثم ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد: كثقة، أو حُجَّة.

د- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط: كصَدوق، أو مَحَلُّه الصدق، أو لا بأس به، عند غير ابن معين، فإنَّ "لا بأس به" إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة.

هـ- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح: مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس.

و- ثم ما أَشْعَرَ بالقرب من التجريح: مثل: فلان صالح الحديث، أو يُكْتَبُ حديثه.

٢- حكم هذه المراتب:

أ- أما المراتب الثلاث الأولى فيُحْتَجُّ بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

ب- وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يحتج بأهلهما؛ ولكن يُكْتَبُ حديثُهم ويُخْتَبَرُ[1]، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

---

(١) أي يُختبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الضابطين، فإن وافقهم احتج بحديثهم وإلا فلا، فظهر من ذلك أن من قيل فيه: "صدوق من الرواة لا يحتج بحديثه قبل الاختبار، وقد أخطأ من=

ج- وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها؛ ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار؛ وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

٣- مراتب الجرح وألفاظها:

أ- ما دل على التليين: (وهي أسهلها في الجرح): مثل: فلان لَيِّنُ الحديث أو فيه مقال.

ب- ثم ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به، وشبهه: مثل: فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو له مناكير.

ج- ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه: مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو: لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جدًّا، أو واهٍ بـــمَرَّةٍ.

د- ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه: مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

هـــ- ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه: مثل: كذاب، أو جدّال، أو وضّاع أو يكذب، أو يضع.

و- ثم ما دل على المبالغة في الكذب (وهي أسوأها): مثل فلان أكذب الناس، أو إليه المنتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب.

٤- حكم هذه المراتب:

أ- أما أهل المرتبتين الأوليين فإنه لا يُحْتَجُّ بحديثهم طبعًا؛ لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

ب- وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة فلا يُحْتَجُّ بحديثهم ولا يُكْتَبُ، ولا يُعْتَبَرُ به.

=ظن أن من قيل فيه "صدوق" فحديثه حسن؛ لأن الحسن يحتج به، هذا ما عليه اصطلاح أئمة الجرح والتعديل، أما الحافظ ابن حجر فقد يكون له اصطلاح خاص في كتاب "تقريب التهذيب" بالنسبة لكلمة "صدوق" والله أعلم.

خلاصة الوحدة الثانية

المبحث الأول: في الراوي وشروط قبوله:

شروط قبول الراوي:

أجمعتْ جماهيرُ أئمة الحديث والفقه أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيّان، هما:

أ- العدالة: ويعنون بها أن يكون الراوي: مسلمًا، بالغًا، عاقلاً، سليمًا من أسباب الفسق، سليمًا من خوارم المروءة.

ب- الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي غير مخالف للثقات، ولا سيّئ الحفظ، ولا فاحش الغلط، ولا مغفلاً، ولا كثير الأوهام.

بم تثبت العدالة؟

تثبت العدالة بأحد أمرين:

أ- إما بتنصيص مُعَدِّلِيْنَ عليها: أي أن ينص علماء التعديل، أو واحد منهم عليها.

ب - وإما بالاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل العلم، وشاع الثناء عليه كفى، ولا يحتاج بعد ذلك إلى مُعَدِّل ينص على عدالته، وذلك مثل الأئمة المشهورين: كالأئمة الأربعة، والسفيانين، والأوزاعي، وغيرهم.

كيف يُعْرَف ضبط الراوي؟

يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية: فإن وافقهم في روايتهم غالبًا فهو ضابط، ولا تضرّ مخالفته النادرة لهم، فإن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه، و لم يُحْتَجَّ به.

هل يثبت الجرح والتعديل بواحد؟

أ- الصحيح أنه يثبت بواحد.

ب- وقيل: لابد من اثنين.

اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد:

إذا اجتمع في راوٍ الجرح والتعديل:

أ- فالمعتمد أنه يقدم الجرح إذا كان مفسَّرًا.

ب- وقيل: إن زاد عدد المُعَدِّلِيْنَ على الجارحين، قُدِّمَ التعديل، وهو ضعيف غير معتمد.

حكم رواية العَدْل عن شخص:

أ- رواية العدل عن شخص لا تعتبر تعديلاً له عند الأكثرين، وهو الصحيح، وقيل: هي تعديل.

ب- وعمل العالم وفُتْيَاهُ على وَفْق حديث ليس حكمًا بصحته، ومخالفته له ليست قدحًا في صحته، ولا في رواته، وقيل: بل هو حكم بصحته، وصححه الآمدي وغيره من الأصوليين، وفي المسألة كلام طويل.

حكم رواية التائب من الفسق:

أ- تقبل رواية التائب من الفسق.

ب- ولا تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله ﷺ.

حكم رواية من أخذ على التحديث أجرًا:

أ- لا تقبل عند البعض: كأحمد وإسحاق وأبي حاتم.

ب- تقبل عند البعض الآخر: كأبي نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن.

ج- وأفتى أبو إسحاق الشيرازي -لمن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث- بجواز أخذ الأجر.

حكم رواية من عُرِفَ بالتساهل، أو بقبول التلقين أو كثرة السهو:

أ- لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه: كمن لا يبالي بالنوم

ف السماع، أو يحدث من أصل غير مُقَابَل.

ب- ولا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث: بأن يُلَقَّنَ الشيءَ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه.

ج - ولا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو في روايته.

حكم رواية من حَدَّثَ ونَسِيَ:

أ- تعريف من حدث ونسي: هو أن لا يَذْكُرَ الشيخ رواية ما حدث به تلميذُه عنه.

ب- حكم روايته:

١- الردُّ: إن نفاه نفيًا جازمًا؛ بأن قال: ما رويتُه، أو هو يكذب عليَّ، ونحو ذلك.

٢- القبول: إن تردد في نفيه؛ كأن يقول: لا أعرفه، أو لا أذكره، ونحو ذلك.

ج- هل يعتبر رد الحديث قادحًا في واحد منهما؟ لا يعتبر رد الحديث قادحًا في واحد منهما؛ لأنه ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر.

د- أشهر المصنفات فيه: كتاب " أخبار مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ للخطيب".

المبحث الثاني: فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

إليك بعض الأسماء لهذه الكتب:

١- "التاريخ الكبير" للبخاري، وهو عام للرواة الثقات والضعفاء.

٢- "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، كذلك هو عام للرواة الثقات والضعفاء، ويشبه الذي قبله.

٣- "الثقات" لابن حِبَّان، كتاب خاص بالثقات.

٤- "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وهو خاص بتراجم الضعفاء كما هو ظاهرٌ من اسمه.

٥- "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي، كتاب عام، إلا أنه خاص برجال الكتب الستة.

٦- "ميزان الاعتدال" للذهبي، كتاب خاص بالضعفاء والمتروكين (أي: كل من جُرِح وإن لم يُقْبَل الجَرْحُ فيه).

٧- "تهذيب التهذيب" لابن حجر، هو من تهذيبات ومختصرات كتاب: "الكمال في أسماء الرجال".

المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل.

مراتب التعديل وألفاظها:

أ- ما دلَّ على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن أَفْعَلَ - وهي أرفعها - مثل: فلان إليه المنتهى في التثبت، أو فلان أثبت الناس.

ب- ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق: كثقة ثقة، أو ثقة ثبت.

ج- ثم ما عُبِّرَ عنه بصفة دالة على التوثيق من غير توكيد: كثقة، أو حُجَّة.

د- ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط: كصَدوق، أو مَحَلُّه الصدق، أو لا بأس به، عند غير ابن معين، فإنَّ "لا بأس به" إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة.

هـ- ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح: مثل: فلان شيخ، أو روى عنه الناس.

و- ثم ما أَشْعَرَ بالقرب من التجريح: مثل: فلان صالح الحديث، أو يُكْتَبُ حديثه.

مراتب الجرح وألفاظها:

أ- ما دل على التليين: (وهي أسهلها في الجرح): مثل: فلان لَيِّنُ الحديث أو فيه مقال.

ب- ثم ما صُرِّح بعدم الاحتجاج به وشبهه: مثل: فلان لا يحتج به، أو ضعيف، أو: له مناكير.

ج- ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه: مثل: فلان لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ضعيف جدًا، أو واهٍ بالمرة.

د- ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نحوه: مثل: فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع، أو يسرق الحديث، أو ساقط، أو متروك، أو ليس بثقة.

هـ- ثم ما دل على وصفه بالكذب ونحوه: مثل: كذاب، أو دجّال، أو وضاع أو يكذب، أو يضع.

و- ثم ما دل على المبالغة في الكذب (وهي أسوأها): مثل: فلان أكذب الناس، أو: إليه المنتهى في الكذب، أو: هو ركن الكذب.

اختبار الوحدة الثانية

أولاً: أسئلة الصواب والخطأ:

ضع علامة(✓)أمام العبارة الصحيحة، وعلامة(×)أمام العبارة الخطأ في كل مما يلي:

١- العدالة والضبط شرطان أساسيان لقبول الراوي.

٢- يعرف ضبط الراوي بموافقة الثقات المتقنين في الرواية.

٣- تقبل رواية التائب من الكذب ولا تقبل رواية التائب من الفسق.

٤- تقبل رواية من أخذ على التحديث أجرًا عند عامة أهل العلم والمحدثين.

٥- رواية من عرف بالتساهل أو بقبول التلقين غير مقبولة بينما تقبل رواية من كثر سهوه.

٦- كتاب "التاريخ الكبير" للبخاري كتاب اختصّ بالرواة الثقات والضعفاء.

٧- ما عبر عنه بصفة أو صفتين من صفات التوثيق يعدّ من مراتب التعديل.

٨- لفظ "فلان شيخ أو روى عنه الناس" يعد من مراتب الجرح.

٩- ما دل على التليين يعد من مراتب التعديل.

١٠- لفظ "فلان متهم بالكذب" أو "متهم بالوضع" أو "ساقط" من مراتب الجرح.

ثانيًا: أسئلة الاختيار من متعدد:

١- يشترط في الراوي أن يكون:

أ- عدلاً. ب- ضابطًا. ج- قويًّا. د- ذكيًّا.

هـ- ما ورد في أ، ب. و- ما ورد في ج، د.

٢- تثبت العدالة في الراوي بـ:

أ- تنصيص معدلين عليها. ب- قول الراوي عن نفسه.

ج- الاستفاضة والشهرة. د- ما ورد في أ، ج معًا.

هـ- لا شيء مما سبق.

٣- يعرف ضبط الراوي من خلال:

أ- موافقة الثقات المتقنين. ب- شهادة العدول.

د- كثرة روايته.

٤- لا تقبل رواية التائب من الكذب بينما رواية التائب من الفسق:

أ- تقبل. ب- تقبل بشروط. د- جميع ما سبق.

٥- لا تقبل رواية بعض من عرفوا بـــ:

أ- التساهل. ب- قبول التلقين. ج- كثرة السهو.

د- الكذب. هـــ- جميع ما سبق.

٦- يعد كتاب "ميزان الاعتدال" للذهبي كتابًا خاصًّا بـــ:

أ- الثقات. ب- الحُفّاظ.

ج- الضعفاء والمتروكين. د- رجال الكتب الستة.

٧- قول "فلان لا يحتج به، أو "ضعيف"، أو "له مناكير" تشير إلى مراتب:

أ- التعديل وألفاظها. ب- الضعفاء.

ج- المتروكين. د- الجرح وألفاظها.

ثالثًا: أسئلة المقال:

١- اذكر شروط قبول الراوي، وبم تثبت العدالة؟

٢- اذكر مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة، وكيف يعرف ضبط الراوي؟

٣- هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان؟ وهل يثبت الجرح والتعديل بواحد؟ وهل يجتمع الجرح والتعديل في راو واحد؟

٤- ما حكم رواية العدل عن الشخص؟ وما حكم رواية التائب من الفسق؟ وما حكم رواية من أخذ على التحديث أجرًا؟

٥- اذكر حكم رواية من عُرف بالتساهل أو بقبول التلقين أو كثرة السهو، وما حكم رواية من حدث ونسي؟

٦- قارن بين مراتب الجرح والتعديل، وفرِّقْ بين كل منهما من حيث ألفاظهما، وما حكم هذه المراتب؟

النشاط التعليمي للوحدة الثانية

عزيزي الدارس: حتى تكتسب المزيد من المعلومات حول موضوعات هذه الوحدة عليك بإنجاز النشاط التعليمي التالي:

اعقد منتدًى بينك وبين بعض طلبة الحديث -عن طريق شبكة الإنترنت- حول قضية الجرح والتعديل وأهميته وضوابطه في علم الحديث.

الوحدة الثالثة
الرواية وآدابها
وكيفية ضبطها

الوحدة الثالثة

الرواية وآدابها وكيفية ضبطها

مبررات دراسة الوحدة:

عزيزي الدارس: لقد اهتم علماء الحديث بدراسة الآداب التي يجب على المحدث الالتزام بها أثناء تحمُّل الحديث وأدائه؛ وذلك لما في التزام هذه الآداب من محافظة على قضايا التوثيق والتثبيت؛ ولأنها تشتمل على إجلاء معتبر للسنة المشرفة، ومن ثم وضعنا هذه الوحدة لذكر ما يتعلق بهذه الآداب.

وتحتوى هذه الوحدة على موضوعين لا غنى لدارس الحديث عنهما وهما: كيفية ضبط الرواية وطرق تحمُّلها، وكذا آداب الرواية. ويندرج تحت هذين الموضوعين عدد من الموضوعات الفرعية الأخرى الضرورية فيما يرتبط برواية الحديث وآدابها.

وبحكم تخصصك -عزيزي الدارس- في العلوم الشرعية والتي من بينها علم الحديث، يجب عليك أن تكون ذا اطلاع تام على المصنفات الحديثية، وأن تكون ذا عقلية نقدية لكل ما يصلك من أخبار من وسائل إعلام أو غيرها، وكذلك يجب أن تكون على وعي تام بطرق تحمل الحديث، وكتابته وضبطه والتصنيف فيه، وآداب المحدث وآداب طالب الحديث، وهو ما سوف تعرض له الوحدة الحالية، فابدأ في دراستها.

الفصل الأول

كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

الأهداف التعليمية للفصل الأول:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذه الوحدة أن تصبح قادراً على أن:

١- تشرح كيفية سماع الحديث وتحمله، وصفة ضبطه.

٢- تبين طرق التحمل وصيغ الأداء، بصورة تفصيلية.

٣- تذكر حكم كتابة الحديث وضبطه، مع تفصيل أنواع التصنيف في الحديث.

٤- تصنف -تفصيلاً- صفة رواية الحديث.

٥- تعرف غريب الحديث وأهميته وأشهر المصنفات فيه.

الفصل الأول: كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

المبحث الأول: كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه.

-شروط تحمل الحديث - متى يستحب الابتداء بسماع الحديث؟

هل لصحة سماع الصغير سن معينة؟

المبحث الثاني: طرق التحمل وصيغ الأداء:

- السماع من لفظ الشيخ. - القراءة على الشيخ. -الإجازة.

المناولة.- الكتابة.- الإعلام.- الوصية.-الوجادة.

المبحث الثالث: كتابة الحديث وضبطه والتصنيف فيه:

- حكم كتابة الحديث.- سبب الاختلاف في حكم كتابته.
- الجمع بين أحاديث الإباحة والنهي.
- ماذا يجب على كاتب الحديث.

المبحث الرابع: صفة رواية الحديث.

المبحث الخامس: غريب الحديث.

الفصل الأول

كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

المبحث الأول: كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه

١- تمهيد:

المراد بكيفية سماع الحديث: بيان ما يُشترط فيمن يريد سماع الحديث من الشيوخ سماع رواية وتحمل؛ ليؤديه فيما بعد لغيره؛ وذلك مثل: اشتراط سِنٍّ معينة وجوبًا، أو استحبابًا.

والمراد "بتَحَمُّلِه": بيان طرق أخذه، وتلقيه عن الشيوخ، والمراد "ببيان ضبطه": أي كيف يضبط الطالب ما تلقاه من الحديث ضبطًا يؤهله لأن يرويه لغيره على شكل يُطْمَأَنُّ إليه.

وقد اعتنى علماء المصطلح بهذا النوع من علوم الحديث، ووضعوا له القواعد والضوابط والشروط بشكل دقيق رائع، وميزوا بين طرق تحمل الحديث، وجعلوها على مراتب بعضها أقوى من بعض؛ وذلك تأكيدًا منهم للعناية بحديث رسول الله ﷺ، وحسن انتقاله من شخص إلى شخص، كي يطمئن المسلم إلى طريقة وصول الحديث النبوي إليه، ويوقن أن هذه الطريقة في منتهى السلامة والدقة.

٢- هل يُشْتَرَطُ لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ؟

لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ -على الصحيح-؛ لكن

يشترط لذلك للأداء[1] -كما مر بنا في شروط الراوي- وبناء على ذلك: فتقبل رواية المسلم البالغ ما تحمله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه؛ لكن لابد من التمييز بالنسبة لغير البالغ.

وقد قيل: إنه يشترط لتحمل الحديث البلوغ؛ ولكنه قول خطأ؛ لأن المسلمين قبلوا رواية صغار الصحابة: كالحسن، وابن عباس، وغيرهما، من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ، أو بعده.

٣- متى يُسْتَحَبُّ الابتداء بسماع الحديث؟

أ- قيل: يستحب أن يبتدأ بسماع الحديث في سن الثلاثين، وعليه أهل الشام.

ب- وقيل: في سن العشرين، وعليه أهل الكوفة.

ح- وقيل: في سن العاشرة، وعليه أهل البصرة.

د- والصواب في الأعصار المتأخرة التبكير بسماع الحديث من حين يصح سماعه؛ لأن الحديث مضبط في الكتب.

٤- هل لصحة سماع الصغير سنٌّ معينة؟

أ- حدد بعض العلماء ذلك بخمس سنين، وعليه استقر العمل بين أهل الحديث.

ب- وقال بعضهم: الصواب اعتبار التمييز: فإن فَهِمَ الخطاب، ورَدَّ الجواب؛ كان مُمَيِّزًا صحيحَ السماع، وإلا فلا.

---

(١) **التحمل**: معناه تلقي الحديث وأخذه عن الشيوخ. **والأداء**: رواية الحديث وإعطاؤه للطلاب.

المبحث الثاني: طرق التحمل وصِيغ الأداء

طُرُق تحمل الحديث ثمانية وهي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، الكتابة، الإعلام، الوصية، الوِجَادَة.

وسأتكلم على كل منها تباعًا باختصار، مع بيان ألفاظ الأداء لكل منها، باختصار أيضًا.

١- السماع من لفظ الشيخ:

أ- صورته: أن يقرأ الشيخ، ويسمع الطالب، سواء قرأ الشيخ من حفظه أو كتابه، وسواء سمع الطالب وكتب ما سمعه، أو سمع فقط و لم يكتب.

ب- رتبته: السماع على أقسام طرق التحمل عند الجماهير.

ج- ألفاظ الأداء:

١- قبل أن يشيع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، كان يجوز للسامع من لفظ الشيخ أن يقول في الأداء: "سمعت أو حدثني أو أخبرني أو أنبأني أو قال لي أو ذكر لي".

٢- وبعد أن شاع تخصيص بعض الألفاظ لكل قسم من طرق التحمل، صارت ألفاظ الأداء على النحو التالي:

- للسماع: سمعت، أو حدثني.
- للقراءة: أخبرني.
- للإجازة: أنبأني.
- لسماع المذاكرة[1]: قال لي، أو ذكر لي.

---

(١) سماع المذاكرة غير سماع التحديث، إذ أن سماع التحديث يكون قد استعد له الشيخ والطالب تحضيرًا وضبطًا قبل المجيء لمجلس التحديث، أما المذاكرة فليس فيها ذاك الاستعداد.

٢ - القراءة على الشيخ:

ويسميها أكثر المحدثين "عَرْضًا".

أ- صورتها: أن يقرأ الطالب والشيخ يسمع[1]، سواء قرأ الطالب، أو قرأ غيره وهو يسمع، وسواء كانت القراءة من حفظ أو من كتاب، وسواء كان الشيخ يتَّبِعُ للقارئ من حفظه، أو أمسك كتابه هو، أو ثقة غيره.

ب- حكم الرواية بها: الرواية بطريق القراءة على الشيخ رواية صحيحة بلا خلاف في جميع الصور المذكورة، إلا ما حُكي عن بعض من لا يُعْتَدُّ به من المتشددين.

ج- رتبتها: اختلف في رتبتها على ثلاثة أقوال، هي:

١- مساوية للسماع: رُوِي عن مالك والبخاري، ومعظم علماء الحجاز والكوفة.

٢- أدنى من السماع: رُوِي عن جمهور أهل المشرق "وهو الصحيح".

٣- أعلى من السماع: رُوِي عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب، ورواية عن مالك.

د- ألفاظ الأداء:

١- الأحوط: "قرأت على فلان" أو: "قرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ به".

٢- وتجوز بعبارات السماع مقيدة بلفظ القراءة: كـ "حدثنا قراءة عليه".

٣- الشائع الذي عليه كثير من المحدثين: إطلاق لفظ "أخبرنا" فقط دون غيرها.

٣- الإجازة:

أ- تعريفها: الإذن بالرواية، لفظًا أو كتابة.

ب- صورتها: أن يقول الشيخ لأحد طلابه: "أَجَزْتُ لك أن تروي عني صحيح البخاري".

ج- أنواعها: للإجازة أنواع كثيرة، سأذكر منها خمسة أنواع، وهي:

---

(١) مراده بذلك أن يقرأ الطالب الأحاديث التي هي من مرويات الشيخ، لا أن يقرأ ما شاء من الأحاديث؛ وذلك لأن الغاية من قراءة الطالب على الشيخ، أن يسمعها الشيخ منه ليضبطها له.

١- أن يُجيز الشيخُ مُعَينًا لمعيَّنٍ: كَأَجَزْتُكَ صحيحَ البخاري، وهذا النوع أعلى أنواع الإجازة المُجَرَّدَة عن المناولة.

٢- أن يُجيز مُعَيَّنًا بغير مُعَيَّن: كأجزتك رواية مَسْمُوعاتي.

٣- أن يُجيز غيرَ مُعَيَّن بغير مُعَيَّن: كَأَجَزْتُ أهلَ زماني روايةَ مسموعاتي.

٤- أن يُجيز بمجهول أو لمجهول: كأجزتك كتاب السُّنَن، وهو يَرْوِي عددًا من السُّنَنِ، أو أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي، وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم.

٥- الإجازة للمَعْدوم: فإما أن تكون تَبَعًا لموجود: كأجزت لفلان ولمن يُولَد له، وإما أن تكون لمعدوم استقلالاً: كأجزت لمن يولد لفلان.

د- حكمها:

أما النوع الأول منها فالصحيح الذي عليه الجمهور، واستقر عليه العمل، جواز الرواية والعمل بها، وأبطلها جماعة من العلماء، وهو إحدى الروايتين عن الشافعي.

وأما بقية الأنواع فالخلاف في جوازها أشد وأكثر، وعلى كل حال فالتحمل والرواية بهذا الطريق (أي الإجازة) تحمل هزيل ما ينبغي التساهل فيه.

هـ- ألفاظ الأداء:

١- الأولى: أن يقول: "أجاز لي فلان".

٢- ويجوز: بعبارات السماع والقراءة مقيدة: مثل "حدثنا إجازة"، أو "أخبرنا إجازة".

٣- اصطلاح المتأخرين: "أنبأنا"، واختاره صاحب كتاب "الوجازة"[1].

٤- المناولة:

أ- نوعا المناولة:

١- مقرونة بالإجازة: وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقًا. ومن صورها أن يدفع

(١) هو أبو العباس الوليد بن بكر المَعْمَري، واسم كتابه الكامل "الوجازة في تجويز الإجازة".

الشيخ إلى الطالب كتابه ويقول له: هذا روايتي عن فلان فارْوِهِ عني، ثم يبقيه معه تمليكًا أو إعارة لينسخه.

٢- مُجَرَّدة عن الإجازة: وصورتها أن يدفع الشيخ إلى الطالب كتابه مقتصرًا على قوله: هذا سماعي.

ب- حكم الرواية بها:

١- أما المقرونة بالإجازة: فتجوز الرواية بها، وهي أدنى مرتبة من السماع والقراءة على الشيخ.

٢- وأما المجردة عن الإجازة: فلا تجوز الرواية بها على الصحيح.

ج- ألفاظ الأداء:

١- الأحسن: أن يقول: "ناولني"، أو "ناولني وأجاز لي" - إن كانت المناولة مقرونة بالإجازة.

٢- ويجوز بعبارات السماع والقراءة مقيدة: مثل: "حدثنا مناولة"، أو: "أخبرنا مناولة وإجازة".

٥- الكتابة:

أ- صورتها: أن يكتب الشيخ مَسْمُوْعَهُ لحاضر أو غائب بخطه أو أمره.

ب- أنواعها: وهي نوعان:

١- مقرونة بالإجازة: كأجزتك ما كتبت لك أو إليك، ونحو ذلك.

٢- مُجَرَّدَة عن الإجازة: كأن يكتب له بعض الأحاديث ويرسلها له، ولا يجيزه بروايتها.

ج- حكم الرواية بها:

١- أما المقرونة بالإجازة: فالرواية بها صحيحة، وهي في الصحة والقوة كالمناولة المقرونة.

٢- وأما المُجَرَّدَة عن الإجازة: فمنع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون، والصحيح

الجواز عند أهل الحديث؛ لإشْعارها بمعنى الإجازة.

د- هل تشترط البينة لاعتماد الخط؟

١- اشترط بعضهم البينة على الخط، وادعوا أن الخط يشبه الخط، وهو قول ضعيف.

٢- ومنهم من قال: يكفي معرفة المكتوب إليه خَطَّ الكاتب؛ لأن خط الإنسان لا يشتبه بغيره، وهو الصحيح.

هـ- ألفاظ الأداء:

١- التصريح بلفظ الكتابة: كقوله: "كتب إليَّ فلان".

٢- أو الإتيان بألفاظ السماع والقراءة مقيدة: كقوله: "حدثني فلان، أو أخبرني كتابة".

٦- الإعلام:

أ- صورته: أن يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه.

ب- حكم الرواية به: اختلف العلماء في حكم الرواية بالإعلام على قولين:

١- الجواز: كثير من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

٢- عدم الجواز: غير واحد من المحدثين وغيرهم، وهو الصحيح؛ لأنه قد يعلم الشيخ أن هذا الحديث روايته؛ لكن لا تجوز روايته لخلل فيه، نعم لو أجازه بروايته جازت روايته.

ج- ألفاظ الأداء:

يقول في الأداء: "أعلمني شيخي بكذا".

٧- الوصية:

أ- صورتها: أن يوصي الشيخ - عند موته أو سفره - لشخص بكتابٍ من كتبه التي يرويها.

ب- حكم الرواية بها:

١- الجواز: لبعض السلف، وهو غلط؛ لأنه أوصى له بالكتاب و لم يوص له بروايته.

٢- عدم الجواز: وهو الصواب.

ج- ألفاظ الأداء:

يقول: "أوصى إلي فلان بكذا"، أو "حدثني فلان وصية".

٨- الوِجَادَة:

بكسر الواو، مصدر "وَجَدَ"، وهذا المصدر مُوَلَّد غير مسموع من العرب.

أ- صورتها: أن يَجِدَ الطالب أحاديثَ بخط شيخ يرويها، يعرفه ذلك الطالب، وليس له سماع منه ولا إجازة.

ب- حكم الرواية بها: الرواية بالوِجادة من باب المنقطع؛ لكن فيها نوع اتصال.

ج- ألفاظ الأداء: يقول الواجِدُ: "وَجَدْتُ بخط فلان، أو قرأت بخط فلان كذا"، ثم يسوق الإسناد والمتن.

المبحث الثالث: كتابة الحديث وضبطه و التصنيف فيه[1]

١- حكم كتابة الحديث:

اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال:

أ- كرهها بعضهم: ومنهم ابن عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت.

ب- وأباحها بعضهم: ومنهم عبد الله بن عمرو، وأنس، وعمر بن عبد العزيز، وأكثر الصحابة.

ج- ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها؛ وزال الخلاف، ولو لم يُدَوَّن الحديث في الكتب، لضاع في الأعصار المتأخرة، لاسيما في عصرنا.

٢- سبب الاختلاف في حكم كتابته:

وسبب الخلاف في حكم كتابته أنه وردت أحاديث متعارضة في الإباحة والنهي، فمنها:

أ- حديث النهي: ما رواه مسلم أن رسول الله ﷺ قال: "لا تكتبوا عني شيئًا إلا القرآن، ومن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحهْ".

ب- حديث الإباحة: ما أخرجه الشيخان أن رسول الله ﷺ قال: **"اكتبوا لأبي شاه"** وهناك أحاديث أخرى في إباحة الكتابة، منها الإذْن لعبد الله بن عَمْرو.

٣- الجمع بين أحاديث الإباحة والنهي:

لقد جمع العلماء بين أحاديث النهي والإباحة بوجوه، منها:

أ- قال بعضهم: الإذْن بالكتابة لمن خِيفَ نسيانه للحديث، والنهي لمن أمن النسيان، وخيف عليه اتكاله على الخط إذا كتب.

---

(١) سأبحث هذا الموضوع باختصار؛ لأن كثيرًا من قواعد الكتابة والتصحيح صارت من مهمة المحقق والطابع في هذا الزمان، وتبقى تلك التفصيلات للمتخصصين في هذا الفن لمعرفة اصطلاح القوم في كتابة النسخ المخطوطة القديمة وغير ذلك من الاعتبارات.

ب- وقال بعضهم: جاء النهي حين خيف اختلاطه بالقرآن، ثم جاء الإذن بالكتابة حين أُمِنَ ذلك؛ وعلى هذا يكون النهي منسوخًا.

٤- ماذا يجب على كاتب الحديث؟

ينبغي على كاتب الحديث أن يصرف همته إلى ضبطه، وتحقيقه شَكْلاً ونَقْطًا يُؤْمَنُ معهما اللَّبْس، ويُشْكِل المُشْكل، لاسيما أسماء الأعلام؛ لأنها لا تُدْرَك بما قبلها، ولا بما بعدها، وأن يكون خطُّه واضحًا على قواعد الخط المشهورة، وألاَّ يصطلح لنفسه اصطلاحًا خاصًّا برمز لا يعرفه الناس، وينبغي أن يحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على النبي ﷺ كلما جاء ذكره، ولا يسأم من تكرار ذلك، ولا يتقيد في ذلك بما في الأصل إن كان ناقصًا، وكذلك الثناء على الله سبحانه وتعالى: كـ"ﷻ"، وكذلك الترضّي والترحّم على الصحابة والعلماء، ويكره الاقتصار على الصلاة وحدها أو التسليم وحده، كما يكره الرمز إليهما بـ"ص" ونحوه مثل "صلعم" وعليه أن يكتبهما كاملتين.

٥- المقابلة وكيفيتها:

يجب على كاتب الحديث بعد الفراغ من كتابته مقابلة كتابه بأصل[1] شيخه، ولو أخذه عنه بطريق الإجازة.

وكيفية المقابلة أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال التسميع، ويكفي أن يقابل له ثقة آخر في أي وقت، حال القراءة أو بعدها، كما يكفي مقابلته بفرع مُقَابَل بأصل الشيخ.

٦- اصطلاحات في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها:

غلب على كثير من كُتّاب الحديث الاقتصار على الرمز في ألفاظ الأداء،

(١) أي نسخه شيخه الأصلية التي أخذ منها.

فمن ذلك أنهم يكتبون:

أ- حدثنا: "ثنا"، أو "نا".

ب- أخبرنا: "أنا"، أو "أرنا".

ج- تحويل الإسناد إلى إسناد آخر: يرمزون له بـــ"ح"، وينطق القارئ بها هكذا: "حا".

د- جرت العادة بحذف كلمة "قال" ونحوها بين رجال الإسناد خَطًّا؛ وذلك لأجل الاختصار، لكن ينبغي للقارئ التلفظ بها، مثل: "حدثنا عبد الله بن يوسف: أخبرنا مالك" فينبغي على القارئ أن يقول: "قال: أخبرنا مالك". كما جرت العادة بحذف "أَنَّهُ" في أواخر الإسناد اختصارًا. مثل: "عن أبي هريرة قال"؛ فينبغي للقارئ النطق بـــ "أنه"؛ فيقول: "أنه قال"؛ وذلك تصحيحًا للكلام من حيث الإعراب.

٧- الرحلة في طلب الحديث:

لقد اعتنى سلفنا بالحديث عناية ليس لها نظير، وصرفوا في جمعه وضبطه من الاهتمام، والجهد، والوقت -ما لا يكاد يصدقه العقل، فبعد أن يجمع أحدهم الحديث من شيوخ بلده، يرحل إلى بلاد وأقطار أخرى قريبة أو بعيدة؛ ليأخذ الحديث من شيوخ تلك البلاد، ويتجشم مشاقّ السفر، وشظف العيش بنفس راضية. وقد صنف الخطيب البغدادي كتابًا سماه: "الرحلة في طلب الحديث"، جمع فيه من أخبار الصحابة والتابعين فمن بعدهم في الرحلة في طلب الحديث ما يعجب الإنسان لسماعه، فمن أحب سماع تلك الأخبار الشيقة فعليه بذلك الكتاب فإنه مُنَشِّط لطلاب العلم، شاحذ لهممهم، مُقَوٍّ لعزائمهم.

٨- أنواع التصنيف في الحديث:

يجب على من يجد في نفسه المقدرة على التصنيف في الحديث وغيره أن

يقوم بالتصنيف؛ وذلك لجمع المتفرق، وتوضيح المشكل، وترتيب غير المرتب، وفهرسة غير المفهرس؛ مما يسهل على طلبة الحديث الاستفادة منه بأيسر طريق وأقرب وقت، وليحذر إخراج كتابه قبل تهذيبه وتحريره وضبطه، وليكن تصنيفه فيما يعمّ نفعه وتكثر فائدته.

هذا، وقد صنف العلماءُ الحديثَ على أشكال متنوعة، فمن أشهر أنواع التصنيف في الحديث ما يلي:

أ- الجوامع: والجامع: كل كتاب جُمِعَ به مرويات كل صحابي على حِدَة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق فيه الحديث، مثل: "مسند الإمام أحمد بن حنبل".

ب- السنن: وهي الكتب المصنفة على أبواب الفقه؛ لتكون مصدرًا للفقهاء في استنباط الأحكام، وتختلف عن الجوامع بأنها: لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد، والسير، والمناقب، وما إلى ذلك، بل هي مقصورة على أبواب الفقه، وأحاديث الأحكام. مثل: "سنن أبي داود".

ج- المعاجم: والمُعْجَم كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث، مرتبًا على أسماء شيوخه، على ترتيب حروف الهجاء غالبًا، مثل: "المعاجم الثلاثة" للطبراني: وهي المعجم الكبير، والأوسط، والصغير.

د- العلل: كتب العلل: هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة، مع بيان عللها، وذلك مثل:العلل لابن أبي حاتم"، و" العلل للدارقطني".

هـ- الأجزاء: الجزء: كل كتاب صغير جُمِع فيه مرويات راو واحد من رواة الحديث، أو جُمِع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، مثل:

"جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري.

و- الأطراف: كل كتاب ذكر فيه مصنفه طرف كل حديث -الذي يدل على بقيته- ثم يذكر أسانيد كل متن من المتون، إما مستوعِبًا، أو مقيِّدًا لها ببعض الكتب. مثل: "تحفة الأشْراف بمعرفة الأطراف" للمِزّي.

ز- المُسْتَدْرَكات: والمُسْتَدْرَك: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاتته على شرطه، مثل:"المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم.

ح- المُسْتَخْرَجَات: والمُسْتَخْرَج: كل كتاب خَرَّجَ فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف الأول، وربما اجتمع معه في شيخه، أو من فوقه مثل: "المستخرَج على الصحيحين" لأبي نُعَيْم الأصبهاني.

المبحث الرابع: صفة رواية الحديث[1]

١- المراد بهذه التسمية:

المراد بهذا العنوان بيان الكيفية التي يُرْوَى بها الحديث، والآداب التي ينبغي التحلي بها، وما يتعلق بذلك، وقد تقدم شيء من ذلك في المباحث السابقة، وإليك ما بقي:

٢- هل تجوز رواية الراوي من كتابه إذا لم يحفظ ما فيه؟

هذا أمر اختلف فيه العلماء؛ فمنهم من شدد فأفرط، ومنهم من تساهل ففرَّط، ومنهم من اعتدل فتوسط.

أ- فأما المتشددون: فقالوا: "لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه" روي ذلك عن: مالك، وأبي حنيفة، وأبي بكر الصيدلاني الشافعي.

ب- وأما المتساهلون: فقوم رووْا من نُسَخ غير مقابَلَة بأصولها، منهم ابن لَهيعة.

ج- وأما المعتدلون المتوسطون: (وهم الجمهور) فقالوا: إذا قام الراوي في التحمل والمقابلة بما تقدم من الشروط جازت الرواية من الكتاب وإن غاب عنه الكتاب إذا كان الغالب على الظن سلامته من التغيير والتبديل، لا سيما إن كان ممن لا يخفى عليه التغيير غالبًا.

٣- حكم رواية الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه:

إذا استعان الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه بثقة في كتابة الحديث الذي سمعه وضبطه، والمحافظة على الكتاب، واحتاط عند القراءة عليه، بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته عند الأكثر؛ ويكون كالبصير الأُمِّي الذي لا يحفظ.

---

(١) سأبحث هذا الموضوع باختصار أيضًا؛ لأن بعض جزئياته كانت ضرورية في عصر الرواية أما في هذه الأزمان فتعتبر دراستها من باب دراسة تاريخ الرواية، وهي لازمة لذوي الاختصاص في هذا الفن.

٤- رواية الحديث بالمعنى وشروطها:

اختلف السلف في رواية الحديث بالمعنى، فمنهم من منعها، ومنهم من جوّزها.

أ- فمنعها طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: منهم ابن سيرين، وأبو بكر الرازي.

ب- وأجازها جمهور السلف والخلف من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول، منهم الأئمة الأربعة -لكن- إذا قطع الراوي بأداء المعنى.

ثم إن من أجاز الرواية بالمعنى اشترط لها شروطًا، وهي:

١- أن يكون الراوي عالمًا بالألفاظ ومقاصدها.

٢- أن يكون خبيرًا بما يُحيل معانيها.

هذا كله في غير المصنَّفات، أما الكتب المصنَّفة فلا يجوز رواية شيء منها بالمعنى، ولا تغيير الألفاظ التي فيها وإن كان بمعناها، لأن جواز الرواية بالمعنى كان للضرورة -إذا غابت عن الراوي كلمة من الكلمات، أما بعد إثبات الأحاديث في الكتب فليس هناك ضرورة لرواية ما فيها بالمعنى.

هذا، وينبغي للراوي بالمعنى أن يقول بعد روايته الحديث: "أو كما قال"، أو "أو نحوه"، أو "أو شبهه".

٥- اللحن في الحديث، وسببه:

اللحن في الحديث، أي: الخطأ في قراءته. وأبرز أسباب اللحن:

أ- عدم تعلُّم النحو واللغة: فعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يسلم به

من اللحن والتصحيف؛ فقد روى الخطيب عن حماد بن سلمة قال: "مَثَلُ الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحِمَار عليه مَخلاة لا شعير فيها"(١).

ب- الأخذ من الكتب والصحف، وعدم التلقي عن الشيوخ:

مر بنا أن لتلقي الحديث وتحمله عن الشيوخ طرقًا بعضها أقوى من بعض، وأن أقوى تلك الطرق: السماع من لفظ الشيخ، أو القراءة عليه؛ فعلى المشتغل بالحديث أن يتلقى حديث رسول الله ﷺ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق؛ حتى يسلم من التصحيف والخطأ، ولا يليق بطالب الحديث أن يعمد إلى الكتب والصحف فيأخذ منها ويروي عنها ويجعلها شيوخَهُ؛ فإنه تكثر أخطاؤه وتصحيفاته؛ لذا قال العلماء قديمًا: "لا تأخذ القرآن من مُصْحَفِيّ ولا الحديث من صَحَفِيّ"(٢).

---

(١) تدريب الراوي (٢/١٠٦).

(٢) المصحفي الذي يأخذ القرآن من المصحف ولا يتلقى القرآن عن القراء والشيوخ، والصحفي هو الذي يأخذ الحديث من الصحف ولا يتلقاه عن الشيوخ، وفي القاموس المحيط: الذي يخطئ في قراءة الصحيفة.

المبحث الخامس: غريب الحديث

١- تعريفه:

أ- الغريب لغة: هو البعيد عن أقاربه، والمراد به هنا الألفاظ التي خفي معناها، قال صاحب القاموس: "غَرُبَ كَكَرُمَ، غَمُضَ وخَفِيَ"(١).

ب- واصطلاحًا: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم؛ لقلة استعمالها.

٢- أهميته وصعوبته:

وهو فن مهم جدًا يَقْبُحُ من أهل الحديث جهلُه، لكن الخوض فيه صعب؛ فليتحَرَّ خائضه؛ وليتق الله أن يُقْدِمَ على تفسير كلام نبيه ﷺ بمجرد الظنون، وكان السلف يتثبتون فيه أشد التثبت.

٣- أجود تفسيره:

وأجود تفسيره ما جاء مفسَّرًا في رواية أخرى: مثل حديث عِمْرَانَ بن حُصَيْن ﷺ في صلاة المريض: "**صَلِّ قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جَنْب**"(٢).

وقد فُسِّر قولُهُ: "عَلَى جَنْبٍ" حديثُ عليٍّ ﷺ، ولفظه "على جَنْبِهِ الأيمن مستقبل القِبْلة بوجهه"(٣).

٤- أشهر المصنفات فيه:

أ- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سَلام.

ب- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، وهو أجود كتب الغريب.

ج- الدر النَّثِير، للسيوطي، وهو تلخيص للنهاية.

د- الفائق، للزمخشري.

---

(١) القاموس (١/١١٥).

(٢) البخاري.

(٣) سنن الدارقطني.

الفصل الثاني
آداب الرواية

الأهداف التعليمية للفصل الثاني:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

١- تتحدث عن آداب المحدث، مبينًا أبرز ما ينبغي أن يتحلى به، وأشهر المصنفات في آداب المحدث.

٢- تصنف ما يستحب أن يفعله المحدث إذا أراد حضور مجلس الإملاء.

٣- تبين السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها.

٤- تحدد آداب طالب الحديث التي يشترك فيها مع المحدث.

٥- تذكر الآداب التي ينفرد بها المحدث عن طالب الحديث.

الفصل الثاني
آداب الرواية

المبحث الأول: آداب المحدث

- أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث.
- ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجالس الإملاء.
- ما هي السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها.
- أشهر المصنفات في آداب المحدث.

المبحث الثاني: آداب طالب الحديث

- الآداب التي يشترك فيها طالب الحديث مع المحدث.
- الآداب التي ينفرد بها طالب الحديث.

الفصل الثاني: آداب الرواية

المبحث الأول: آداب المحدث

١- مقدمة:

بما أن الاشتغال بالحديث من أفضل القربات إلى الله تعالى وأشرف الصناعات؛ فينبغي على من يشتغل به وينشره بين الناس: أن يتحلى بمكارم الأخلاق، ومحاسن الشِّيَم، ويكون مثالاً صادقًا لما يعلمه للناس، مطبقًا له على نفسه قبل أن يأمر به غيره.

٢- أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث:

أ- تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا: كحب الرئاسة، أو الشهرة.

ب- أن يكون أكبر همه نشر الحديث، والتبليغ عن رسول الله ﷺ مبتغيًا جزيل الأجر.

ج- ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه، لِسِنِّه أو عِلْمِه.

د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث، وهو يعلم أنه موجود عند غيره، إلى ذلك الغير.

هـ- ألا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يُرْجَى له صحتها.

و- أن يعقد مجلسًا لإملاء الحديث وتعليمه إذا كان أهلاً لذلك، فإن ذلك أعلى مراتب الرواية.

٣- ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء:

أ- أن يتطهر ويتطيب ويسرّح لحيته.

ب- أن يجلس متمكّـنًا بوقار وهيبة؛ تعظيمًا لحديث رسول الله ﷺ.

ج- أن يُقْبِل على الحاضرين كلهم، ولا يخصّ بعنايته أحدًا دون أحد.

د- أن يفتتح مجلسه ويختـــتمه بحمد الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ، ودعاء يليق بالحال.

هـــ- أن يجتنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، أو ما لا يفهمونه من الحديث.

و- أن يختم الإملاء بحكايات ونوادر، لترويح القلوب وطرد السَّأَم.

٤- ما هي السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها؟

اختلف في ذلك.

أ- فقيل خمسون، وقيل أربعون، وقيل غير ذلك.

ب- والصحيح: أنه متى تأهل، واحتيج إلى ما عنده، جلس للتحديث في أي سن كان.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي.

ب- "جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله" لابن عبد البَرّ.

المبحث الثاني: آداب طالب الحديث

١- مقدمة:

المراد بآداب طالب الحديث: ما ينبغي أن يتصف به الطالب من الآداب العالية، والأخلاق الكريمة التي تناسب شرف العلم الذي يطلبه، وهو حديث رسول الله ﷺ، فمن هذه الآداب ما يشترك فيها مع المحدث، ومنها ما ينفرد بها عنه.

٢- الآداب التي يشترك فيها مع المحدث:

أ- تصحيح النية والإخلاص لله تعالى في طلبه.

ب- الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا، فقد أخرج أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "من تعلم علمًا مما يُبْتَغَى به وجهُ الله تعالى، لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضا من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة".

ج- العمل بما يسمعه من الأحاديث.

٣- الآداب التي ينفرد بها عن المحدث:

أ- أن يسأل الله تعالى التوفيق، والتسديد، والتيسير، والإعانة على ضبط الحديث وفهمه.

ب- أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

ج- أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادًا وعلمًا ودينًا.

د- أن يعظم شيخه، ومَنْ يسمع منه ويوقِّرَه؛ فذلك من إجلال العلم وأسباب الانتفاع، وأن يتحرَّى رضاه، ويصبر على جفائه لو حصل.

هـ- أن يرشد زملاءه وإخوانه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائد ولا يكتمها عنهم؛ فإن كتمان الفوائد العلمية على الطلبة لُؤْم يقع فيه جهلة الطلبة الوُضَعاء؛ لأن الغاية من طلب العلم نشرُه.

و- ألا يمنعه الحياء أو الكِبْر من السعي في السماع والتحصيل وأخذ العلم ولو ممن هو دونه في السن أو المنـــزلة.

ز- عدم الاقتصار على سماع الحديث وكتابته دون معرفته وفهمه؛ فيكون قد أتعب نفسه دون أن يظفر بطائل.

ح - أنْ يقدم في السماع والضبط والتفهم الصحيحين، ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي، ثم السنن الكبرى للبيهقي، ثم ما تمس الحاجة إليه من المسانيد والجوامع كمسند أحمد وموطأ مالك، ومن كتب العلل: علل الدارقطني، ومن الأسماء: التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومن ضبط الأسماء: كتاب ابن ماكولا، ومن غريب الحديث: النهاية لابن الأثير.

خلاصة الوحدة الثالثة

الفصل الأول: كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها

المبحث الأول: كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه:

هل يُشْتَرَطُ لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ؟

لا يشترط -على الصحيح- لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ لكن يشترط ذلك للأداء، وبناء على ذلك: فتُقبل رواية المسلم البالغ ما تحمّله من الحديث قبل إسلامه، أو قبل بلوغه؛ لكن لابد من التمييز بالنسبة لغير البالغ.

وقد قيل: إنه يشترط لتحمل الحديث البلوغ، ولكنه قول خطأ؛ لأن المسلمين قبلوا رواية صغار الصحابة: كالحسن، وابن عباس، وغيرهما من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ أو بعده

- متى يستحب الابتداء بسماع الحديث؟

أ- قيل يستحب أن يبتدئ بسماع الحديث في سن الثلاثين، وعليه أهل الشام.

ب- وقيل في سن العشرين، وعليه أهل الكوفة.

ج- وقيل في سن العاشرة، وعليه أهل البصرة.

د- والصواب في الأعصار المتأخرة التبكير بسماع الحديث من حين يصح سماعه؛ لأن الحديث منضبط في الكتب.

- هل لصحة سماع الصغير سن معينة؟

أ- حدد بعض العلماء ذلك بخمس سنين، وعليه استقر العمل بين أهل الحديث.

ب- وقال بعضهم: الصواب اعتبار التمييز، فإن فَهِمَ الخطاب ورَدَّ الجواب كان مُمَيِّزًا صحيحَ السماع، وإلا فلا.

المبحث الثاني: طُرُق التحمُّل وصِيغ الأداء:

طُرُق تحمل الحديث ثمانية، وهي: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوِجَادَة.

المبحث الثالث: كتابة الحديث وضبطه والتصنيف فيه:

- حكم كتابة الحديث:

اختلف السلف من الصحابة والتابعين في كتابة الحديث على أقوال:

أ- فكرهها بعضهم: ومنهم ابن عمر، وابن مسعود، وزيد بن ثابت.

ب- وأباحها بعضهم: ومنهم عبد الله بن عمرو، وأنس، وعمر بن عبد العزيز، وأكثر الصحابة.

ج- ثم أجمعوا بعد ذلك على جوازها؛ وزال الخلاف. ولو لم يُدَوَّن الحديث في الكتب لضاع في الأعصار المتأخرة، لاسيما في عصرنا.

- أنواع التصنيف في الحديث:

صنف العلماء الحديث على أشكال متنوعة، ومن أشهر أنواع التصنيف ما يلي:

أ- الجوامع: والجامع: كل كتاب جُمِعَ به مرويات كل صحابي على حِدَة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث، مثل: "مسند الإمام أحمد بن حنبل".

ب- السنن: وهي الكتب المصنفة على أبواب الفقه؛ لتكون مصدرًا للفقهاء في استنباط الأحكام، وتختلف عن الجوامع بأنها: لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد، والسير، والمناقب، وما إلى ذلك، بل هي مقصورة على أبواب الفقه، وأحاديث الأحكام. مثل: "سنن أبي داود".

ج- المعاجم: والمُعْجَم كل كتاب جمع فيه مؤلفه الحديث، مرتبًا على أسماء شيوخه، على ترتيب حروف الهجاء غالبًا، مثل: "المعاجم الثلاثة" للطبراني:

وهي الكبير، والأوسط، والصغير.

د- العلل: كتب العلل: هي الكتب المشتملة على الأحاديث المعلولة، مع بيان عللها، وذلك مثل: "العلل" لابن أبي حاتم، و" العلل" للدارقطني.

هـ- الأجزاء: الجزء: كل كتاب صغير جُمِع فيه مرويات راو واحد من رواة الحديث، أو جُمِع فيه ما يتعلق بموضوع واحد على سبيل الاستقصاء، مثل: "جزء رفع اليدين في الصلاة" للبخاري.

و- الأطراف: كل كتاب ذَكَرَ فيه مصنفه طرف كل حديث -الذي يدل على بقيته- ثم يذكر أسانيد كل متن من المتون، إما مستوعِبًا، أو مقيِّدًا لها ببعض الكتب. مثل: "تحفة الأشْراف بمعرفة الأطراف" للمِزّي.

ز- المُسْتَدْرَكات: والمُسْتَدْرَك: كل كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاتته على شرطه، مثل:"المستدرك على الصحيحين" لأبي عبد الله الحاكم.

ح- المُسْتَخْرَجَات: والمُسْتَخْرَج: كل كتاب خَرَّجَ فيه مؤلفه أحاديث كتاب لغيره من المؤلفين بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف الأول، وربما اجتمع معه في شيخه، أو من فوقه مثل: "المستخرَج على الصحيحين" لأبي نُعَيْم الأصبهاني.

المبحث الرابع: صفة رواية الحديث:

المراد بهذه التسمية:

المراد بهذا العنوان بيان الكيفية التي يُرْوَى بها الحديث، والآداب التي ينبغي التحلي بها -وما يتعلق بذلك- وقد تقدم شيء من ذلك في المباحث السابقة، وإليك ما بقي:

- هل تجوز رواية الراوي من كتابه إذا لم يحفظ ما فيه؟

هذا أمر اختلف فيه العلماء؛ فمنهم من شدد فأفرط، ومنهم من تساهل ففرَّط، ومنهم من اعتدل فتوسط.

أ- فأما المتشددون: فقالوا: "لا حجة إلا فيما رواه الراوي من حفظه" روي ذلك عن: مالك، وأبي حنيفة، وأبي بكر الصيدلاني الشافعي.

ب- وأما المتساهلون: فقوم رووا من نُسَخ غير مقابَلَة بأصولها، منهم ابن لَهيعة.

ج- وأما المعتدلون المتوسطون: (وهم الجمهور) فقالوا: إذا قام الراوي في التحمل والمقابلة بما تقدم من الشروط؛ جازت الرواية من الكتاب -وإن غاب عنه الكتاب- إذا كان الغالب على الظن سلامته من التغيير والتبديل، لاسيما إن كان ممن لا يخفى عليه التغيير غالبًا.

- حكم رواية الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه:

إذا استعان الضرير الذي لا يحفظ ما سمعه بثقة في كتابة الحديث الذي سمعه وضبْطه، والمحافظة على الكتاب، واحتاط عند القراءة عليه، بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير؛ صحت روايته عند الأكثر؛ ويكون كالبصير الأُمِّي الذي لا يحفظ.

-رواية الحديث بالمعنى وشروطها:

اختلف السلف في رواية الحديث بالمعنى:

أ- فمنعها طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: منهم ابن سيرين، وأبوبكر الرازي

ب- وأجازها جمهور السلف والخلف من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول، منهم الأئمة الأربعة -لكن- إذا قطع الراوي بأداء المعنى.

المبحث الخامس: غريب الحديث:

تعريفه:

- اصطلاحًا: هو ما وقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة من الفهم؛ لقلة استعماله.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أ- "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام.

ب- "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير، وهو أجود كتب الغريب.

ج- "الدر النثير" للسيوطي، وهو تلخيص للنهاية.

د- الفائق، للزمخشري.

الفصل الثاني: آداب الرواية

المبحث الأول: آداب المحدث:

- أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المحدث:

أ- تصحيح النية وإخلاصها، وتطهير القلب من أغراض الدنيا: كحب الرئاسة، أو الشهرة.

ب- أن يكون أكبر همه نشر الحديث، والتبليغ عن رسول الله ﷺ مبتغيًا جزيل الأجر.

ج- ألا يحدّث بحضرة من هو أولى منه لسنِّه أو علْمه.

د- أن يرشد من سأله عن شيء من الحديث -إذا علم أنه موجود عند غيره- إلى ذلك الغير.

هـ- ألا يمتنع من تحديث أحد لكونه غير صحيح النية؛ فإنه يُرْجَى له صحتها.

و- أن يعقد مجلسًا لإملاء الحديث وتعليمه إذا كان أهلاً لذلك، فإن ذلك أعلى مراتب الرواية.

ما يستحب فعله إذا أراد حضور مجلس الإملاء:

أ- أن يتطهر ويتطيب ويسرح لحيته.

ب- أن يجلس متمكنًا بوقار وهيبة، تعظيمًا لحديث رسول الله ﷺ.

ج- أن يُقْبِل على الحاضرين كلهم، ولا يخص بعنايته أحدًا دون أحد.

د- أن يفتتح مجلسه ويختـــتمه بحمد الله تعالى، والصلاة على النبي ﷺ، ودعاء يليق بالحال.

هـــ- أن يجتنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين، أو ما لا يفهمونه من الحديث.

و- أن يختم الإملاء بحكايات ونوادر، لترويح القلوب وطرد السَّأَم.

ما هي السن التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها؟

اختلف في ذلك: فقيل خمسون، وقيل أربعون، وقيل غير ذلك، والصحيح: أنه متى تأهل، واحتيج إلى ما عنده، جلس للتحديث في أي سن كان.

أشهر المصنفات فيه:

أ- "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي.

ب- "جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله" لابن عبد البَرّ.

المبحث الثاني: آداب طالب الحديث:

الآداب التي يشترك فيها مع المحدث:

أ- تصحيح النية والإخلاص لله تعالى في طلبه.

ب- الحذر من أن تكون الغاية من طلبه التوصل إلى أغراض الدنيا.

ج- العمل بما يسمعه من الأحاديث.

الآداب التي ينفرد بها عن المحدث:

أ- أن يسأل الله تعالى التوفيق والسداد والتيسير والإعانة على ضبطه الحديث وفهمه.

ب- أن ينصرف إليه بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

ج- أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادًا وعلمًا ودينًا.

د- أن يعظم شيخه، ومَنْ يسمع منه ويوقِّره؛ فذلك من إجلال العلم وأسباب الانتفاع، وأن يتحرَّى رضاه، ويصبر على جفائه لو حصل.

هـ- أن يرشد زملاءه وإخوانه في الطلب إلى ما ظفر به من فوائد ولا يكتمها عنهم؛ فإن كتمان الفوائد العلمية على الطلبة لُؤْم يقع فيه جَهَلَةُ الطلبة الوُضَعاء؛ لأن الغاية من طلب العلم نشره.

و- ألا يمنعه الحياء أو الكِبْر من السعي في السماع والتحصيل وأخذ العلم، ولو ممن هو دونه في السنّ أو المنـــزلة، وألاّ يقتصر على سماع الحديث وكتابته دون معرفته وفهمه؛ فيكون قد أتعب نفسه دون أن يظفر بطائل.

ز- أن يقدم في السماع والضبط والتفهم للصحيحين، ثم سنن أبي داود والترمذي والنسائي، ثم السنن الكبرى للبيهقي، ثم ما تمس الحاجة إليه من المسانيد والجوامع كمسند أحمد وموطأ مالك، ومن كتب العلل: علل الدارقطني، ومن الأسماء: "التاريخ الكبير" للبخاري و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، ومن ضبط الأسماء: كتاب ابن ماكولا، ومن غريب الحديث "النهاية" لابن الأثير.

اختبار الوحدة الثالثة

أولاً: أسئلة الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخاطئة فيما يأتي:

١- لا فرق بين سماع الحديث وتحمُّله.

٢- لا يشترط لتحمل الحديث الإسلام والبلوغ.

٣- اتفق أهل البصرة على أن السن التي يستحب فيه ابتداء سماع الحديث هي سن العاشرة.

٤- تنقسم طرق تحمل الحديث إلى عشرة طرق.

٥- السماع على لفظ الشيخ والإجازة والمناولة من بين طرق تحمل الحديث.

٦- هناك تسع صور للإجازة منها إجازة غير معين بغير معين.

٧- المناولة المقرونة بالإجازة هي أدنى أنواع الإجازة مطلقًا.

٨- هناك نوعان للكتابة هما: المقرونة بالإجازة، والمجردة عن الإجازة.

٩- لا فرق بين الوصية والإعلام في طرق تحمل الحديث.

١٠- أجاز الصحابة والتابعون كتابة الحديث.

١١- "ثنا" أو "نا" هي اختصار لفظ أخبرنا في كتابة الحديث.

١٢- كتب العلل والمستخرجات والمستدركات من بين المصنفات الحديثية.

١٣- اتفق السلف جميعًا على جواز رواية الحديث بالمعنى.

١٤- من شروط رواية الحديث بالمعنى أن يكون الراوي عالمًا بالألفاظ ومقاصدها.

١٥- ينبغي على المحدث ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه لسنّه أو علمه.

١٦- يعد كتاب: "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" من أشهر المصنفات في التفسير.

١٧- تصحيح النية والإخلاص لله تعالى في طلب الحديث من الصفات التي يشترك فيها طالب الحديث مع المحدث.

١٨- لا يشترط لطالب الحديث أن يعمل بما يسمعه من الأحاديث.

١٩- من آداب المحدث: البدء بالسماع من أرجح الشيوخ إسنادًا وعلمًا ودينًا.

٢٠- يجب على طالب الحديث أن يقدم في السماع والضبط والتفهم الصحيحين وباقي كتب السنة.

ثانيًا: أسئلة الاختيار من متعدد:

١- اتفق أهل البصرة على استحباب الابتداء بسماع الحديث في سن العاشرة، بينما رأى أهل الشام استحباب ذلك في سن:

أ- الثلاثين. ب- الأربعين.

ج- الخمسين. د- الستين.

٢- حدد بعض أهل العلم سن خمس سنين لسماع الصغير، وعليه استقر العمل بين أهل الحديث بينما رأى بعضهم أيضًا لصحة سماع الصغير:

أ- أن يبلغ ست سنين. ب- التمييز بفهم الخطاب وردّ الجواب.

ج- أن يكون حافظًا للقرآن كله. د- أن يبلغ سبع سنين.

٣- جميع ما يلي من طرق تحمل الحديث، ما عدا:

أ- السماع من لفظ الشيخ. ب- القراءة على الشيخ.

ج- الصحبة والاتباع للشيخ. د- الإجازة. هـ- المناولة.

٤- حكم رواية الحديث بطريق القراءة على الشيخ:

أ- رواية مردودة. ب- تقبل بشروط.

ج- ضعيفة. د- صحيحة.

٥- رُوي عن مالك والبخاري ومعظم علماء الحجاز أن الرواية بطريقة الشيخ:

أ- مساوية للسماع. ب- أدنى من السماع.

ج- أعلى من السماع. د- ضعيفة لا تُقارن بالسماع.

٦- عندما يقول الشيخ لأحد طلابه: "أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري" يعدّ هذا إشارة إلى طريقة:

أ- المناولة. ب- الإجازة.

ج- السماع من لفظ الشيخ. د- الإعلام.

هـ- الوصية.

٧- الإعلام من بين طرق تحمل الحديث، وصورته أن:

أ- يخبر الشيخ الطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه.

ب- يوصي الشيخ للطالب برواية كتابه.

ج- يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطّه أو أمره.

د- يأذن الشيخ للطالب بالرواية.

٨- صنف العلماء الحديث على أشكال متنوعة، من أشهرها:

أ- الجوامع. ب- السنن.

ج- المعاجم. د- المستدركات.

هـ- جميع ما سبق.

٩- الجامع هو كل كتاب تجمع به مرويات كل صحابي على حدة من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث مثل:

أ- سنن أبي داود. ب- مسند الإمام أحمد بن حنبل.

ج- سنن ابن ماجه. د- موطأ الإمام مالك.

١٠- الكتاب الذي يجمع فيه مؤلفه الحديث مرتبًا على أسماء شيوخه، على ترتيب حروف الهجاء غالبًا يسمى كتاب:

أ- الجامع. ب- العلل.

ج- المعجم. د- الأطراف. هـ- المستدركات.

١١- من شروط إجازة رواية الحديث بالمعنى أن يكون الراوي:

أ- عالمًا بالألفاظ ومقاصدها. ب- عارفًا بما يحيل معانيها.

ج- أ، ب معًا. د- ذا شجاعة.

هـ- فصيحًا فقيهًا.

١٢- من أبرز أسباب اللحن في الحديث:

أ- الأخذ من الكتب والصحف.

ب- عدم التلقي عن الشيوخ.

ج- عدم تعلم النحو واللغة.

د- عدم السفر في طلب الحديث.

هـ- ما ورد في أ، ب، ج.

١٣- كتاب "الدر النثير" للسيوطي يعد من الكتب المصنفة في:

أ- صحيح الحديث. ب- ضعيف الحديث.

ج- غريب الحديث. د- الأحاديث المنكرة.

١٤- جميع الصفات التالية ينبغي أن يتحلى بها المحدث، ما عدا:

أ- تصحيح النية وإخلاصها.

ب- أن يكون أكبر همه نشر الحديث.

ج- ألا يحدث بحضرة من هو أولى منه.

د- أن يعقد مجلسًا لإملاء الحديث وتعلمه إذا كان أهلاً لذلك.

هـ- أن يتعفف عن التحديث عند الخوف من عدم صحة النية.

١٥- من بين الآداب التي ينفرد بها طالب الحديث عن المحدث:

أ- أن ينصرف إلى الحديث بكليته، ويفرغ جهده في تحصيله.

ب- أن يبدأ بالسماع من أرجح شيوخ بلده إسنادًا وعلمًا ودينًا.

ج- أن لا يمنعه الحياء أو الكِبْر من السعي في السماع والتحصيل ممن هو أدنى منه سنًّا ومنزلة.

د- أن يصحح النية والإخلاص لله تعالى في طلب الحديث.

هـ- ما ورد في أ، ب، ج معًا.

ثالثًا: أسئلة المقال:

١- متى يستحب الابتداء بسماع الحديث؟ وهل لصحة سماع الصغير سن معينة؟

٢- اذكر ما تعرفه عن:

- السماع من لفظ الشيخ.
- القراءة على الشيخ.
- الإجازة وحكمها
- المناولة.
- الكتابة.
- الإعلام.
- الوصية.
- الوجادة.

٣- ما حكم كتابه الحديث؟ وما سبب الاختلاف في حكم كتابته؟ وهل يمكن الجمع بين أحاديث الإباحة والنهي؟ وماذا يجب على كاتب الحديث؟

٤- عرف المقابلة وبين كيفيتها، واذكر بعض اصطلاحات المحدثين في كتابة ألفاظ الأداء وغيرها.

٥- ما هي أنواع التصنيف في الحديث؟

٦- هل تجوز رواية الراوي من كتابه إذا لم يحفظ ما فيه؟

٧- اذكر حكم رواية الضرير الذي لم يحفظ ما سمعه.

٨- عرف رواية الحديث بالمعنى واذكر شروطها.

٩- تحدّثْ عن غريب الحديث، مبينًا أهميته وأشهر المصنفات فيه.

١٠- وضحْ أبرز ما ينبغي أن يتحلى به المتحدث. وما يستحب له فِعْله إذا أراد حضور مجلس الإملاء.

١١- ما هي السنّ التي ينبغي للمحدث أن يتصدى للتحديث فيها؟.

١٢- بـــيّنْ آداب طالب الحديث موضحًا ومبينًا الآداب التي يشترك فيها مع المحدث، وما الآداب التي ينفرد بها عن المحدث؟

النشاط التعليمي للوحدة الثالثة

عزيزي الدارس: حتى تكتسب المزيد من المعلومات حول موضوعات هذه الوحدة عليك بإنجاز النشاط التعليمي التالي:

أدر -مع زملائك- حوارًا حول الآداب التي يجب الالتزام بها عند التحديث بحديث رسول الله ﷺ، وهل يجب الحفاظ عليها مع عدم وجود مجالس للتحديث في واقعنا المعاصر أم لا؟

الوحدة الرابعة

الإسناد وما يتعلق به

الوحدة الرابعة

الإسناد وما يتعلق به

مبررات دراسة الوحدة:

عزيزي الدارس: إن الإسناد خصيصة من خصائص أمة محمد ﷺ لم توجد في أمة قبلها ولا بعدها، قال ابن حزم: "نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي ﷺ مع الاتصال خص الله به المسلمين دون سائر الملل، وأما مع الإرسال والإعضال فيوجد في كثير من اليهود، ولكن لا يقربون فيه من موسى قُرْبَنَا من محمد ﷺ؛ بل يقفون بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصراً، وإنما يبلغون إلى شمعون ونحوه. وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط. وأما النقل بالطريق المشتملة على كذاب، أو مجهول العين، فكثير في نقل اليهود والنصارى. قال: وأما أقوال الصحابة والتابعين، فلا يمكن لليهود أن يبلغوا إلى صاحب نبي أصلاً، ولا إلى تابع له، ولا يمكن للنصارى أن يصلوا إلى أعلى من شمعون وبولص".

وقال أبو على الجياني: "خص الله تعالى هذه الأمة -أمة الإسلام- بثلاثة أشياء لم يعطها مَنْ قَبْلَهَا من الأمم: الإسناد، والأنساب، والإعراب". وحول الإسناد وفضله يقول الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن"، وقال سفيان بن عيينة: "حدّث الزهري يوماً بحديث فقلت: هاه بلا إسناد. فقال الزهري: أترقى السطح بلا سلم"؟، وقال أحمد بن حنبل: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف"، وقال محمد بن أسلم الطوسي: قرب الإسناد قُرَبٌ أو قربة إلى الله تعالى"[1].

في ضوء هذه الآثار التي ترغّب في فضل الإسناد وقيمته، واعتباره من النعم والخصائص التي اختص الله بها أمة الإسلام تأتي هذه الوحدة.

فأقبل على دراستها بجدٍّ واجتهاد، نسأل الله تعالى أن يعلمك ما ينفعك، وأن ينفعك بما علمك.

---

(١) قواعد التحديث، محمد جمال الدين القاسمي، ١٩٧٩- ص٢٠١: ٢٠٢.

الفصل الأول

لطائف الإسناد

الأهداف التعليمية للفصل الأول:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

١- تعرف الإسناد العالي والإسناد النازل مع بيان أقسام العلوّ والنـــزول.

٢- تشرح ما هو المسلسل مع بيان أنواعه الثلاثة.

٣- تبين أقسام رواية الأكابر عن الأصاغر وفوائدها.

٤- تدرك فوائد رواية الآباء عن الأبناء وأشهر المصنفات فيه.

٥- تعدد أنواع رواية الأبناء عن الآباء وأشهر المصنفات فيه.

٦- تعرف المدبج ورواية الأقران مع ذكر أمثلة لكل منهما.

٧- تكتب ملخصًا عن السابق واللاحق من الرواة، مع ذكر الأمثلة والفوائد.

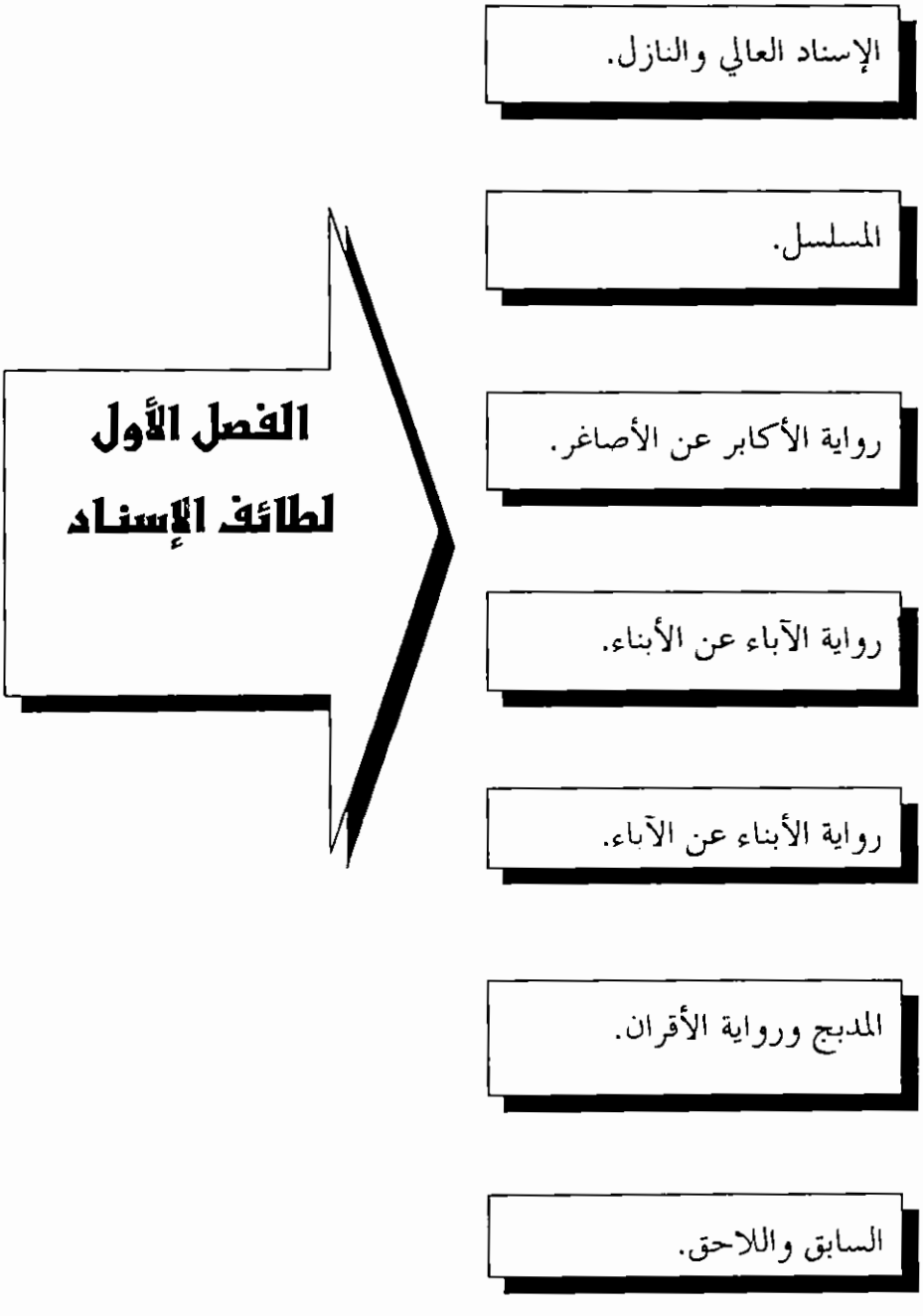
الفصل الأول
لطائف الإسناد
الإسناد العالي والنازل.
المسلسل.
رواية الأكابر عن الأصاغر.
رواية الآباء عن الأبناء.
رواية الأبناء عن الآباء.
المدبج ورواية الأقران.
السابق واللاحق.

الفصل الأول: لطائف الإسناد

أولاً: الإسناد العالي والنازل:

١- تمهيد:

الإسناد خَصِيصة فاضلة لهذه الأمة، وليست لغيرها من الأمم السابقة، وهو سنة بالغة مؤكدة؛ فعلى المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والأخبار، قال ابن المبارك: "الإسناد من الدِّين، ولولا الإسناد لقال مَنْ شاء ما شاء". وقال الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن". كما أنّ طلب العُلُوّ فيه سنةٌ أيضًا، قال أحمد بن حنبل: "طلب الإسناد العالي سنّة عمن سلف" وقد كان أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة، فيتعلمون من عمر ويسمعون منه؛ ولذلك استُحبّت الرحلة في طلب الحديث، ولقد رحل غير واحد من الصحابة في طلب علوّ الإسناد، ومنهم أبو أيوب وجابر -رضي الله عنهما.

٢- تعريف الإسناد العالي والنازل:

أ- **العالي لغة:** اسم فاعل من "العُلُوّ" ضد النـــزول.

والنازل لغة : اسم فاعل من "النـــزول".

ب- **والعالي اصطلاحًا:** هو الذي قَلَّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أكثر.

والنازل اصطلاحًا: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث بعدد أقل.

٣- أقسام العلو:

ينقسم العلوّ إلى خمسة أقسام: واحد منها علو مُطْلَق، والباقي علو نِسْبِيّ، وهي:

أ- القُرْب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف: وهذا هو العلو المطلق، وهو أَجَلُّ أقسام العلوّ.

ب- القرب من إمام من أئمة الحديث: وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ: مثل القرب من الأعمش، أو ابن جُرَيْج، أو مالك أو غيرهم، مع الصحة ونظافة الإسناد أيضًا.

ج- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة:

وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة، والأبدال، والمساواة، والمصافحة.

١- فالموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو رَوَى من طريقه عنه.

مثاله: ما قاله ابن حجر في شرح النخبة: "روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثًا، فلو رويناه من طريقه[1]، كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السراج[2] عن قتيبة مثلاً؛ لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعة؛ فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علو الإسناد على الإسناد إليه"[3].

٢- البَدَل: هو الوصول إلى شيخِ شيخِ أحد المصنِّفين من غير طريقه، بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

مثاله: ما قاله ابن حجر: "كأنْ يقع لنا ذلك الإسناد بعينه، من طريق أخرى إلى

(١) أي: من طريق البخاري.

(٢) أحد شيوخ البخاري.

(٣) شرح النخبة (ص٦١).

القَعْنَبي[1] عن مالك؛ فيكون القَعْنَبي فيه بدلاً من قتيبة.

٣- المساواة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

مثاله: ما قاله ابن حجر: "كأن يروي النسائي -مثلا- حديثًا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسًا؛ فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر، بيننا وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفسًا، فنساوي النسائي من حيث العدد".

٤- المصافحة: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

وسُمِّيت مصافحة؛ لأن العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا.

د- العلو بتقدّم وفاة الراوي: ومثاله ما قاله النووي: "فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلى من أن أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم، لتقدم وفاة البيهقي عن ابن خلف[2].

هـ- العلو بتقدم السماع: أي: بتقدم السماع من الشيخ، فمن سمع منه متقدمًا كان أعلى ممن سمع منه بعده.

مثاله: أن يسمع شخصان من شيخ، وسماع أحدهما منذ ستين سنة مثلاً، والآخر منذ أربعين سنة، وتساوى العدد إليهما؛ فالأول أعلى من الثاني؛ ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خَرِفَ.

٤- أقسام النـــزول:

أقسام النـــزول خمسة، وتعرف من ضدها؛ فكل قسم من أقسام العلو

---

(١) القعنبي هو شيخُ شيخِ البخاري.

(٢) التقريب بشرح التدريب (١٦٨/٢)، هذا وقد توفي البيهقي سنة ٤٥٨ هـ وتوفي ابن خلف سنة ٤٨٧ هـ.

ضده قسم من أقسام النـــزول.

٥- هل العلو أفضل أو النـــزول؟

أ- العلو أفضل من النـــزول على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأنه يُبْعِدُ كثرةَ احتمال الخَلَل عن الحديث، والنـــزول مرغوب عنه؛ قال ابن المديني: "النـــزول شؤم"، وهذا إذا تساوَى الإسناد في القوة.

ب - ويكون النـــزول أفضل، إذا تميز الإسناد النازل بفائدة[1].

٦- أشهر المصنفات فيه:

لا توجد مصنفات خاصة في الأسانيد العالية أو النازلة بشكل عام؛ لكن أفرد العلماء بالتصنيف أجزاء أطلقوا عليها اسم "الثُلاثيات"، ويعنون بها: الأحاديث التي فيها بين المصنِّف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة أشخاص فقط. وفي ذلك إشارة إلى اهتمام العلماء بالأسانيد العوالي، ومن تلك الثلاثيات:

أ- ثلاثيات البخاري، لابن حجر.

ب- ثلاثيات أحمد بن حنبل، للسَّفَّاريني.

ثانيًا: المسلسل:

١- تعريفه:

أ- لغة: اسم مفعول من "السَّلْسَلَة": وهي اتصال الشيء بالشيء، ومنه "سلسلة الحديد"؛ وكأنه سمي بذلك لشبهه بالسِّلْسِلَة من ناحية الاتصال والتماثل بين الأجزاء.

واصطلاحًا:

ب- هو تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة، للرواة تارة وللرواية تارة أخرى.

---

(١) كأن يكون رجاله أوثق من رجال الإسناد العالي أو أحفظ أو أفقه.

الفصل الثاني: معرفة الرواة

معرفة الصحابة:

١- تعريف الصحابي:

أ- **لغة:** مصدر بمعنى "الصُّحْبَة" ومنه "الصاحب" ويجمع على أصحاب وصَحْب، وكثر استعمال "الصحابة" بمعنى "الأصحاب".

ب- **واصطلاحًا:** من لقي النبي ﷺ مسلمًا ومات على الإسلام، ولو تخلل ذلك رِدَّة، على الأصح.

٢- أهميته وفائدته:

معرفة الصحابة علم كبير مهم عظيم الفائدة، ومن فوائده معرفة المتصل من المرسَل.

٣- بم تُعرف صحبة الصحابي؟

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة، وهي:

أ- التواتر: كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

ب- الشهرة: كضِمَام بن ثعلبة، وعُكَّاشَة بن مِحْصَن.

ج- إخْبار صحابي.

د- إخبار ثقة من التابعين.

هـ- إخبارُه عن نفسه إن كان عَدْلاً، وكانت دعواه مُمْكِنَة[1].

٤- تعديل جميع الصحابة:

والصحابة -رضي الله عنهم- كلهم عدول، سواء من لامس الفتن منهم

(١) وذلك كأن يدعي الصحبة قبل مائة سنة من بعد وفاته ﷺ، أما إذا ادعاها في زمن متأخر فلا يقبل خبره مثل "رتن الهندي" فإنه ادعى الصحبة بعد الستمائة للهجرة، وهو في الحقيقة شيخ دجال، كما قال عنه الذهبي في الميزان (٢/٤٥).

أو لا، وهذا بإجماع من يُعتد به، ومعنى عدالتهم: أي تجنبهم -عن تعمد- الكذب في الرواية والانحراف فيها، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها؛ فينتج عن ذلك قبول جميع رواياتهم من غير تكلف البحث عن عدالتهم، ومن لابس الفتن منهم يُحمل أمره على الاجتهاد المأجور فيه لكل منهم تحسينًا للظن بهم؛ لأنهم حَمَلة الشريعة وخير القرون.

٥- أكثرهم حديثًا:

المكثرين ستة، وهم على التوالي:

أ- أبو هريرة: روى (٥٣٧٤) حديثًا، وروى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل.

ب- ابن عمر: روى (٢٦٣٠) حديثًا.

ج- أنس بن مالك: روى (٢٢٨٦) حديثًا.

د- عائشة أم المؤمنين: روت (٢٢١٠) حديثًا.

هـ- ابن عباس: روى (١٦٦٠) حديثًا.

و- جابر بن عبد الله: روى (١٥٤٠) حديثًا.

أكثرهم فُتْيا:

وأكثرهم فُتْيا تُرْوَى هو ابن عباس، ثم كبار علماء الصحابة، وهم ستة كما قال مسروق: "انتهى علم الصحابة إلى ستة: عمر، وعلي، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وابن مسعود، ثم انتهى علم الستة إلى علي وعبد الله بن مسعود".

٧- من هم العَبَادِلَة؟

المراد بالعبادلة بالأصل من اسمهم "عبد الله" من الصحابة، ويبلغ عددهم نحو ثلاثمائة صحابي؛ لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم اسمه عبد الله، وهم:

٦- هل يشترط وجود التسلسل في جميع الإسناد؟

لا يشترط ذلك؛ فقد ينقطع التسلسل في وسطه أو آخره، لكن يقولون في هذه الحالة: "هذا مسلسل إلى فلان".

٧- لا ارتباط بين التسلسل والصحة:

فَقلَّمَا يسلم المسلسل من خلل في التسلسل، أو ضعف، وإن كان أصل الحديث صحيحًا من غير طريق التسلسل.

٨- أشهر المصنفات فيه:

أ- المُسَلْسَلات الكبرى للسيوطي، وقد اشتملت على (٨٥) حديثًا.

ب- المناهل السَّلْسَلَة في الأحاديث المُسَلْسَلَة، لمحمد عبد الباقي الأيوبي، وقد اشتملت على (٢١٢) حديثًا.

ثالثًا: رواية الأكابِر عَن الأصَاغِر:

١- تعريفه:[1]

أ- **الأكابر لغة:** جمع "أَكْبَر"، والأصاغر جمع "أَصْغَر"؛ والمعنى: رواية الكبار عن الصغار.

ب- **واصطلاحًا:** رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبقة، أو العِلْم والحفظ.

٢- شرح التعريف:

أن يروي الراوي عن شخص هو أصغر منه سنًّا وأدنى طبقة، والدُّنُوُّ في الطبقة، كرواية الصحابة عن التابعين، ونحو ذلك.

أو يروي عمن هو أقل منه علمًا وحفظًا، كرواية عالم حافظ عن شيخ، ولو كان ذلك الشيخ كبيرًا في السن.

هذا، وينبغي التنبه إلى أن الكِبَر في السن أو القِدَم في الطبقة وحده -أي:

(١) الهاء عائد لهذا النوع من علوم الحديث.

بدون المساواة في العلم لمن يروي عنه- لا يكفي لأن يُسَمَّى رواية أكابر عن أصاغر، والأمثلة التالية توضح ذلك.

٣- أقسامه وأمثلتها:

يمكن أن تقسم رواية الأكابر عن الأصاغر إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- أن يكون الراوي أكبر سنًّا وأقدم طبقة من المَرْوِيِّ عنه. (أي: مع العلم والحفظ أيضًا).

ب- أن يكون الراوي أكبر قَدْرًا -لا سنًّا- من المروي عنه، كحافظ عالم عن شيخ كبير غير حافظ.

مثل: رواية مالك عن عبد الله بن دينار[1].

ج- أن يكون الراوي أكبر سنًّا وقَدْرًا من المروي عنه، أي: أكبر وأعلم منه.

مثل رواية البرْقاني عن الخطيب[2].

٤- من رواية الأكابر عن الأصاغر:

أ- رواية الصحابة عن التابعين: كرواية العبادلة وغيرهم عن كعب الأحبار.

ب- رواية التابعي عن تابعيه: كرواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك.

٥- من فوائده:

أ- ألا يُتَوَهَّمَ أنَّ المرويَّ عنه أفضل وأكبر من الراوي لكونه الأغلب.

ب- ألا يظن أن في السند انقلابًا؛ لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.

٦- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء" للحافظ أبي يعقوب

---

(١) فمالك إمام حافظ، وعبد الله بن دينار شيخ روى فقط، وإن كان أكبر سنًا من مالك.

(٢) لأن البرقاني أكبر سنًا من الخطيب، وأعظم قدرًا منه لأنه أحفظ وأعلم وأغزر منه.

إسحاق بن إبراهيم الورَّاق المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

رابعًا: رواية الآباء عن الأبناء:

١- تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث أَبٌ يروي الحديث عن ابنه.

٢- مثاله:

حديث رواه العباس بن عبد المطلب، عن ابنه الفضل: أن رسول الله ﷺ جمع بين الصلاتين بالمزدلفة.

٣- من فوائده:

ألا يُظَنَّ أن في السند انقلابًا أو خطأ؛ لأن الأصل أن يروي الابن عن أبيه. وهذا النوع مع النوع الذي قبله يدل على تواضع العلماء، وأَخْذِهِمُ العلم من أي شخص، وإن كان دونهم في القَدْر والسِّنِّ.

٤- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "رواية الآباء عن الأبناء" للخطيب البغدادي.

خامسًا: رواية الأبناء عن الآباء:

١- تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث ابْنٌ يروي الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جده.

٢- أهمه:

وأهم هذا النوع ما لم يُسَمَّ فيه الأبُ أو الجَدُّ، لأنه يحتاج إلى البحث لمعرفة اسمه.

٣- أنواعه:

هو نوعان:

أ- رواية الراوي عن أبيه فحسب (أي: بدون الرواية عن الجَد) وهو كثير.

مثاله: رواية أبي العُشَرَاء عن أبيه[1].

ب- رواية الراوي عن أبيه عن جده، أو عن أبيه عن جده فما فوقه.

مثاله: رواية عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جده[2].

٤- من فوائده:

أ- البحث لمعرفة اسم الأب أو الجَد إذا لم يُصَرَّحْ باسمه.

ب- بيان المراد من الجَدِّ: هل هو جَدّ الابن أو جد الأب.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- رواية الأبناء عن آبائهم، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي.

ب- جزء من روى عن أبيه عن جده، لابن أبي خَيْثَمَة.

ح- كتاب الوَشْي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ، للحافظ العلائي.

سادسًا: المُدَبج ورواية الأقران:

١- تعريف الأقْران:

أ- **الأقران لغة:** جمع "قَرين" بمعنى المُصَاحِب، كما في القاموس[3].

ب- **واصطلاحًا:** المتقاربون في السنّ والإسناد[4].

٢- تعريف رواية الأقران:

أن يروي أحد القرينين عن الآخر: مثل رواية سليمان التَّيْمي عن مِسْعَر بن

---

(١) اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال، أشهرها أنه أسامة بن مالك.

(٢) عمرو هذا نسبه هكذا: "عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص" فجد عمرو هو محمد، لكن العلماء وجدوا من التتبع والاستقراء أن الضمير في "جده" يعود على شعيب فيكون المراد في "جده" عبد الله بن عمرو الصحابي المشهور.

(٣) (٤/٢٦٠)

(٤) تقاربوا في الإسناد أن يكونوا قد أخذوا عن شيوخ من طبقة واحدة.

كِدَام، فهما قرينان، لكن لا نعلم لِمسْعَرٍ رواية عن التَّيْمي.

٣- تعريف المُدَبَّج:

أ- **لغة:** اسم مفعول من "التَّدْبيج" بمعنى التزيين، والتدبيج مشتق من دِيباجتيْ الوجه: أي الخدين؛ وكأنَّ المُدَبَّج سُمي بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوى الخَدَّان.

ب- **واصطلاحًا:** أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

٤- أمثلة المدبج:

أ- في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.

ب- في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، ورواية عمر بن عبد العزيز عن الزهري.

ج- في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، ورواية الأوزاعي عن مالك.

٥- من فوائده:

أ- ألا يظن الزيادة في الإسناد[١].

ب- ألا يظن إبْدال "عن" بـــ: "الواو"[٢].

٦- أشهر المصنفات فيه:

أ- المدبج، للدارقطني.

ب- رواية الأقران، لأبي الشيخ الأصبهاني.

---

(١) لأن الأصل أن يروي التلميذ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه ربما ظن من لم يدرس هذا النوع أن ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ.

(٢) أي: ألا يتوهم السامع أو القارئ لهذا الإسناد أن أصل الرواية: حدثنا فلان (و) فلان، فأخطأ فقال: حدثنا فلان "عن" فلان.

سابعًا: السابق واللاحق:

١- تعريفه:

أ- **السابق لغة:** اسم فاعل من "السَّبق" بمعنى المتقدم، واللاحق اسم فاعل من "اللَّحَاق" بمعنى المتأخر، والمراد بذلك: الراوي المتقدم موتًا، والراوي المتأخر موتًا.

ب- **واصطلاحًا:** أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تَبَاعَدَ ما بين وفاتيهما.

٢- مثاله:

أ- محمد بن إسحاق السراج[(١)]، اشترك في الرواية عنه البخاري والخَفَّاف، وبين وفاتيهما مائة وسبع وثلاثون سنة؛ أو أكثر[(٢)].

ب- الإمام مالك: اشترك في الرواية عنه الزهري وأحمد بن إسماعيل السَّهْمي، وبين وفاتيهما مائة وخمس وثلاثون سنة، لأن الزهري توفي سنة ١٢٤ وتوفي السَّهْمي سنة ٢٥٩. وتوضيح ذلك أن الزهري أكبر سنًا من مالك، لأنه من التابعين، ومالك من أتباع التابعين؛ فرواية الزهري عن مالك تعتبر من باب رواية الأكابر عن الأصاغر كما مر، على حين أن السهمي أصغر سنًا من مالك. هذا، بالإضافة إلى أن السهمي عُمِّر طويلا؛ إذ بلغ عمره نحو مائة سنة؛ لذلك كان هذا الفرق الكبير بين وفاته ووفاة الزهري.

وبتعبير أوضح: فإن الراوي السابق يكون شيخًا لهذا المروي عنه، والراوي اللاحق يكون تلميذًا له؛ ويعيش هذا التلميذ طويلاً.

٣- من فوائده:

أ- تقرير حلاوة علوّ الإسناد في القلوب.

ب- ألا يظن انقطاع سند اللاحق.

٤- أشهر المصنفات فيه:

كتاب السابق واللاحق، للخطيب البغدادي.

---

(١) ولد السراج سنة ٢١٦هـ وتوفي سنة ٣١٣هـ وعاش (٩٧) سنة.

(٢) توفي البخاري سنة ٢٥٦هـ، وتوفي أبو الحسين أحمد بن محمد الخفاف النيسابوري سنة ٣٩٣هـ، وقيل أربع، وقيل: خمس وتسعون وثلاثمائة.

الفصل الثاني
معرفة الرواة

الأهداف التعليمية للفصل الثاني:

عزيزي الدارس: يرجى بعد دراستك لهذا الفصل أن تصبح قادراً على أن:

١- تعرّف الصحابي، وتذكر بم تعرف صحبته، ومن هم أكثر الصحابة حديثًا وفتيا.

٢- تذكر من هم العبادلة، وعدد الصحابة، وطبقاتهم، وأفضلهم، وأولهم إسلامًا وآخرهم موتًا، وأشهر المصنفات فيهم.

٣- تعرف المتفق والمفترق مع ذكر الأمثلة لهما والأهمية والفائدة من دراستهما، وأشهر المصنفات فيهما، مع التفريق بين كل من المهمل والمتشابه.

٤- تعرف الوحدان مع ذكر أمثلته وأشهر المصنفات فيه.

٥- تكتب مذكرات مختصرة عن كل مما يلي:

- معرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة.
- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب.
- معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم.

٦- تعرف الاختلاط، مع ذكر أنواع المختلطين، وحكم رواية المختلط.

٧- تدرك معنى الطبقة مع ذكر فوائد معرفة طبقات العلماء والرواة.

٨- تتحدث عن معرفة الموالي من الرواة والعلماء.

٩- تقارن بين كل من معرفة الثقات والضعفاء من الرواة ومعرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

الفصل الثاني: معرفة الرواة

١- معرفة الصحابة. ٢- معرفة التابعين.

٣- معرفة الإخوة والأخوات. ٤- المتفق والمفترق.

٥- المؤتلف والمختلف. ٦- المتشابه.

٧- المُهْمَل. ٨- معرفة المُبْهَمات.

٩- معرفة الوُحْدان. ١٠- معرفة من ذُكِر بأسماء أو صفات مختلفة.

١١- معرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب.

١٢- معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم.

١٣- معرفة الألقاب.

١٤- معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم.

١٥- معرفة النِّسب التي على خلاف ظاهرها.

١٦- معرفة تواريخ الرواة.

١٧- معرفة من خَلَّط من الثقات.

١٨- معرفة طبقات العلماء والرواة.

١٩- معرفة الموالي من الرواة والعلماء.

٢٠- معرفة الثقات والضعفاء من الرواة.

٢١- معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

٢- شرح التعريف:

أي أن المسلسل هو ما توالى رواة إسناده على:

أ- الاشتراك في صفة واحدة لهم.

ب- الاشتراك في حالة واحدة لهم أيضًا.

ج- الاشتراك في صفة واحدة للرواية.

٣- أنواعه:

يتبين من شرح التعريف أن أنواع المسلسل ثلاثة وهي: المسلسل بأحوال الرواة، والمسلسل بصفات الرواة، والمسلسل بصفات الرواية، وإليك -فيما يلي- بيان هذه الأنواع.

أ- المسلسل بأحوال الرواة:

وأحوال الرواة: إما أقوال، أو أفعال، أو أقوال وأفعال معًا.

١- المسلسل بأحوال الرواة القولية: مثل حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: **"يا معاذ إني أحبك، فقل في دُبُر كل صلاة: اللهم أَعِنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك"** فقد تسلسل بقول كل من رواه: "وأنا أحبك؛ فَقُلْ[١]".

٢- المسلسل بأحوال الرواة الفعلية:

مثل: حديث أبي هريرة قال: "شَبَّكَ بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: **"خلق الله الأرض يوم السبت"**؛ فقد تسلسل بتشبيك كل من رواه بيد من رواه عنه[٢].

٣- المسلسل بأحوال الرواة القولية والفعلية معًا: مثل حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: **"لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشرّه،**

---

(١) أخرجه أبو داود، في الوتر.

(٢) أخرجه الحاكم مسلسلاً في معرفة علوم الحديث (ص٤٢).

حلوه ومره"، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: "**آمنت بالقدر خيره وشره، حلوه ومره**"[1]؛ تسلسل بقبض كل راو من رواته على لحيته، وقوله: "آمنت بالقدر خيره وشره، حلوه ومره".

ب- المسلسل بصفات الرواة:

وصفات الرواة: إما قولية أو فعلية.

١ - المسلسل بصفات الرواة القولية: مثل الحديث المسلسل بقراءة سورة الصَّفِّ، فقد تسلسل بقول كل راو: "فقرأها فلان هكذا".

هذا وقد قال العراقي: "وصفات الرواة القولية وأحوالهم القولية متقاربة بل متماثلة.

٢ - المسلسل بصفات الرواة الفعلية: كاتفاق أسماء الرواة، كالمسلسل بـ "المُحَمَّدِيْن"، أو اتفاق أسمائهم، كالمسلسل بالفقهاء أو الحفاظ، أو اتفاق نسبتهم كأن مشقيين أو المصريين.

ج- المسلسل بصيغ الأداء: مثل: حديث مسلسل بقول كل من رواته: "سمعت"، أو "أخبرنا".

٢ - المسلسل بزمان الرواية: كالحديث المسلسل بروايته يوم العيد.

٣ - المسلسل بمكان الرواية: كالحديث المسلسل بإجابة الدعاء في المُلْتَزَم.

٤ - أفضله:

وأفضله ما دل على الاتصال في السماع وعدم التدليس.

٥ - من فوائده:

اشتماله على زيادة الضبط من الرواة.

---

[1] [illegible] الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٤٠).

أ- عبد الله بن عمر.

ب- عبد الله بن عباس.

ج- عبد الله بن الزبير.

د- عبد الله بن عمرو بن العاص.

والميزة لهؤلاء أنهم من علماء الصحابة الذين تأخرت وفاتهم حتى احتيج إلى علمهم؛ فكانت لهم هذه المزية والشهرة، فإذا اجتمعوا على شيء من الفتوى قيل هذا قول العبادلة.

٨- عدد الصحابة:

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكنْ هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أنهم يزيدون على مائة ألف صحابي، وأشهر هذه الأقوال قول أبي زُرْعَة الرازي: "قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه"[1].

٩- عدد طبقاتهم:

اختُلف في عدد طبقاتهم، فمنهم من جعلها باعتبار السَّبْق إلى الإسلام، أو الهجرة أو شهود المشاهد الفاضلة، ومنهم من قسمهم باعتبار آخر، فكلٌّ قسمهم حسب اجتهاده.

أ- فقسمهم ابن سعد خمس طبقات.

ب- وقسمهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة.

١٠- أفضلهم:

أفضلهم على الإطلاق: أبو بكر الصديق، ثم عمر -رضي الله عنهما-

(١) التقريب مع التدريب (٢/٢٢٠).

بإجماع أهل السنة- ثم عثمان، ثم علي- على قول جمهور أهل السنة- ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أُحُد، ثم أهل بيعة الرضوان".

١١- أولهم إسلامًا:

أ- من الرجال الأحرار: أبو بكر الصديق ﷺ.

ب- من الصبيان: علي بن أبي طالب ﷺ.

ج- من النساء: خديجة أم المؤمنين -رضي الله عنها.

د - من الموالي: زيد بن حارثة ﷺ.

هـ- من العبيد: بلال بن رباح ﷺ.

١٢- آخرهم موتًا:

أبو الطُّفَيْل عامر بن واثِلَة الليثي، مات سنة مائة بمكة المكرمة، وقيل أكثر من ذلك، ثم آخرهم موتًا قبله أنس بن مالك توفي سنة ثلاث وتسعين بالبصرة.

١٣- أشهر المصنفات فيه:

أ- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني.

ب- أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لعلي بن محمد الجَزَري المشهور بابن الأثير.

ج- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البرّ.

معرفة التابعين:

١- تعريف التابعيّ:

أ- **التابعون لغة:** جمع تابعي أو تابع، والتابع اسم فاعل من "تَبِعَهُ" بمعنى مشى خلفه.

ب- **واصطلاحًا:** هو من لقي صحابيًا مسلمًا ومات على الإسلام، وقيل هو من صَحِبَ الصحابي.

٢- من فوائده:

تمييز المرسَل من المتصل.

٣- طبقات التابعين:

اختلف في عدد طبقاتهم، فقسمهم العلماء كلٌّ حسب وجهته.

أ- فجعلهم مسلم ثلاث طبقات.

ب- وجعلهم ابن سعد أربع طبقات.

ج- وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة، الأولى منها من أدرك العشرة من الصحابة.

٤- المُخَضْرَمون:

واحِدُهُمْ "مُخَضْرَم" والمُخَضْرَم: هو الذي أدرك الجاهلية وزمنَ النبي ﷺ وأسلم و لم يَرَهُ، والمخضرمون من التابعين على الصحيح.

وعدد المخضرمين نحو عشرين شخصًا، كما عَدَّهم الإمام مسلم، والصحيح أنهم أكثر من ذلك، ومنهم أبو عثمان النَّهْدي، والأسود بن يزيد النخعي.

٥- الفقهاء السبعة:

ومن أكابر التابعين الفقهاء السبعة، وهم كبار علماء التابعين، وكلهم من أهل المدينة وهم:

"سعيد بن المسيب- والقاسم بن محمد- وعروة بن الزبير- وخارجة بن زيد- وأبو سلمة بن عبد الرحمن- وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة- وسليمان بن يسار"[1].

٦- أفضل التابعين:

هناك أقوال للعلماء في أفضلهم، والمشهور أن أفضلهم سعيد بن المسيب،

---

(١) جعل ابن المبارك "سالم بن عبد الله بن عمر" بدل: "أبي سلمة" وجعل أبو الزناد بدلهما أي بدل "سالم وأبي سلمة" "أبا بكر بن عبد الرحمن".

وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي:

أ- أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين سعيد بن المسيب.

ب- وأهل الكوفة يقولون: أُوَيْس القَرْني.

ح- وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري.

٧- أفضل التابعيات:

قال أبو بكر بن أبي داود: "سَيِّدتا التابعيات حفصة بنت سِيرين، وعَمْرَة بنت عبد الرحمن، وتليهما أُمُّ الدَّرْداء[١]".

٨- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "معرفة التابعين" لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي[٢].

معرفة الإخوة والأخوات

١- توطئة:

هذا العلم هو إحدى معارف أهل الحديث التي اعتنوا بها وأفردوها بالتصنيف،وهو معرفة الإخوة والأخوات من الرواة في كل طبقة، وإفراد هذا النوع بالبحث والتصنيف يدل على مدى اهتمام علماء الحديث بالرواة، ومعرفة أنسابهم وإخوتهم، وغير ذلك، كما سيأتي من الأنواع بعده.

٢- من فوائده:

من فوائده: ألا يُظَنَّ من ليس بأخ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب.

مثل: "عبد الله بن دينار" و"عَمْرو بن دينار" فالذي لا يدري يظن أنهما

---

(١) أم الدرداء هذه هي أم الدرداء الصغرى، واسمها هجيمة ويقال جهيمة، وهي زوجة أبي الدرداء، وأم الدرداء الكبرى هي زوجة أبي الدرداء أيضًا واسمها خيرة ولكنها صحابية.

(٢) انظر الرسالة المستطرفة (ص١٠٥).

أخوان مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدًا.

٣- أمثلة:

أ- مثال للاثنين: في الصحابة: عمر وزيد ابنا الخطاب.

ب- مثال للثلاثة: في الصحابة: علي وجعفر وعقيل بنو أبي طالب.

ج- مثال للأربعة: في أتباع التابعين: سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبي صالح.

د- مثال للخمسة: في أتباع التابعين: سفيان وآدم وعِمْران ومحمد وإبراهيم بنو عُيينة.

هـ- مثال الستة: في التابعين: محمد وأنس ويحيى ومَعْبَد وحفصة وكَريمة بنو سِيرين.

و- مثال السبعة: في الصحابة: النعمان ومَعْقِل وعقيل وسُرَيد وسِنان وعبد الرحمن وعبد الله بنو مُقَرِّن.

وهؤلاء السبعة كلهم صحابة مهاجرون لم يشاركهم في هذه المكرمة أحد[1]، وقيل إنهم حضروا غزوة الخندق كلهم.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب الإخوة لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي.

ب- كتاب الإخوة لأبي العباس السراج[2].

المُتفِق والمُفْتَرِق:

١- تعريفه:

أ- **المُتَفِق لغة:** اسم فاعل من "الاتِّفاق" والمُفْتَرِق اسم فاعل من "الافْتِرَاق" ضد الاتفاق.

ب- **واصطلاحًا:** أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدا خَطًّا ولفظًا، وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكُنَاهُم، أو أسماؤهم

(١) أي لم يوجد سبعة أخوة من الصحابة كلهم مهاجرون إلا هؤلاء الأخوة السبعة.

(٢) السراج نسبة لعمل السروج، وكان من أجداده من يعملها، وهو أبو العباس محمد بن إسحاق ابن إبراهيم الثقفي مولاهم، محدث عصره بنيسابور، روى عنه الشيخان، وتوفي سنة ٣١٣ هـ.

ونِسْبَتُهم، ونحو ذلك[1].

٢- أمثلة:

أ- الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيبويه.

ب- أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص في عصر واحد.

ج- عمر بن الخطاب: ستة أشخاص.

٣- أهميته وفائدته:

ومعرفة هذا النوع مهمٌّ جدًا، فقد زلق بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء. ومن فوائده:

أ- عدم ظن المشتركين في الاسم واحدًا، مع أنهم جماعة، وهو عكس:"المُهْمَل" الذي يُخْشَى منه أن يُظَنَّ لواحد اثنين[2].

ب- التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس.

٤- متى يَحْسُنُ إيرادُه؟

ويحسن إيراد المثال فيما إذا اشترك الراويان أو الرواة في الاسم، وكانوا في عصر واحد، واشتركوا في بعض الشيوخ أو الرواة عنهم، أما إذا كانوا في عصور متباعدة فلا إشكال في أسمائهم.

---

(١) وأما الاتفاق في الاسم فقط، فالإشكال فيه قليل نادر، والتعريف إنما يكون على الغالب الذي هو مثار الإشكال، ويذكر ذلك في المطولات، وهو إلى نوع المهمل أقرب.

(٢) انظر شرح النخبة (ص٦٨).

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "المُتَّفِق والمُفْتَرِق" للخطيب البغدادي، وهو كتاب حافل نفيس[١].

ب- كتاب "الأنساب المتفقة" للحافظ محمد بن طاهر، المتوفى سنة ٥٠٧ هـ وهو لنوع خاص من المتفق.

المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف:

١- تعريفه:

أ- **المُؤْتَلِف لغة:** اسم فاعل من "الائْتِلاف" بمعنى "الاجتماع والتلاقي" وهو ضد النُّفْرَة. والمُخْتَلِف اسم فاعل من "الاخْتِلاف" ضد الاتفاق.

ب- **واصطلاحًا:** أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكُنَى أو الأنساب خطًا، وتختلف لفظًا[٢].

٢- أمثلته:

أ- "سَلام" و "سَلاَّم" الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديد اللام.

ب- "مِسْوَر" و"مُسَوَّر" الأول بكسر الميم وسكون السين وتخفيف الواو. والثاني بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو.

ج- "البَزَّاز" و"البَزَّار" الأول آخره زاي، والثاني آخره راء.

د- "الثَّوْرِي" و"التَّوْزِي" الأول بالثاء والراء، والثاني بالتاء والزاي.

٣- هل له ضابط؟

أ- أكثره لا ضابط له، لكثرة انتشاره، وإنما يُضْبَط بالحفظ، كل اسم بمفرده.

---

(١) يوجد منه نسخة مخطوطة غير كاملة في إستانبول- مكتبة أسعد أفندي رقم (٢٠٩٧) في (٢٣) ورقة وهي من أول الجزء العاشر إلى آخر الجزء الثامن عشر وهو آخر الكتاب، ويوجد قسم منه عند الشيخ عبد الله بن حميد من أول الجزء الثالث إلى نهاية الجزء التاسع.

(٢) سواء كان مرجع الاختلاف في اللفظ: النقط أو الشكل.

ب- ومنه ما له ضابط، وهو قسمان:

١- ما له ضابط بالنسبة لكتاب خاص أو كتب خاصة، مثل أن نقول: إن كل ما وقع في الصحيحين والموطأ "يَسَار" فهو بالمثناة ثم المهملة إلا محمد بن "بَشّار" فهو بالموحدة ثم المعجمة.

٢- ما له ضابط على العموم: أي لا بالنسبة لكتاب أو كتب خاصة مثل أن نقول: "سَلام" كله مشدد اللام إلا خمسة، ثم نذكر تلك الخمسة.

٤- أهميته وفائدته:

معرفة هذا النوع من مهمات علم الرجال، حتى قال علي بن المديني "أشد التصحيف ما يقع في الأسماء"؛ لأنه شيء لا يدخله القياس، ولا قبله شيء يدل عليه ولا بعده[١].

وفائدته تكمن في تجنب الخطأ وعدم الوقوع فيه.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- "المُؤْتَلف والمُخْتَلف" لعبد الغني بن سعيد.

ب- "الإكْمَال" لابن ماكُولا، وذيله، لأبي بكر بن نُقْطَة.

المُتَشَابه[٢]:

١- تعريفه:

أ- **لغة:** اسم فاعل من "التَّشابُه" بمعنى "التماثل" ويراد بالمتشابه هنا "المُلْتَبِس" ومنه "لمتشابه" من القرآن، أي الذي يَلْتَبِس معناه.

ب- **واصطلاحًا:** أن تتفق أسماء الرواة لفظًا وخَطًّا، وتختلف أسماء الآباء لفظًا لا

---

(١) انظر النخبة (ص٦٨).

(٢) وهو يتركب من النوعين قبله، أي من نوعي "المتفق والمفترق" و" المؤتلف والمختلف".

خَطًّا، أو بالعكس[1].

٢- أمثلته:

أ- "محمد بن عُقَيْل" بضم العين و"محمد بن عَقِيل" بفتح العين. اتفقت أسماء الرواة، واختلفت أسماء الآباء.

ب- شُرَيْح بن النعمان" و"سُرَيْج بن النعمان" اختلفت أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء.

٣- فائدته:

وتكمن فائدته في ضبط أسماء الرواة، وعدم الالتباس في النطق بها، وعدم الوقوع في التصحيف والوهم.

٤- أنواع أخرى من المتشابه.

هناك أنواع أخرى من المتشابه، أذكر أهمها، فمنها:

أ- أن يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب إلا في حرف أو حرفين، مثل:

"محمد بن حُنَيْن" و"محمد بن جُبَيْر".

ب- أو يحصل الاتفاق في الاسم واسم الأب خَطًّا ولفظًا، لكن يحصل الاختلاف في التقديم والتأخير.

١- إما في الاسمين جملة مثل: "الأسود بن يزيد" و" يزيد بن الأسود"[2].

٢- أو في بعض الحروف مثل: "أيوب بن سَيَّار" و"أيوب بن يَسَار".

---

(١) كأن تختلف أسماء الرواة نطقًا، وتتفق أسماء الآباء خطًا ونطقًا.

(٢) وهذا النوع يسميه بعضهم "المشتبه المقلوب" وهو مما يقع فيه الاشتباه في الذهن، لا في الخط، وربما انقلب اسمه على بعض الرواة، وقد صنف الخطيب في هذا النوع كتابًا سماه "رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب".

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- "تلخيص المتشابه في الرَّسْم، وحِماية ما أَشْكَل منه عن بَوَادِر التصحيف والوهم" للخطيب البغدادي.

ب- "تالي التلخيص" للخطيب أيضًا، وهو عبارة عن تتمة أو ذيل للكتاب السابق، وهما كتابان نفيسان لم يُصَنَّفْ مثلهما في هذا الباب[1].

المُهْمَل

١- تعريفه:

أ- **لغة:** اسم مفعول من "الإهْمَال" بمعنى "التَّرْك" كأن الراوي ترك الاسم بدون ذكر ما يميزه عن غيره.

ب- **واصطلاحًا:** أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يَخُصُّ كل واحد منهما.

٢- متى يَضُرُّ الإهمال؟

إن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا؛ لأنه لا ندري مَنْ الشخص المروي عنه هنا. فربما كان الضعيف منهما، فيضعف الحديث.

أما إذا كانا ثقتين، فلا يضر الإهمال بصحة الحديث؛ لأن أيًّا منهما كان المروي عنه فالحديث صحيح.

٣- مثاله:

أ- إذا كانا ثقتين: ما وقع للبخاري من روايته عن "أحمد"- غير منسوب- عن ابن وهب. فإنه إما أحمد بن صالح أو أحمد بن عيسى، وكلاهما ثقة.

---

(١) توجد منهما نسختان كاملتان في دار الكتب المصرية وعندي صورة منهما.

ب- إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا: "سليمان بن داود" و"سليمان بن داود" فإن كان "الخَوْلاني" فهو ثقة، وإن كان "اليَمَامي" فهو ضعيف.

٤- الفرق بينه وبين المُبْهَم:

والفرق بينهما أن المُهْمَل ذُكِرَ اسمه والْتَبَسَ تعيينه، والمُبْهَم لم يُذْكَر اسمه.

٥- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المُكْمَل في بيان المُهْمَل " للخطيب.

مَعرفة المبهمات:

١- تعريفه:

أ- **المُبْهَمَات لغة:** جمع "مُبْهَم" وهو اسم مفعول من "الإبْهام" ضد الإيضاح.

ب- **واصطلاحًا:** هو من أُبْهِم اسمه في المتن، أو الإسناد، من الرواة، أو ممن له علاقة بالرواية.

٢- من فوائد بحثه:

أ- إن كان الإبهام في السند ففائدته: معرفة الراوي إن كان ثقة أو ضعيفًا؛ للحكم على الحديث بالصحة أو الضعف.

ب- وإن كان في المتن: فله فوائد كثيرة أبرزها معرفة صاحب القصة أو السائل، حتى إذا كان في الحديث مَنْقَبَة له عرفنا فضله، وإن كان عكس ذلك، فيحصل بمعرفته السلامة من الظن بغيره من أفاضل الصحابة.

٣- كيف يُعْرَف المُبْهَم؟

يعرف بأحد أمرين:

أ- بوروده مُسَمًّى في بعض الروايات الأخرى.

ب- بتنصيص أهل السِّيَر على كثير منه.

٤ – أقسامه:

يقسم المُبْهَم بحسب شدة الإبْهام أو عدم شدته إلى أربعة أقسام، وأَبْدَأُ بأشدها إبهامًا:

أ- رجل أو امرأة: كحديث ابن عباس أن "رجلاً" قال: يا رسول الله، الحج كل عام؟ هذا الرجل هو الأقرع بن حابس.

ب - الابن والبنت: ويلحق به الأخ والأخت وابن الأخ وابن الأخت وبنت الأخ وبنت الأخت. كحديث أم عطية في غسل "بنت" النبي ﷺ بماء وسِدْر، هي زينب –رضي الله عنها.

ج- العم والعمة: ويلحق به الخال والخالة وابن أو بنت العم والعمة وابن أو بنت الخال والخالة، كحديث رافع بن خديج عن "عمه" في النهي عن المُخَابَرَة، اسم عمه ظُهَيْر بن رافع، وكحديث "عمة" جابر التي بكت أباه لما قُتل يوم أُحُد، اسم عمته فاطمة بنت عمرو.

د- الزوج والزوجة: كحديث الصحيحين في وفاة "زوج" سُبَيْعة، اسم زوجها سعد بن خَوْلة وكحديث: "زوجة" عبد الرحمن بن الزبير التي كانت تحت رفاعة القُرَظي، فطلقها، اسمها: تميمة بنت وهب.

٥ – أشهر المصنفات فيه:

صنف في هذا النوع عدد من العلماء، منهم عبد الغني بن سعيد والخطيب والنووي، وأحسنها وأجمعها كتاب "المستفاد من مبهمات المتن والإسناد" لولي الدين العراقي.

معرفة الوُحدان:

١ – تعريفه:

الوُحْدَان لغة: بضم الواو جمع واحد.

ب- **واصطلاحًا:** هم الرواة الذين لم يَرْوِ عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحدٌ.

٢- فائدته:

معرفة مجهول العَيْن، ورَدُّ روايته إذا لم يكن صحابيًّا.

٣- أمثلته:

أ- من الصحابة: عروة بن مُضَرِّس، لم يَرْوِ عنه غير الشَّعْبي، والمُسَيَّب بن حَزْن، لم يَرْوِ عنه غير ابنه سعيد.

ب- من التابعين: أبو العُشَراء، لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

٤- هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن الوُحْدان؟

أ- ذكر الحاكم في "المَدْخَل" أن الشيخين لم يخرجا من رواية هذا النوع شيئًا.

ب- لكن جمهور المحدثين قالوا إن في الصحيحين أحاديث كثيرة عن الوُحْدان من الصحابة، منها:

١- حديث "المُسَيَّب" في وفاة أبي طالب، أخرجه الشيخان.

٢- حديث "قيس بن أبي حازم" عن "مِرْدَاس الأَسْلَمي" يذهب الصالحون الأول فالأول"، ولا راوي "لمرداس" غير قيس. والحديث أخرجه البخاري.

٥- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "المُنْفَرِدَات والوُحْدان " للإمام مسلم.

معرفة من ذُكِرَ بأسماء أو صفات مختلفة:

١- تعريفه:

هو راوٍ وُصِفَ بأسماء أو ألقاب أو كُنىً مختلفة، من شخص واحد أو من جماعة.

٢- مثاله:

"محمد بن السائب الكلبي" سماه بعضهم "أبا النضر" وسماه بعضهم "حماد بن

السائب" وسماه بعضهم "أبا سعيد".

٣- من فوائده:

أ- عدم الالتباس في أسماء الشخص الواحد، وعدم الظن بأنه أشخاص متعددون.

ب- كشف تدليس الشيوخ.

٤- استعمال الخطيب كثيرًا من ذلك في شيوخه:

فيروي في كتبه مثلاً عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والكل واحد.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- إيضاح الإشكال، للحافظ عبد الغني بن سعيد.

ب- مُوْضِح أوهام الجَمْع والتفريق، للخطيب البغدادي.

معرفة المفردات من الأسماء والكُنَى والألقاب:

١- المراد بالمُفرَدَات:

أن يكون لشخص من الصحابة، أو الرواة عامة، أو أحد العلماء، اسم أو كنية أو لقب، لا يشاركه فيه غيره من الرواة والعلماء، وغالبًا ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

٢- فائدة معرفته:

عدم الوقوع في التصحيف والتحريف في تلك الأسماء المفردة الغريبة.

٣- أمثلته:

أ- الأسماء:

١- من الصحابة: "أَحْمَد بن عُجْيَان" كسُفْيان، أو كعُليان، و"سَنْدَر" بوزن جعفر.

٢- من غير الصحابة: "أَوْسَط" بن عَمْرو، "ضُرَيْب" ابن نُقَيْر بن سُمَيْر.

ب- الكُنَى:

١- من الصحابة: "أبو الحَمْراء" مولى رسول الله ﷺ، واسمه هلال بن الحارث.

٢- من غير الصحابة: "أبو العُبَيْدَيْن" واسمه معاوية بن سَبْرَة.

ج- الألقاب:

١- من الصحابة: "سَفِينَة" مولى رسول الله ﷺ، واسمه مِهْرَان.

٢- من غير الصحابة: "مَنْدَل" واسمه عَمْرو بن علي الغزي الكوفي.

٤- أشهر المصنفات فيه:

أفرده بالتصنيف الحافظ أحمد بن هارون البرديجي في كتاب سماه: "الأسماء المُفْرَدَة". ويوجد في أواخر الكتب المصنفة في تراجم الرواة كثير منه، ككتاب "تقريب التهذيب" لابن حجر.

معرفة أسماء من اشتهروا بكُنَاهُم:

١- المراد بهذا البحث:

المراد بهذا البحث أن نفتش عن أسماء من اشتهروا بكناهم؛ حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم.

٢- من فوائده:

وفائدة معرفة هذا البحث هو ألا يظن الشخص الواحد اثنين؛ إذ ربما يُذْكر هذا الشخص مرة باسمه غير المشهور، ومرة بكنيته التي اشتهر بها، فيشتبه الأمر على من لا معرفة له بذلك فيظنه شخصين، وهو شخص واحد.

٣- طريقة التصنيف فيه:

المصنِّف في الكُنَى يبوب تصنيفه على ترتيب حروف المعجم في الكنى، ثم يذكر أسماء أصحابها، فمثلاً يذكر في باب الهمزة "أبا إسحاق" ويذكر اسمه، وفي

باب الباء "أبا بشر" ويذكر اسمه... وهكذا.

٤- أقسام أصحاب الكنى وأمثلتها:

أ- من اسمُهُ كنيتُهُ، ولا اسمَ له غيرها، كأبي بلال الأشعري، اسمه وكنيته واحد.

ب- من عُرِف بكنيته، و لم يُعْرَف أله اسم أم لا؟ كـ" أبي أُناس" صحابي.

ج- من لُقِّبَ بكُنْيَة، وله اسم وله كنية غيرها: كـ "أبي تُرَاب" وهو لقب لعلي بن أبي طالب، وكنيته أبو الحسن.

د- من له كنيتان أو أكثر: كـ"ابن جُرَيْج" يُكْنَى بأبي الوليد وأبي خالد.

و- من عُرِفَتْ كنيته واختلف في اسمه: كـ"أبي هريرة" اختلف في اسمه واسم أبيه على ثلاثين قولاً، أشهرها أنه "عبد الرحمن بن صخر".

ز - من اختلف في اسمه وكنيته: كـ"سَفِينة" قيل: اسمه "عُمير" وقيل: "صالح" وقيل: "مِهْران" وكنيته، قيل: "أبو عبد الرحمن" وقيل: "أبو البَخْتَري".

ح- من عرف باسمه وكنيته، واشتهر بهما معًا: كآباء عبد الله "سفيان الثوري- ومالك- ومحمد بن إدريس الشافعي- وأحمد بن حنبل" وكأبي حنيفة النعمان بن ثابت.

ط- من اشتهر بكنيته مع معرفة اسمه: كـ"أبي إدريس الخَوْلاني" اسمه عائذ الله.

ي- من اشتهر باسمه مع معرفة كنيته: كـ "طلحة بن عبيد الله التيمي" و "عبد الرحمن بن عوف" و"الحسن بن علي بن أبي طالب" كنيتهم جميعًا "أبو محمد".

٥- أشهر المصنفات فيه:

لقد صنف العلماء في الكنى مصنفات كثيرة، وممن صنف فيه علي بن المديني ومسلم والنسائي، وأشهر هذه المصنفات المطبوعة: كتاب "الكُنَى والأسماء" للدولابي أبي بِشْر محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣١٠ هـ.

معرفة الألقاب:

١- تعريفه لغة:

الألقاب جمع لقب، واللقب كل وصف أَشْعَر بِرِفْعَةٍ أو ضَعَةٍ، أو ما دل على مدح أو ذم.

٢- المراد بهذا البحث:

هو التفتيش والبحث عن ألقاب المحدثين ورواة الحديث لمعرفتها وضبطها.

٣- فائدته:

وفائدة معرفة الألقاب أمران، وهما:

أ- عدم ظنّ الألقاب أساميَ، واعتبارِ الشخص الذي يُذْكَر تارة باسمه، وتارة بلقبه شخصين، وهو شخص واحد.

ب- معرفة السبب الذي من أجله لُقِّبَ هذا الراوي بذاك اللقب، فيعرف عندئذ المراد الحقيقي من اللقب الذي يخالف في كثير من الأحيان معناه الظاهر.

٤- أقسامه:

الألقاب قسمان وهما:

أ- لا يجوز التعريف به: وهو ما يكرهه المُلَقَّب به.

ب- يجوز التعريف به: وهو ما لا يكرهه المُلَقَّب به.

٥- أمثلته:

أ- "الضَّال": لقب لمعاوية بن عبد الكريم الضال؛ لُقِّب به لأنه ضَلَّ في طريق مكة.

ب- الضعيف": لقب عبد الله بن محمد الضعيف؛ لُقِّبَ به لأنه كان ضعيفًا في جسمه لا في حديثه. قال عبد الغني بن سعيد: "رجلان جليلان لزمهما لقبان قبيحان، الضال والضعيف".

ج- "غُنْدَر" ومعناه المُشَغِّب في لغة أهل الحجاز، وهو لقب محمد بن جعفر البصري صاحب شعبة، وسبب تلقيبه بهذا اللقب أن ابن جُرَيْج قدم البصرة، فحدّث بحديث عن الحسن البصري، فأنكروه عليه وشَغَّبوا، وأكثر محمد بن جعفر من الشغب عليه، فقال له "اسكت يا غُنْدَر".

د- "غُنْجَار": لقب عيسى بن موسى التيمي؛ لُقِّبَ بـ "غنجار" لحُمْرَة وَجْنَتَيْه.

هـ- "صاعقة": لَقَبُ محمد بن إبراهيم الحافظ روى عنه البخاري؛ ولُقِّبَ بذلك لحفظه وشدة مذاكرته.

و- "مُشْكُدَانة" لَقَب عبد الله بن عمر الأموي، ومعناه بالفارسية "حَبَّة المسك أو وعاء المسك".

ز- "مُطَيَّن" " لَقَبُ أبي جعفر الحضرمي؛ ولُقِّبَ به لأنه كان وهو صغير يلعب مع الصبيان في الماء، فيُطَيِّنُونَ ظهرَه، فقال له أبو نُعَيْم: يا مُطَيَّن لِمَ لا تحضر مجلس العلم؟

٦- أشهر المصنفات فيه:

صنف في هذا النوع جماعة من العلماء المتقدمين والمتأخرين، وأحسن هذه الكتب وأحصرها كتاب "نـزهة الألباب" للحافظ ابن حجر.

معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم:

١- المراد بهذا البحث:

معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه، من قريب، كالأُمِّ والجَدِّ، أو غريب، كالمُرَبِّي ونحوه، ثم معرفة اسم أبيه.

٢- فائدته:

دفع توهم التعدد عند نسبتهم إلى آبائهم.

٣- أقسامه وأمثلتها:

أ- من نُسِبَ إلى أُمِّه: مثل: مُعَاذ ومُعَوِّذ وعَوْذ بني عَفْراء، وأبوهم الحارث. ومثل بلال بن حضمَامة، أبوه رباح، ومحمد بن الحَنَفيّة، أبوه علي بن أبي طالب.

ب- من نُسب إلى جَدَّته: العليا أو الدنيا، مثل: يَعْلَى بن منية، ومنية أم أبيه، وأبوه أمية، بشير بن الخصاصية، وهي أم الثالث من أجداده، وأبوه مَعْبَد.

ج- من نُسب إلى جده: مثل: أبي عُبَيْدة بن الجراح، اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح، ومثل: أحمد بن حنبل، هو أحمد بن محمد بن حنبل.

د - من نُسب إلى أجنبي لسبب: مثل المقداد بن عَمْرو الكِنْدي، يقال له المقداد بن الأسود؛ لأنه كان في حِجْر الأسود بن عبد يغوث، فَتَبَنّاهُ.

٤- أشهر المصنفات فيه:

لا أعرف مصنَّفًا خاصًّا في هذا الباب، لكن كتب التراجم عامة، تذكر نسب كل راو، لاسيما كتب التراجم الموسعة.

معرفة النِّسَب التي على خلاف ظاهرها:

١- تمهيد:

هناك عدد من الرواة نسبوا إلى مكان أو غزوة أو قبيلة أو صنعة، ولكن الظاهر المتبادر إلى الذهن من تلك النِّسَب ليس مرادًا، والواقع أنهم نسبوا إلى تلك النسب لعارض عرض لهم من نـــزولهم ذلك المكان أو مجالستهم أهل تلك الصنعة ونحو ذلك.

٢- فائدة هذا البحث:

وفائدة هذا البحث هو معرفة أن هذه النسب ليست حقيقية، وإنما نسب إليها صاحبها لعارض، ومعرفة العارض أو السبب الذي من أجله نسب إلى تلك النسبة.

٣- أمثلة:

أ- أبو مسعود البَدْري، لم يشهد بَدْرًا، بل نـــزل فيها، فنُسِبَ إليها.

ب- يزيد الفَقير، لم يكن فقيراً، وإنما أُصيب في فَقَار ظهره.

ج- خالد الحَذَّاء، لم يكن حذّاء، وإنما كان يجالس الحذائين.

٤- أشهر المصنفات في الأنساب:

كتاب "الأنساب" للسمعاني، وقد لخصه ابن الأثير في كتاب سماه "اللباب في تهذيب الأنساب" ولَخَّصَ المُلَخَّصَ السيوطيُّ في كتاب سماه "لُبُّ اللُّباب".

مَعرفة تواريخ الرُّواة

١- تعريفه:

أ- **التواريخ لغة:** جمع تاريخ وهو مصدر "أَرَّخَ" وسُهِّلت الهمزة فيه.

ب- **واصطلاحًا:** هو التعريف بالوقت الذي تُضبط به الأحوال من المواليد والوفيات والوقائع وغيرها.

٢- المراد به هنا:

معرفة تاريخ مواليد الرواة وسماعهم من الشيوخ، وقدومهم لبعض البلاد، ووفياتهم.

٣- أهميته وفائدته:

هو فنٌّ مهم، قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، ومن فوائده معرفة اتصال السند أو انقطاعه.

وقد ادعى قوم الرواية عن قوم فنُظِرَ في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

٤- أمثلة من عيون التاريخ:

- الصحيح في سن سيدنا محمد ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-

أنه ثلاث وستون.

١- وقُبِضَ رسول الله ﷺ ضحى الاثنين لثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة١١هـ.

٢- وقُبض أبو بكر ﷺ في جُمَادَى الأولى سنة ١٣ هـ.

٣- وقُبض عمر ﷺ في ذي الحجة سنة ٢٣ هـ.

٤- وقُتل عثمان ﷺ في ذي الحجة سنة ٣٥ هـ وعمره (٨٢) سنة وقيل:(٩٠) سنة.

٥- وقُتل علي ﷺ في شهر رمضان سنة ٤٠ هـ وهو ابن (٦٣) سنة.

ب- صحابيان عاشًا ستين سنة في الجاهلية وستين في الإسلام وماتا بالمدينة سنة (٥٤) وهما:

١- حَكيم بن حِزام.

٢- حسان بن ثابت.

جـ: أصحاب المذاهب المتبوعة:	ولد سنة	توفي سنة
١- النعمان بن ثابت: (أبو حنيفة)	٨٠	١٥٠
٢- مالك بن أنس:	٩٣	١٧٩
٣- محمد بن إدريس الشافعي:	١٥٠	٢٠٤
٤- أحمد بن حنبل:	١٦٤	٢٤١
د- أصحاب كتب الحديث المعتمدة:		
١- محمد بن إسماعيل البخاري:	١٩٤	٢٥٦
٢- مسلم بن الحجاج النيسابوري:	٢٠٤	٢٦١
٣- أبو داود السجستاني:	٢٠٢	٢٧٥

٤- أبو عيسى الترمذي[1]:	٢٠٩	٢٧٩
٥- أحمد بن شعيب النسائي:	٢١٤	٣٠٣
٦- ابن ماجة القزويني:	٢٠٧	٢٧٥

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "الوفَيَات" لابن زَبْر محمد بن عبيد الله الربعي محدث دمشق المتوفى سنة ٣٧٩ هـ وهو مرتب على السنين.

ب- ذيول على الكتاب السابق منها للكتاني ثم للأكفاني ثم للعراقي، وغيرهم.

معرفة من اخْتُلِطَ من الثقات:

١- تعريف الاختلاط:

أ- **الاختلاط لغة:** فساد العقل، يقال "اختلط فلان" أي فسد عقله، كما في القاموس.

ب- **واصطلاحًا:** فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خَرَف، أو عَمًى، أو احتراق كتب، أو غير ذلك.

٢- أنواع المُخْتَلَطين:

أ- من اختلط بسبب الخَرَف: مثل عطاء بن السائب الثقفي الكوفي.

ب- من اختلط بسبب ذهاب البصر: مثل عبد الرزاق بن همام الصنعاني، فكان بعد أن عَمِيَ يُلَقَّنُ فَيَتَلَقَّنُ.

ج- من اختلط بأسباب أخرى: كاحتراق الكتب، مثل عبد الله بن لهيعة المصري.

---

(١) اختلف في سنة ولادته، وأكثر المؤرخين لم يحددوا السنة التي ولد فيها وإنما ذكروا أن ولادته كانت في العقد الأول من القرن الثالث، لكن بعض المتأخرين ذكروا أنه ولد سنة ٢٠٩هـ منهم شارح الشمائل محمد بن قاسم حسوس (٤/١).

٣- حكم رواية المختلط:

أ- يقبل منها ما روي عنه قبل الاختلاط.

ب- ولا يقبل منها ما روي عنه بعد الاختلاط، وكذا ما شُكَّ فيه أنه قبل الاختلاط أو بعده.

٤- أهميته وفائدته:

هو فنٌّ مهمٌّ جدًا، وتكمن فائدته في تمييز أحاديث الثقة التي حدث بها بعد الاختلاط؛ لردها وعدم قبولها.

٥- هل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن ثقات أصابهم الاختلاط؟

نعم، ولكن مما عُرِف أنهم حدثوا به قبل الاختلاط.

٦- أشهر المصنفات فيه:

صنف فيه عدد من العلماء، كالعلائي والحازمي، ومن هذه المصنفات كتاب "الاغتباط بمن رُمِيَ بالاختلاط" للحافظ إبراهيم بن محمد سِبْط ابن العجمي المتوفى سنة ٨٤١ هـ.

معرفة طبقات العلماء والرواة:

١- تعريف الطبقة:

أ- **لغة**: القوم المتشابهون.

ب- **واصطلاحًا**: قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط[1].

ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه.

---

(١) انظر تدريب الراوي (٢/٣٨١).

٢- من فوائد معرفته:

أ- ومن فوائد معرفته الأمن من تداخل المتشابهين في اسم أو كنية ونحو ذلك؛ لأنه قد يتفق اسمان في اللفظ فيظـــن أن أحدهما هو الآخر، فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما.

ب- الوقوف على حقيقة المراد من العنعنة.

٣- قد يكون الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار آخر:

مثل أنس بن مالك وشبهه من أصاغر الصحابة، فهم مع العشرة في طبقة واحدة باعتبار أنهم كلهم صحابة، وعلى هذا فالصحابة كلهم طبقة واحدة.

وباعتبار السوابق إلى الدخول في الإسلام، تكون الصحابة بضع عشرة طبقة كما تقدم في نوع "معرفة الصحابة" فلا يكون أنس بن مالك وشبهه في طبقة العشرة من الصحابة.

٤- ماذا ينبغي على الناظر فيه؟

ينبغي على الناظر في علم الطبقات أن يكون عارفًا بمواليد الرواة ووفياتهم، ومن رووا عنه، ومن رَوَى عنهم.

٥- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد.

ب- كتاب "طبقات القراء" لأبي عمرو الداني.

ج- كتاب "طبقات الشافعية الكبرى" لعبد الوهاب السبكي.

د - تذكرة الحفاظ للذهبي.

معرفة الموالي من الرواة والعلماء:

١- تعريف المَوْلَى:

أ- **الموالي لغة:** جمع مولى، والمولى من الأضداد فيطلق على المالك والعبد، والمُعْتِق والمُعْتَق[١].

ب- **واصطلاحًا:** هو الشخص المُحَالَف، أو المُعْتَقُ، أو الذي أسلم على يد غيره.

٢- أنواع الموالي:

أنواع الموالي ثلاثة، وهي:

أ- مولى الحِلْف: مثل الإمام مالك بن أنس الأَصْبَحي التيمي، فهو أصبحي صَلِبية، تيمي بولاء الحِلْف؛ وذلك لأن قومه "أَصْبَح" موالي لتيم قريش بالحِلف.

ب- مولى العَتَاقة: مثل أبو البختري الطائي التابعي، واسمه سعيد بن فيروز، هو مولى طيئ؛ لأن سيده كان من طيئ فأعتقه.

ج- مولى الإسلام: مثل محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفي، لأن جده المغيرة كان مجوسيًّا فأسلم على يد اليَمَان بن أَخْنَس الجُعْفي، فنُسِبَ إليه.

٣- من فوائده:

الأمن من اللَّبْس، ومعرفة المنسوب إلى القبيلة نسبًا أو ولاء. وذلك ليتميز المنسوب إلى القبيلة ولاء عمن يشاركه في اسمه من تلك القبيلة نسبًا.

٤- أشهر المصنفات فيه:

صنف في ذلك أبو عمر الكِنْدي بالنسبة إلى المصريين فقط.

---

(١) انظر القاموس (٤/٤٠٤).

معرفة الثقات والضعفاء من الرواة

١- تعريف الثقة والضعيف:

أ- **الثقة لغة:** المُؤْتَمَن. **والضعيف:** ضد القوي، ويكون الضعف حسيًّا ومعنويًّا.

ب- **واصطلاحًا:** الثقة: هو العدل الضابط. **والضعيف:** هو اسم عام يشمل من فيه طعن في ضبطه أو عدالته.

٢- أهميته وفائدته:

هو من أجلِّ أنواع علوم الحديث؛ لأنه بواسطته يُعْرَف الحديث الصحيح من الضعيف.

٣- أشهر المصنفات فيه وأنواعها:

أ- مصنَّفات مُفْرَدَة في الثقات: مثل: كتاب "الثقات" لابن حِبَّان، وكتاب "الثقات" للعِجْلي.

ب- مصنَّفات مُفْرَدَةٌ في الضعفاء: كثيرة جدًّا؛ كالضعفاء للبخاري والنسائي والعُقَيْلي والدارقطني، ومنها: كتاب "الكامل في الضعفاء" لابن عدي، وكتاب "المغني في الضعفاء" للذهبي.

ج- مصنفات مشتركة بين الثقات والضعفاء: وهي كثيرة أيضًا، منها: كتاب "تاريخ البخاري الكبير"، ومنها: كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، وهي كتب عامة للرواة، ومنها كتب خاصة ببعض كتب الحديث، مثل: كتاب "الكمال في أسماء الرجال" لعبد الغني المقدسي، وتهذيباته المتعددة التي للمِزِّي والذهبي وابن حجر والخَزْرَجي.

معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

١- المراد بهذا البحث:

الأوطان جمع وطن، وهو الإقليم أو الناحية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها، والبلدان جمع بلد، وهي المدينة أو القرية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها.

والمراد بهذا البحث هو معرفة أقاليم الرواة ومُدُنهم التي وُلِدوا فيها أو أقاموا فيها.

٢- من فوائده:

ومن فوائده التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ إذا كانا من بلدين مختلفين وهو مما يحتاج إليه حفّاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

٣- إلى أي شيء يَنْتَسب كلٌّ من العرب والعجم؟

أ- لقد كانت العرب قديمًا تنتسب إلى قبائلها؛ لأن غالبيتهم كانوا بدوًا رُحَّلاً، وكان ارتباطهم بالقبيلة أوثق من ارتباطهم بالأرض، فلما جاء الإسلام، وغلبت عليهم سكنى البلدان والقرى انتسبوا إلى بلدانهم وقراهم.

ب- أما العجم فإنهم ينتسبون إلى مدنهم وقراهم من القديم.

٤- كيف ينتسب من انتقل عن بلده؟

أ- إذا أراد الجَمْعَ بينهما في الانتساب: فليبدأ بالبلد الأول ثم بالثاني المنتقِل إليه، ويحسن أن يُدْخِلَ على الثاني حرف "ثم" كَمَنْ وُلِدَ في حَلَبَ، وانتقل إلى المدينة المنورة: "فلان الحَلَبي ثم المدني" وعلى هذا عَمَلُ أكثر الناس.

ب- وإذا لم يُرِدِ الجَمْع بينهما: له أن ينتسب إلى أيهما شاء، وهذا قليل.

٥- كيف يَنْتَسِبُ من كان من قرية تابعة لبلدة؟

أ- له أن ينتسب إلى تلك القرية.

ب- وله أن ينتسب إلى البلدة التابعة لها تلك القرية.

ج- ولـــه أن ينتسب إلى تلك الناحية التي منها تلك البلدة أيضًا، ومثال ذلك: إذا كان شخص من "الباب" وهي تابعة لمدينة "حلب" وحَلَبُ من "الشام" فله أن يقول في انتسابه: فلان البابي، أو فلان الحَلَبِي، أو فلان الشَّامِي.

٦- كم المدة التي إن أقامها الشخص في بلد نُسِبَ إليها؟

أربعُ سنين، وهو قول عبد الله بن المبارك.

٧- أشهر المصنفات فيه:

أ- يمكن أن نعتبر كتاب "الأنساب" للسمعاني الذي تقدم من مصنفات هذا النوع؛ لأنه يذكر الأنساب إلى الأوطان وغيرها.

ب- ومن مظانّ ذكر أوطان الرواة وبلدانهم كتاب "الطبقات الكبرى" لابن سعد.

هذا آخر ما يسره الله في هذا الكتاب، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه، والحمد لله رب العالمين.

خلاصة الوحدة الرابعة

الإسناد وما يتعلق به:

الفصل الأول: لطائف الإسناد: الإسناد العالي والنازل

- تعريفه:

- اصطلاحًا:

- الإسناد العالي: هو الذي قَلَّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث.

- الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الحديث.

- أقسام العلو:

يقسم العلو إلى خمسة أقسام: واحد منها علو مُطْلَق، والباقي علو نِسْبي. وهي:

أ- القُرْب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف: وهذا هو العلو المطلق، وهو أَجَلُّ أقسام العلو.

ب- القرب من إمام من أئمة الحديث: وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله ﷺ: مثل القرب من الأعمش، أو ابن جُرَيْج، أو مالك أو غيرهم، مع الصحة ونظافة الإسناد أيضًا.

ج- القرب بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة: وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به من الموافقة، والأبدال، والمساواة، والمصافحة.

- أقسام النـــزول:

أقسام النـــزول خمسة، وتعرف من ضدها؛ فكل قسم من أقسام العلوّ

ضده قسم من أقسام النـــزول

- هل العلو أفضل أو النـــزول؟

أ- العلو أفضل من النـــزول على الصحيح الذي قاله الجمهور؛ لأنه يُبْعِدُ كثرةَ احتمال الخَلَل عن الحديث،، والنـــزول مرغوب عنه؛ قال ابن المَديني: "النـــزول شؤم"، وهذا إذا تساوَى الإسناد في القوة.

ب- ويكون النـــزول أفضل، إذا تميز الإسناد النازل بفائدة.

٦- أشهر المصنفات في العلو:

أ- "ثلاثيات البخاري"، لابن حجر.

ب- "ثلاثيات أحمد بن حنبل"، للسَّفَّاريني.

- المسلسل:

- تعريفه:

- اصطلاحًا:

- هو تتابع رجال إسناده على صفة أو حـــالة، للرواة تارة وللرواية تارة أخرى.

- رواية الأكابِر عَن الأصَاغِر:

- تعريفه:

- اصطلاحًا: رواية الشخص عمن هو دونه في السن والطبقة، أو في العِلْم والحفظ.

- أشهر المصنفات فيه:

أ- كتاب "ما رواه الكبار عن الصغار والآباء عن الأبناء" للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم الورَّاق، المتوفى سنة ٤٠٣ هـــ.

- رواية الآباء عن الأبناء:

- تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث أَبٌ يروي الحديث عن ابنه.

- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "رواية الآباء عن الأبناء" للخطيب البغدادي.

- رواية الأبناء عن الآباء:

- تعريفه:

أن يوجد في سند الحديث ابْنٌ يروي الحديث عن أبيه فقط، أو عن أبيه عن جده.

- أشهر المصنفات فيه:

أ- "رواية الأبناء عن آبائهم"، لأبي نصر عبيد الله بن سعيد الوائلي.

ب- "جزء من روى عن أبيه عن جده"، لابن أبي خَيْثَمَة.

ج- كتاب "الوشي المعلم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ"، للحافظ العلائي.

- المُدَبج ورواية الأقران:

- تعريف الأقران:

- اصطلاحًا: المتقاربون في السن والإسناد.

- تعريف رواية الأقران:

أن يروي أحد القرينين عن الآخر: مثل رواية سليمان التَّيْمي عن مِسْعَر بن كِدَام، فهما قرينان، لكن لا نعلم لِمسْعَرٍ رواية عن التَّيْمي.

- تعريف المُدَبَّج:

- اصطلاحًا: أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر.

- أشهر المصنفات فيه:

أ- "المدبج"، للدارقطني.

ب- "رواية الأقران"، لأبي الشيخ الأصبهاني.

- **السابق واللاحق:**

- **تعريفه:**

- اصطلاحًا: أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تَبَاعَدَ ما بين وفاتيهما.

- **أشهر المصنفات فيه:**

كتاب "السابق واللاحق"، للخطيب البغدادي.

الفصل الثاني: معرفة الرواة

- **معرفة الصحابة:**

- **تعريف الصحابي:**

- اصطلاحًا: من لقي النبي ﷺ مسلمًا ومات على الإسلام، ولو تخلل ذلك رِدَّة على الأصح.

- **أهميته وفائدته:**

معرفة الصحابة علم عظيم الفائدة، ومن فوائده معرفة المتصل من المرسَل.

- **بَمَ تُعْرَف صُحْبَةُ الصحابي؟**

تعرف الصحبة بأحد أمور خمسة وهي:

أ- التواتر: كأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

ب- الشهرة: كضِمَام بن ثَعْلَبة، وعُكّاشَة بن مِحْصَن.

ج- إخْبار صحابي.

د- إخبار ثقة من التابعين.

هـ- إخبارُه عن نفسه إن كان عَدْلاً، وكانت دعواه مُمْكِنَة.

- من هم العَبَادِلَة؟

المراد بالعبادلة -بالأصل- من اسمهم "عبد الله" من الصحابة، ويبلغ عددهم نحو ثلاثمائة صحابي؛ لكن المراد بهم هنا أربعة من الصحابة كل منهم اسمه عبدالله، وهم:

أ- عبد الله بن عمر. ب- عبد الله بن عباس.

ج- عبد الله بن الزبير. د- عبد الله بن عمرو بن العاص.

والميزة لهؤلاء أنهم من علماء الصحابة الذين تأخرتْ وفاتهم حتى احتيج إلى علمهم؛ فكانت لهم هذه المزية والشهرة، فإذا اجتمعوا على شيء من الفتوى قيل: هذا قول العبادلة.

- عدد الصحابة:

ليس هناك إحصاء دقيق لعدد الصحابة، لكنْ هناك أقوال لأهل العلم يستفاد منها أنهم يزيدون على مائة ألف صحابي، وأشهر هذه الأقوال قول أبي زُرْعَة الرازي: "قُبِضَ رسولُ الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفًا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه".

- أفضلهم:

أفضلهم على الإطلاق: أبو بكر الصديق، ثم عمر -رضي الله عنهما- بإجماع أهل السنة- ثم عثمان، ثم علي- على قول جمهور أهل السنة- ثم تمام العشرة، ثم أهل بدر، ثم أهل أُحُد، ثم أهل بيعة الرضوان".

- آخرهم موتًا:

أبو الطُّفَيْل عامر بن واثِلَة الليثي، مات سنة مائة بمكة المكرمة، وقيل أكثر من ذلك، ثم آخرهم موتًا قبله أنس بن مالك؛ توفي سنة ثلاث وتسعين بالبصرة.

- **أشهر المصنفات فيه:**

أ- "الإصابة في تمييز الصحابة"، لابن حجر العسقلاني.

ب- "أُسْد الغابة في معرفة الصحابة"، لعلي بن محمد الجَزَري المشهور بابن الأثير.

ج- "الاستيعاب في أسماء الأصحاب"، لابن عبد البر.

- **معرفة التابعين:**

تعريف التابعي:

- اصطلاحًا: هو من لقي صحابيًا مسلمًا ومات على الإسلام، وقيل هو من صَحِبَ الصحابي.

- **المُخَضْرَمون:**

واحِدُهُمْ "مُخَضْرَم" والمُخَضْرَم: هو الذي أدرك الجاهلية وزمنَ النبي ﷺ وأسلم ولم يَرَهُ، والمخضرمون من التابعين -على الصحيح.

وعدد المخضرمين نحو عشرين شخصًا، كما عَدَّهم الإمام مسلم، والصحيح أنهم أكثر من ذلك، ومنهم أبو عثمان النَّهْدي، والأسود بن يزيد النخعي.

- **أفضل التابعين:**

هناك أقوال للعلماء في أفضلهم، والمشهور أن أفضلهم سعيد بن المسيب، وقال أبو عبد الله محمد بن خفيف الشيرازي:

أ- أهل المدينة يقولون: أفضل التابعين سعيد بن المسيب.

ب- وأهل الكوفة يقولون: أُوَيْس القَرْني.

ج- وأهل البصرة يقولون: الحسن البصري.

- **أفضل التابعيات:**

قال أبو بكر بن أبي داود: "سَيِّدتا التابعيات حفصة بنت سيرين، وعَمْرَة

بنت عبد الرحمن، وتليهما أُمُّ الدَّرْداء".

- أشهر المصنفات فيه:

كتاب "معرفة التابعين" لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي.

- معرفة الإخوة والأخوات:

- من فوائده:

من فوائده ألا يُظَنَّ من ليس بأخ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب.

مثل: "عبد الله بن دينار" و"عَمْرو بن دينار" فالذي لا يدري يظن أنهما أخوان مع أنهما ليسا بأخوين، وإن كان اسم أبيهما واحدًا.

- المُتَفِق والمُفْتَرِق:

- تعريفه:

- اصطلاحًا: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدًا خَطًّا ولفظًا، وتختلف أشخاصهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم وكُنَاهُم، أو أسماؤهم ونِسْبَتُهم، ونحو ذلك.

- أهميته وفائدته:

ومعرفة هذا النوع مهم جدًا، فقد زلق بسبب الجهل به غير واحد من أكابر العلماء. ومن فوائده:

أ- عدم ظن المشتركين في الاسم واحدًا، مع أنهم جماعة. وهو عكس: المُهْمَل الذي يُخْشَى منه أن يُظَنَّ الواحد اثنين.

ب- التمييز بين المشتركين في الاسم، فربما يكون أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا، فيضعف ما هو صحيح أو بالعكس.

- **المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف:**

- **تعريفه:**

- اصطلاحًا: أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكُنَى أو الأنساب خطًا، وتختلف لفظًا.

- **المُتَشَابِه:**

- **تعريفه:**

- اصطلاحًا: أن تتفق أسماء الرواة لفظًا وخَطًا، وتختلف أسماء الآباء لفظًا لا خَطًا، أو بالعكس.

- **المُهْمَل:**

- تعريفه:

- اصطلاحًا: أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، و لم يتميزا بما يَخُصُّ كل واحد منهما.

- **مَعرفة المبهمات:**

- **تعريفه:**

- اصطلاحًا: هو من أُبْهِم اسمه في المتن أو الإسناد من الرواة أو ممن له علاقة بالرواية.

- **معرفةُ الوُحدَان:**

- **تعريفه:**

- اصطلاحًا: هم الرواة الذين لم يَرْوِ عن كل واحد منهم إلا راوٍ واحدٌ.

- **معرفة من ذُكِرَ بأسماء أو صفات مختلفة:**

- **تعريفه:**

هو راوٍ وُصِفَ بأسماء أو ألقاب أو كُنىً مختلفة، من شخص واحد أو من جماعة.

- **معرفة المفردات من الأسماء والكُنَى والألقاب:**

- **المراد بالمُفرَدَات:**

أن يكون لشخص من الصحابة أو الرواة عامة أو أحد العلماء اسم أو كنية أو لقب، لا يشاركه فيه غيره من الرواة والعلماء، وغالبًا ما تكون تلك المفردات أسماء غريبة يصعب النطق بها.

- **معرفة أسماء من اشتهروا بكُنَاهُم:**

- **المراد بهذا البحث:**

المراد بهذا البحث أن نفتش عن أسماء من اشتهروا بكناهم حتى نعرف الاسم غير المشهور لكل منهم.

- **معرفة الألقاب:**

- **تعريفه لغة:**

الألقاب جمع لقب، واللقب كل وصف أَشْعَر بِرِفْعَةٍ أو ضَعَةٍ، أو ما دل على مدح أو ذم.

- **معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم:**

- **المراد بهذا البحث:**

معرفة من اشتهر نسبه إلى غير أبيه من قريب كالأُمِّ والجَدِّ، أو غريب كالمُرَبِّي ونحوه، ثم معرفة اسم أبيه.

- **معرفة النِّسَب التي على خلاف ظاهرها:**

- **فائدة هذا البحث:**

وفائدة هذا البحث هي معرفة أن هذه النسب ليست حقيقية، وإنما نسب إليها صاحبها لعارض، ومعرفة العارض أو السبب الذي من أجله نسب إلى تلك النسبة.

- مَعرفة تواريخ الرُّواة:

- تعريفه:

- اصطلاحًا: هو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من المواليد والوفيات والوقائع وغيرها.

- معرفة من اُختُلِطَ من الثقات:

- تعريف الاختلاط:

- اصطلاحًا: فساد العقل، أو عدم انتظام الأقوال بسبب خَرَف أو عَمًى أو احتراق كتب أو غير ذلك.

- معرفة طبقات العلماء والرواة:

- تعريف الطبقة:

- اصطلاحًا: قوم تقاربوا في السن والإسناد أو في الإسناد فقط.

ومعنى التقارب في الإسناد: أن يكون شيوخ هذا هم شيوخ الآخر، أو يقاربوا شيوخه.

- معرفة الموالي من الرواة والعلماء:

- تعريف المَوْلَى:

- اصطلاحًا: هو الشخص المُحَالَف، أو المُعْتَقُ، أو الذي أسلم على يد غيره.

- معرفة الثقات والضعفاء من الرواة:

- تعريف الثقة والضعيف:

- اصطلاحًا: الثقة: هو العدل الضابط، والضعيف: هو اسم عام، يشمل

من فيه طعن في ضبطه أو عدالته.

- معرفة أوطان الرواة وبلدانهم:

- المراد بهذا البحث:

الأوطان جمع وطن، وهو الإقليم أو الناحية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها، والبلدان جمع بلد، وهي المدينة أو القرية التي يولد الإنسان أو يقيم فيها.

والمراد بهذا البحث معرفة أقاليم الرواة ومُدُنهم التي وُلِدوا فيها أو أقاموا فيها.

- من فوائده:

ومن فوائده التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ إذا كانا من بلدين مختلفين وهو مما يحتاج إليه حفاظ الحديث في تصرفاتهم ومصنفاتهم.

اختبار الوحدة الرابعة

أولاً: أسئلة الصواب والخطأ:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخاطئة فيما يأتي:

١- الإسناد من خصائص أمة الإسلام وهو سنة مستحبة.

٢- الإسناد العالي هو الذي قلَّ عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر.

٣- ينقسم العلو إلى تسعة أقسام: واحد منها علو مطلق والباقي علو نسبي.

٤- القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف هو علو نسبي.

٥- القرب من إمام من أئمة الحديث يعد علوًا مطلقًا.

٦- القرب بالنسبة من رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة هو علو نسبي.

٧- المساواة هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

٨- اتفق الجمهور على أن العلو أفضل من النزول في الإسناد.

٩- "ثلاثيات البخاري" لابن حجر من بين المصنفات الخاصة بطبقات المحدثين.

١٠- المسلسل يعرف اصطلاحًا بأنه تتابع رجال إسناده على صفة أو حالة للرواة تارة، وللرواية تارة أخرى.

١١- ينقسم المسلسل إلى أربعة أنواع من بينها المسلسل لصفات الأسفار.

١٢- من أمثلة المسلسل بأحوال الرواة الفعلية حديث أبي هريرة قال: "شبك بيدي أبو القاسم ﷺ قال: "خلق الله الأرض يوم السبت".

١٣- أفضل المسلسلات ما دل على الاتصال في السماع وعدم التدليس.

١٤- من أمثلة رواية الأكابر عن الأصاغر: رواية الصحابة عن التابعين.

١٥- من فوائد رواية الأبناء عن الآباء البحث لمعرفة اسم الأب أو الجد إذا لم يصرح باسمه.

١٦- الأقران هم المتقاربون في العلم والفهم والفطنة.

١٧- يعرف المدبج بأنه رواية القرينين كل واحد منهما عن الآخر.

١٨- من فوائد رواية الآباء عن الأبناء: ألا يظن الزيادة في الإسناد.

١٩- من فوائد السابق واللاحق: تقرير حلاوة علو الإسناد في القلوب.

٢٠- الإمام مالك الذي اشترك في الرواية عن الزهري والسهمي مما يعد مثالاً لرواية الأكابر عن الأصاغر.

٢١- الصحابي هو من لقي النبي ﷺ ومات على الإسلام.

٢٢- من فوائد معرفة الصحابة: معرفة المتصل من المرسل من الحديث.

٢٣- إخبار الثقة من التابعين لا يفيد في معرفة صحبة الصحابي من عدمها.

٢٤- يعد عبد الرحمن بن عوف والبراء بن مالك من أكثر الصحابة حديثًا.

٢٥- أبو هريرة هو أكثر الصحابة رواية للحديث؛ إذ روى (٥٣٧٤) حديثًا.

٢٦- أكثر الصحابة فتيا هو أبو أيوب الأنصاري، وسعد بن معاذ.

٢٧- آخر الصحابة موتًا هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي.

٢٨- التابعي هو من لقي صحابيًا مسلمًا ومات على الإسلام.

٢٩- كتاب "الإخوة" لأبي عباس السراج من بين المصنفات في الصحابة.

٣٠- "المتفق والمفترق" معناه هو نفس معنى "المؤتلف والمختلف" من رواة الحديث.

٣١- يقال عندما تتفق أسماء الرواة لفظًا أو خطًا، وتختلف أسماء الآباء لفظًا لا خطًا: "المتشابه".

٣٢- قد يعرف المبهم بتنصيص أهل السير على كثير منه.

٣٣- الوحدان: هم الرواة الذين روى عن كل واحد منهم أكثر من عشرة رواة.

٣٤- معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم، ومعرفة الألقاب ليست من بين اهتمامات العلماء في معرفة الرواة.

٣٥- لا يقبل للمختلط أي رواية سواء قبل الاختلاط أم بعده.

٣٦- قد يكون الراويان من طبقة باعتبار، ومن طبقتين باعتبار آخر.

٣٧- المولى هو الشخص المحالف أو المعتق أو الذي أسلم على يد غيره.

٣٨- ينقسم الموالي إلى سبعة أنواع من بينهم موالي الحلف.

٣٩- يعد كتاب "الأنساب للسمعاني" من المصنفات في الموالي.

٤٠- تفيد معرفة أوطان الرواة وبلدانهم في التمييز بين الاسمين المتفقين في اللفظ.

ثانيًا: أسئلة الاختيار من متعدد:

١- الإسناد الذي يقل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يروى به هذا الحديث يسمى الإسناد:

أ- النازل. ب- العالي.

ج- الصاعد. د- الضعيف.

٢- جميع ما يلي يعد من أقسام العلو النسبي ما عدا أحدها؛ فهو من العلو المطلق، وهو:

أ- القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح.

ب- القرب من إمام من أئمة الحديث.

ج- القرب من رواية أحد الكتب الستة أو غيرها من الكتب المعتمدة.

د- العلو بتقدم وفاة الراوي.

هـ- العلو بتقدم السماع.

٣- ينقسم العلو إلى خمسة أقسام، بينما ينقسم النـــزول إلى:

أ- عشرة أقسام. ب- ثمانية أقسام.

ج- سبعة أقسام. د- خمسة أقسام.

٤- كتاب "ثلاثيات أحمد بن حنبل" للسفاريني يشير إلى:

أ- الإسناد الضعيف. ب- الإسناد النازل.

ج- الإسناد العالي. ج- الإسناد المبهم.

٥- يعرف الإسناد الذي تتابع رجال إسناده على صفة، أو حالة للرواة تارة، وللرواية تارة باسم:

أ- المعلق. ب- المقلوب.

ج- المضطرب. د- المسلسل.

هـ- لا شيء مما سبق.

٦- حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ "لا يجد العبد حلاوة الإيمان..." يعد من قبيل الإسناد المسلسل بـــ:

أ- أحوال الرواة القولية. ب- أحوال الرواية الفعلية.

ج- أحوال الرواة القولية والفعلية معًا. د- صفات الرواة.

٧- عندما يكون الراوي أكبر سنًا وأقدم طبقة من المروي عنه يعد هذا من قبيل:

أ- رواية الأكابر عن الأصاغر. ب- رواية الآباء عن الأبناء.

ج- المسلسل بصيغ الأداء. د- المسلسل بزمان الرواية.

هـ- المسلسل بمكان الرواية.

٨- تعد رواية الصحابة عن التابعين ورواية التابعي عن تابعين من بين رواية:

أ- الآباء عن الأبناء. ب- الأكابر عن الأصاغر.

ج- الأبناء عن الآباء. د- المدبج ورواية الأقران.

هـ- المؤتلف والمختلف.

٩- عندما يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر يسمى هذا بـ:

أ- المعلق. ب- المرسل.

ج- المدبج. د- المتصل.

١٠- معرفة المتصل من المرسل تأتي من خلال معرفة:

أ- الصحابة. ب- التابعين.

ج- الإخوة والأخوات. د- المتفق والمفترق.

هـ- جميع ما سبق.

١١- من فوائد معرفة التابعين معرفة:

أ- المتصل من المرسل. ب- المرسل من المتصل.

ج- الصحيح من الضعيف. د- المنكر. هـ- المتروك.

١٢- عندما تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطًا، وتختلف لفظًا يسمى ذلك:

أ- المدبج. ب- المتفق والمفترق.

ج- المرسل. د- المؤتلف والمختلف.

١٣- يعرف المبهم بأحد أمرين هما:

أ- وروده مسمًّى في بعض الروايات الأخرى.

ب- تنصيص أهل السير على كثير منه.

ج- إخبار ثقة بذلك.

د- ملاحظته من خلال كلمات الإسناد.

هـ- ما ورد في أ، ب معًا.

١٤- جميع ما يلي من أقسام المبهم بحسب شدة الإبهام، ما عدا:

أ- رجل أو امرأة. ب- الابن والبنت.

ج- العم والعمة. د- الخال والخالة.

هـ- الزوج والزوجة.

١٥- من أسباب إصابة بعض الرواة بالاختلاط إصابة الراوي بـ:

أ- الخرف. ب- ذهاب البصر.

ج- احتراق الكتب. د- وفاة الولد.

هـ- أ، ب، ج. معًا.

ثالثًا: أسئلة المقال:

١- بين أهم رواية الأبناء عن الآباء، مع ذكر أنواعه وما هي فوائده وما أشهر المصنفات فيه؟

٢- عرف الأقران والمدبج مع ذكر أمثلة ومع ذكر فوائده وما أشهر المصنفات فيه؟

٣- اذكر فوائد السابق واللاحق؟ وما أشهر المصنفات فيه؟

٤- عرف الإسناد العالي والنازل.

٥- اذكر أقسام العلو وأقسام النـــزول، وهل العلو أفضل أو النـــزول؟ وما أشهر المصنفات فيه؟

٦- عرف المسلسل، وما هي أنواعه؟ واذكر أفضله، وما هي فوائده؟

٧- هل يشترط وجود التسلسل في جميع الإسناد؟

٨- وضح أهمية الارتباط بين التسلسل والصحة، وما أشهر المصنفات فيه؟

٩- قارن بين رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الآباء عن الأبناء من حيث التعريف، والأقسام مع ذكر بعض الأمثلة لكل منهما، وفوائد كل منهما وأشهر المصنفات فيهما.

١٠- اكتب مذكرات مختصرة عن كل من:

- تعريف الصحابي، أهميته وفوائده.

- تعديل جميع الصحابة.

١١- بم تعرف صحبة الصحابي؟ ومن هم العبادلة؟ وما عدد الصحابة، وما عدد طبقاتهم؟ ومن أفضلهم، ومن أولهم إسلامًا؟ ومن هو آخرهم موتًا؟

١٢- عرف التابعي، وما فوائد معرفته؟ واذكر طبقات التابعين وعرف كل من المخضرمين، والفقهاء السبعة، واذكر أفضل التابعين، وأفضل التابعيات، وما أشهر المصنفات فيه؟

١٣- تحدث عن معرفة الإخوة والأخوات؟ من حيث الفوائد والأمثلة وأشهر المصنفات فيه.

١٤- قارن بين المتفق والمفترق وبين المؤتلف والمختلف، من حيث التعريف والأهمية والفوائد وأشهر المصنفات فيه.

١٥- متى يحسن إبراز المتفق والمفترق؟ ثم بين هل للمؤتلف والمختلف ضابط؟

١٦- عرف المتشابه واذكر أمثلته وفوائده، واذكر أنواع أخرى من المتشابه، وأشهر المصنفات فيه.

١٧- متى يضرّ الإهمال؟ وما الفرق بينه وبين المبهم وما أشهر المصنفات فيه؟

١٨- عرف المبهمات، وما فوائد بحثه؟ وكيف يعرف المبهم وما أقسامه؟ وما أشهر المصنفات فيه؟

١٩- اذكر فوائد الوحدان، وهل أخرج الشيخان في صحيحيهما عن الوحدان؟ وما أشهر المصنفات فيه؟

٢٠- بين المراد بالمفردات، وفوائد معرفته.

٢١- ما المراد بمعرفة أسماء من اشتهروا بكناهم، وما فوائده وطريقة التصنيف فيه؟ وما أقسام أصحاب الكنى وأمثلتهما؟

٢٢- عرف الألقاب وحدد فوائد معرفتها وأقسامها.

٢٣- قارن بين كل من:

- معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم ومعرفة النسب التي على خلاف ظاهرها.

- معرفة تواريخ الرواة ومعرفة من اختلط من الثقات.

- معرفة طبقات العلماء والرواة ومعرفة الموالي من الرواة والعلماء.

٢٤- اذكر ما تعرفه عن الثقة والضعيف، وما فوائدها وأشهر المصنفات فيها وما أنواعها؟

٢٥- إلى أيّ شيء ينتسب كل من العرب والعجم؟ وكيف ينتسب من انتقل من بلده؟ وكيف ينتسب من كان من قرية تابعة لبلدة؟ وكم المدة التي إن أقامها الشخص في بلد نسب إليها؟

النشاط التعليمي للوحدة الرابعة

عزيزي الدارس: حتى تكتسب المزيد من المعلومات حول موضوعات هذه الوحدة عليك بإنجاز النشاط التعليمي التالي:

اعقد مسابقة بينك وبين زملائك حول معرفة تعريفات بعض مباحث علم مصطلح الحديث كالثقة والضعيف، وكذلك معرفة الفارق بين كل من المفترق والمتفق والمؤتلف والمختلف.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي -نشر دار الكتاب العربي -بيروت.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النووي للسيوطي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف -الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥هـ.
- التقريب للنووي مع شرحه "التدريب"، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - الطبعة الثانية سنة ١٣٨٥هـ.
- الرسالة للشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني -تحقيق الشيخ محمد المنتصر الكتاني -نشر دار الفكر.
- سنن الترمذي مع شرحه تحفة الأحوذي -الطبعة المصرية -نشر محمد عبد المحسن الكتبي.
- سنن أبي داود -طبع الهند على الحجر.
- سنن ابن ماجه ترتيب وتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي -طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه سنة ١٣٧٢هـ.
- سنن الدارقطني، تصحيح وتحقيق ونشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
- شرح ألفية العراقي له -طبع المغرب.
- صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري -تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز- المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٨٠هـ.
- صحيح البخاري المتن فقط. طبعة بولاق سنة ١٢٩٦هـ.

- صحيح مسلم مع شرح النووي -الطبعة الأولى- المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٧هـ.
- علوم الحديث لابن الصلاح -تحقيق الدكتور نور الدين عتر -نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٦هـ.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي -تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي -طبع المطبعة الميمنية بمصر.
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي -طبع دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٥٧هـ.
- المتفق والمفترق للخطيب البغدادي -مخطوط.
- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري -نشر مكتبة النصر الحديثة بالرياض.
- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري -نشر الدكتور السيد معظم حسين -طبع دائرة المعارف العثمانية.
- معالم السنن للخطابي -تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي -مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٧هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي -تحقيق علي محمد البجاوي -طبع عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٨٢هـ.
- موطأ مالك تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي -طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه سنة ١٣٧٠هـ.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر -نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
- نخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر للحافظ ابن حجر -نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
رسالة إلى الدارس	٤
لوحة المسار لدراسة وحدات الكتاب	٥
خريطة مكونات الكتاب	٦
الوحدة الأولى: الخبر	٧-١٥٣
مبررات دراسة الوحدة الأولى	٨
أهداف دراسة الوحدة الأولى	٩
الرسم الخطي للوحدة الأولى	١٠
نبذة تاريخية عن نشأة علم المصطلح والأطوار التي مَرَّ بها	١١
أشهر المُصَنَّفات في علم المصطلح	١٣
تعريفات أولية	١٦
الفصل الأول: تقسيم الخبر باعتبار وصوله إلينا	١٩
المبحث الأول: الخبر المتواتِر	٢١
المبحث الثاني: خبر الآحاد	٢٤
الفصل الثاني: الخبر المقبول	٣١
المبحث الأول: أقسام المقبول	٣٣
المبحث الثاني: تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به	٥١
الفصل الثالث: الخبر المردود	٥٦
المبحث الأول: "الضعيف"	٥٨
المبحث الثاني: المردود بسبب سقط من الإسناد	٦٢
المبحث الثالث: المردود بسبب طعن في الراوي	٧٩

الفصل الرابع: الخبر المشترك بين المقبول والمردود.	١٠٩
المبحث الأول: تقسيم الخبر بالنسبة إلى من أسند إليه	١١١
المبحث الثاني: أنواع أخرى مشتركة بين المقبول والمردود	١١٩
خلاصة الوحدة الأولى	١٢٦
اختبار الوحدة الأولى	١٣٩
النشاط التعليمي للوحدة الأولى	١٥٣
الوحدة الثانية: صفة من تقبل روايته وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل	١٥٥-١٧٥
مبررات دراسة الوحدة الثانية	١٥٦
أهداف دراسة الوحدة الثانية	١٥٧
الرسم الخطي للوحدة الثانية	١٥٨
المبحث الأول: في الراوي وشروط قبوله	١٥٩
المبحث الثاني: فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل	١٦٤
المبحث الثالث: مراتب الجرح والتعديل	١٦٦
خلاصة الوحدة الثانية	١٦٨
اختبار الوحدة الثانية	١٧٣
النشاط التعليمي للوحدة الثانية	١٧٥
الوحدة الثالثة: الرواية وآدابها وكيفية ضبطها	١٧٧-٢١٧
مبررات دراسة الوحدة الثالثة	١٧٨
لفصل الأول: كيفية ضبط الرواية وطرق تحملها	١٧٩
لمبحث الأول: كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه	١٨١
المبحث الثاني: طرق التحمل وصيغ الأداء	١٨٣
المبحث الثالث: كتابة الحديث وضبطه و التصنيف فيه	١٨٩

المبحث الرابع: صفة رواية الحديث	١٩٤
المبحث الخامس: غريب الحديث	١٩٧
الفصل الثاني: آداب الرواية	١٩٨
المبحث الأول: آداب المحدث	٢٠٠
المبحث الثاني: آداب طالب الحديث	٢٠٢
خلاصة الوحدة الثالثة	٢٠٤
اختبار الوحدة الثالثة	٢١١
النشاط التعليمي للوحدة الثالثة	٢١٧
الوحدة الرابعة: الإسناد وما يتعلق به	٢١٩-٢٨٦
مبررات دراسة الوحدة الرابعة	٢٢٠
الفصل الأول: لطائف الإسناد	٢٢١
أولاً: الإسناد العالي والنازل	٢٢٣
ثانيًا: المسلسل	٢٢٦
ثالثًا: رواية الأكابر عَن الأصَاغِر	٢٢٩
رابعًا: رواية الآباء عن الأبناء	٢٣١
خامسًا: رواية الأبناء عن الآباء	٢٣١
سادسًا: المُدَبج ورواية الأقران	٢٣٢
سابعًا: السابق واللاحق	٢٣٤
الفصل الثاني: معرفة الرواة	٢٣٥
معرفة الصحابة	٢٣٧
معرفة التابعين	٢٤٠
معرفة الإخوة والأخوات	٢٤٢
مَعرفة المبهمات	٢٤٩

معرفة الوُحدان	٢٥٠
معرفة من ذُكِرَ بأسماء أو صفات مختلفة	٢٥١
معرفة المفردات من الأسماء والكُنَى والألقاب	٢٥٢
معرفة أسماء من اشتهروا بكُنَاهُم	٢٥٣
معرفة الألقاب	٢٥٥
معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم	٢٥٦
معرفة النِّسَب التي على خلاف ظاهرها	٢٥٧
مَعرفة تواريخ الرُّواة	٢٥٨
معرفة من اختلط من الثقات	٢٦٠
معرفة طبقات العلماء والرواة	٢٦١
معرفة الموالي من الرواة والعلماء	٢٦٣
معرفة الثقات والضعفاء من الرواة	٢٦٤
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم	٢٦٥
خلاصة الوحدة الرابعة	٢٦٧
اختبار الوحدة الرابعة	٢٧٨
النشاط التعليمي للوحدة الرابعة	٢٨٦
المراجع	٢٨٧-٢٨٨
فهرس الكتاب	٢٨٩-٢٩٢